



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المراجع : 2021/.....

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التصدر: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

أثر دراسة الجدوى الاقتصادية لدى هيئات الدعم والمرافقة على نجاح المشاريع الاستثمارية دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشتبه المؤسسات - ميلة - ANADE

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تحت إشراف " إدارة مالية "

إعداد الطالب:

د. قبالي أمال

- شنيمة إكرام

- غليمة أمال

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. لطوش جمال
مناقش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. عزي منال فريال
مشفرا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. قبالي أمال

السنة الجامعية 2021/2020

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تَوَفَّ فِي قِيمٍ إِلَّا بِاللهِ
عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

صدق الله العظيم

(سورة هود/ الآية 88)

(٨٨) ﴿أَنَّهُ لِلَّهِ الْمُنِبِّهُ﴾

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

شکر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

" كن عالماً فان لم تستطع فكن متعلمـاً، فإن لم تستطع فأحبـا العلماءـ، فإن لم تستطع فلا تبغضـهمـ ."

بعد رحلة بحث وجهـد واجتهـاد تكلـلتـ بإنجـازـ هـذاـ الـبـحـثـ،ـ نـحـمـدـ اللهـ عـزـوجـلـ عـلـىـ النـعـمـةـ الـتـيـ مـنـ بـهـاـ عـلـيـنـاـ فـهـوـ عـلـيـ القـدـيرـ.

كـماـ لـاـ يـسـعـنـاـ إـلـاـ نـخـصـ بـأـسـمـيـ عـبـارـاتـ الشـكـرـ وـالـتـقـدـيرـ لـدـكـتـورـ "ـ شـرـافـ عـقـونـ"ـ وـ "ـ أـمـالـ قـبـايـلـيـ"ـ لـمـاـ قـدـمـاهـ لـنـاـ مـنـ جـهـدـ وـنـصـحـ طـيـلـةـ هـذـاـ الـبـحـثــ.ـ وـكـذـلـكـ نـتـقـدـمـ بـالـشـكـرـ الجـزـيلـ لـكـلـ مـنـ أـسـهـمـ فـيـ تـقـدـيمـ يـدـ العـونـ لـاـنـجـازـ هـذـاـ الـبـحـثــ،ـ وـنـخـصـ بـالـذـكـرـ كـلـ مـنـ سـاـهـمـ مـعـنـاـ كـلـ مـنـ:ـ "ـ وـلـيـدـ مـقـدمـيـ"ـ،ـ "ـ سـامـيـ عـقـونـ"ـ وـ "ـ فـرـيدـ نـامـوسـ"ـ الـذـينـ كـانـواـ عـوـنـاـ لـنـاـ فـيـ بـحـثـناـ هـذـاـ وـنـورـاـ يـضـيـعـ الـظـلـامـ الـذـيـ كـانـ يـقـفـ أـحـيـاـنـاـ فـيـ طـرـيقـاـ.

إـلـىـ مـنـ زـرـعـوـ التـفـاـوـلـ فـيـ دـرـيـنـاـ وـقـدـمـوـاـ لـنـاـ الـمـاسـعـادـاتـ وـالـتـسـهـيلـاتـ فـلـهـمـ كـلـ الشـكـرـ.

كـمـاـ نـتـقـدـمـ بـالـشـكـرـ الجـزـيلـ لـأـسـاتـذـتـناـ الـكـرـامـ الـذـينـ أـشـرـفـواـ عـلـىـ تـكـوـينـ دـفـعـةـ الـاـقـتـصـادـ"ـ اـدـارـةـ مـالـيـةـ"ـ وـ الـأـسـاتـذـةـ الـقـائـمـينـ عـلـىـ عـمـادـةـ وـإـدـارـةـ مـعـهـدـ الـعـلـومـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـتـسـيـيرـ وـعـلـومـ الـتـجـارـيـةـ

بـالـمـرـكـزـ الجـامـعـيـ عـبـدـ الـحـفـيـظـ بـوـالـصـوـفــ.ـ فـالـحـمـدـ لـلـهـ حـمـدـاـ كـثـيرـاـ مـبـارـكـ فـيـهـ عـلـىـ تـوـفـيقـهـ لـنـاـ وـعـوـنـاـ لـاـتـمـامـ هـذـاـ الـبـحـثــ.

الملخص :

يعد موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية لدى هيئات الدعم والمرافقة من المواضيع التي لقت اهتماماً كبيراً من طرف العديد من الدول، حيث ارتبط ظهورها بظهور عدة صعوبات وعوائق تعيق إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجسيد المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع، مما أدى إلى خلق العديد من الآليات التي تهدف إلى دعم وتنمية المقاولاتية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الوكلالتين في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية من خلال تقييمها الصحيح من أجل الوصول إلى اتخاذ قرارات استثمارية صائبة وبالتالي مساهمتها في نجاح المشاريع الاستثمارية .

وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشانل المؤسسات أحد أهم الهيئات الداعمة والمرافقة للمشاريع الاستثمارية، ومن خلال التقرب لهذه الهيئات على مستوى ولاية ميلة (دراسة ميدانية) تم التوصل إلى أنها تعمل على جمع عدد من حاملي مشاريع استثمارية المصغرة ، للتخفيف من حدة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيث تقوم بمنح الاعانات المالية من خلال صيغ التمويل المختلفة وغير مالية من خلال المرافقة والامتيازات الجبائية الممنوحة للشباب، كما تضمن مرافقه المشاريع الاستثمارية حتى تتمكن من كسب الخبرة اللازمة والقدرة على مواجهة المشاكل المحبوطة.

الكلمات المفتاحية:

الجدوى الاقتصادية ، هيئات الدعم والمرافقة، نجاح المشاريع الاستثمارية ، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، مشانل المؤسسات.

Summary:

The subject of study feasibility to support and escort body is considered the most important subjects which has a great interest by several countries where its appearance associated with many obstacles who obstruct the development of small and medium foundation and materialize investment projects in reality which led to the creation of several mechanisms who aim to support contracting and the National Agency support and development of contracting and nurseries institutions is considered one of the most supportive and accompaniment bodies for economic investment through approach to these bodies on the level of the wilaya of MILA (full-study). It is achieving that it works on collecting a lot of holders of investment projects miniature to imitating unemployment and achievement the social and economic development of the state which gives financial and through formulas and no formulas finance through accompaniment and privileges granted to young people and guarantee accompaniment of investment projects where it gains necessary experience and the power to face problems according where the study is aimed to know the role of the two Agencies in evaluating feasibility to the investment projects through correct evaluation in order to reach or make a right investment in a way to contribute in the success of investment projects.

key words:

Feasibility Support and accompaniment bodies, success of investment projects
The National Agency for Entrepreneurship Support and Development,
Enterprises Nurseries.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شـ ر وعـ فـ ان
	المـ اـ خـ
IV-II	فـ هـ رـ المـ حـ تـ يـ اـ سـ
VII-VI	قـ اـ ئـ مـ ةـ الـ جـ دـ اـ وـ لـ
VIII	قـ اـ ئـ مـ ةـ الـ اـ شـ كـ الـ
XI	قـ اـ ئـ مـ ةـ الـ اـ خـ صـ اـ رـ
XIII	قـ اـ ئـ مـ ةـ الـ مـ لـ اـ حـ قـ
أـ خـ	مـ قـ دـ مـ
28-02	الفـ صـلـ الـ أـ لـ : الـ اـ طـ اـرـ الـ عـ اـ مـ لـ درـ اـ سـةـ الـ مـ شـ اـ رـ يـ الـ اـ سـتـ هـ مـ اـ رـ
02	تمـ هـ يـ
10-03	الـ مـ بـ حـ الـ أـ لـ : مـ فـاهـيمـ أـسـاسـيـةـ حـوـلـ الـ مـ شـ اـ رـ يـ الـ اـ سـتـ هـ مـ اـ رـ
03	الـ مـ طـ لـ بـ الـ أـ لـ : مـ فـهـومـ الـ مـ شـ روـعـ الـ اـ سـتـ هـ مـ اـ رـ
07-04	الـ مـ طـ لـ بـ الـ ثـ اـنـيـ : أـنـوـاعـ الـ مـ شـ اـ رـ يـ الـ ا~ سـتـ هـ مـ ا~ رـ
10-08	الـ مـ طـ لـ بـ الـ ثـ اـلـ ثـ : أـهـدـافـ الـ مـ شـ اـ رـ يـ الـ ا~ سـتـ هـ م~ ر~
18-11	الـ مـ بـ حـ الـ ثـ اـنـيـ : تـ قـيـمـ الـ مـ شـ اـ رـ يـ الـ ا~ سـتـ هـ م~ ر~ وـ اـتـخـ اـذـ الـ قـ رـ ا~ ر~ الـ ا~ س~ ه~ م~ ا~ ر~
11	الـ مـ طـ لـ بـ الـ أـ لـ : مـاـهـيـةـ تـ قـيـمـ الـ مـ شـ اـ رـ يـ الـ ا~ س~ ه~ م~ ر~
13-12	الـ مـ طـ لـ بـ الـ ثـ اـنـيـ : أـسـسـ وـ مـبـادـئـ عـمـلـيـةـ تـ قـيـمـ الـ مـ شـ اـ رـ يـ الـ ا~ س~ ه~ م~ ر~ وـ مـراـجـلـها
15-14	الـ مـ طـ لـ بـ الـ ثـ اـلـ ثـ : بـ نـاءـ الـ قـ رـ ا~ ر~ الـ ا~ س~ ه~ م~ ر~
17-16	الـ مـ طـ لـ بـ الـ رـابـعـ : مـبـادـئـ اـتـخـ اـذـ الـ قـ رـ ا~ ر~ الـ ا~ س~ ه~ م~ ر~ وـ عـوـاـمـلـ الـ مؤـثـرـةـ فـيـ
27-19	الـ مـ بـ حـ الـ ثـ اـلـ ثـ : مـسـاـهـمـةـ هـيـئـاتـ الدـعـمـ وـ الـ مـرـاقـفـةـ فـيـ نـجـاحـ الـ مـ شـ اـ رـ يـ الـ ا~ س~ ه~ م~ ر~
21-19	الـ مـ طـ لـ بـ الـ أـ لـ : مـشـائـلـ الـ مـؤـسـسـاتـ وـ مـراـكـزـ التـسـهـيلـ وـ الـ وـكـالـةـ الـ وـطـنـيـةـ لـدـعـمـ وـ تـنـميةـ ANADEـ
24-22	الـ مـ طـ لـ بـ الـ ثـ اـنـيـ : الصـنـدـوقـ الـ وـطـنـيـ لـتـأـمـينـ عـلـىـ الـ بـطـالـةـ وـ الـ وـكـالـةـ الـ وـطـنـيـةـ لـتـطـوـيرـ الـ ا~س~ت~ه~م~ا~ر~
25	الـ مـ طـ لـ بـ الـ ثـ اـلـ ثـ : الـ وـكـالـةـ الـ وـطـنـيـةـ لـتـسيـرـ الـ قـرـضـ الـ مـصـغـرـ وـ صـنـدـوقـ ضـمـانـ قـروـضـ

	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27-26	المطلب الرابع: دور هيئات الدعم على نجاح المشاريع الاستثمارية
28	خلاصة الفصل
51-29	الفصل الثاني: الاطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية
29	تمهيد
35-30	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية
32-30	المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية
33	المطلب الثاني: تصنيفات وأهداف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية
35-34	المطلب الثالث: متطلبات و مجالات دراسة الجدوى الاقتصادية
40-36	المبحث الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية و صعوباتها
37-36	المطلب الأول: مرحلة دراسة الجدوى المبدئية
39-38	المطلب الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية
40	المطلب الثالث: صعوبات ومشاكل دراسة الجدوى الاقتصادية .
50-41	المبحث الثالث: أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية.
46-41	المطلب الأول: معايير التقييم المشروعات الاستثمارية في ظل التأكيد.
48-47	المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف المخاطرة.
50-49	المطلب الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكيد.
51	خلاصة الفصل
108-53	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول جدوى المشاريع الاستثمارية لدى هيئات الدعم محل الدراسة
53	تمهيد
72-54	المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشائط المؤسسات محل الدراسة
59-54	المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)
66-60	المطلب الثاني: كيفية إنشاء مؤسسة صغيرة وتمويلها
71-67	المطلب الثالث: مشئلة المؤسسات - محضنة ميلة -
72-71	المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه المشئلة المؤسسات وتطلعاتها المستقبلية
88-73	المبحث الثاني: نموذج عن دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع استثماري ممول في إطار ANADE _ ميلة

فهرس المحتويات

47	المطلب الأول : تقديم المشروع محل الدراسة
57	المطلب الثاني : القوائم المالية التقديرية للمشروع
87-85	المطلب الثالث : المعايير المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية- دراسة حالة-
107-89	المبحث الثالث : نموذج عن دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ضمن مشاكل المؤسسات - ميلة-
89	المطلب الأول : تقديم المشروع محل الدراسة
105-90	المطلب الثاني : القوائم المالية التقديرية للمشروع
106	المطلب الثالث : المعايير المستخدمة في تقييم المشروع الاستثماري- دراسة حالة-
108	خلاصة الفصل
114-110	خاتمة
120-116	قائمة المراجع
140-122	اللاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
65	الهيكل المالي للتمويل الذاتي	01
65	الهيكل المالي للتمويل الثنائي بالنسبة للمستوى الأول	02
66	الهيكل المالي للتمويل الثنائي بالنسبة للمستوى الثاني	03
66	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بالنسبة للمستوى الأول	04
66	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بالنسبة للمستوى الثاني	05
76	الإيرادات السنوية المتوقعة للمشروع	06
76	هيكل الاستثمار للمشروع	07
77	الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري	08
78	الاهمال البنكي	09
79	جدول تسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة ANADE	10
79	مصاريف الخدمات	11
80	مصاريف المستخدمين	12
80	مصاريف متعددة	13
81	الميزانية الافتتاحية	14
82	الميزانية التقديرية	15
85	جدول حسابات النتائج التقديرية	16
92	رقم الأعمال	17
94	هيكل الاستثمار للمشروع	18
94	إهلاك القرض البنكي	19
95	أقساط القرض الخاص ب .ANADE	20
96	النفقات المتغيرة	21
97	النفقات الثابتة	22
99	تحليل التكلفة المتغيرة والثابتة للمشروع	23
100	الميزانية الافتتاحية	24
101	الميزانية المحاسبية (الأصول)	25
102	الميزانية المحاسبية (الخصوم)	26
104	توقعات السيولة	27

105	ربحية المشروع	28
106	حسابات النتائج	29

قائمة الأشغال

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
09	أنواع المشاريع الاستثمارية	01
57	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - ميلة -	02
64	مراحل إنشاء وتمويل المشروع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - ميلة -	03
67	صيغ تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - ميلة -	04
69	الهيكل التنظيمي لمشتلة المؤسسات - محضنة ميلة-	05
93	أعمدة بيانية لتطور كمية المبيعات خلال الأشهر	06

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات:

الاختصار	المعنى باللغة الفرنسية	المعنى باللغة العربية
ANADE	Agence Nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANSEJ	Agence Nationale de soutien et démploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
-	Pépinière d'entreprises incubateur Mila	مختلة المؤسسات - محضنة ميلة -
ANJEM	Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'investissement	الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار
CNAC	La caisse National de assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
FGAR	Fonds de Garantie des Crédits Aux Pme	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الصفحة	الملاحق	الرقم
127-121	وثائق مالية خاصة بالمشروع الممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .ANADE	06-01
137-128	وثائق خاصة بالمشروع المحتضن من طرف مشتبأة المؤسسات - محضنة ميلة -	17-07

مقدمة

مقدمة :

إن التطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة وما نتج عنه من نمو اقتصادي جعل الدول النامية تدرك أن السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية هو إقامة مشاريع استثمارية واستغلال ثروتها على أكمل وجه، ويرتكز ذلك على توفر معطيات إحصائية دقيقة ومعرفة وافية لغيرات المستقبلية، لهذا فإن اختيار نجاعة أي مشروع اقتصادي يتطلب دراسة العوامل المؤثرة فيه وهذا ما يسمى اقتصاديا بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري، حيث تتعدد وتتنوع الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين وتحتفل النتائج المحتملة لها من فرصة لأخرى.

ولهذا حظي موضوع تقييم واختيار المشروعات اهتماما كبيرا في الفكر الاقتصادي والإداري على الصعيدين النظري والتطبيقي بوصفه مدخلا أساسيا في عملية صناعة القرار الاستثماري والتمويلي وتعتمد عملية التقييم على ما يعرف "بدراسات الجدوى الاقتصادية" التي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الإستراتيجي والتي تسهم في وضع المعايير الازمة لترشيد القرار الاستثماري، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في ظروف تتسم بالمخاطر وعدم التأكيد.

ونظرا لأن بعض المشاريع الاستثمارية وخاصة الصغيرة منها تفتقر إلى رؤية وخطة واضحة لأهدافها المستقبلية، هذا إلى جانب أن عملية انشائها تواجه العديد من العراقيل سواء من الناحية المادية أو من ناحية المرافق، والتي تعيق القدرة على استمراريتها في ظل المنافسة الشديدة. ولأجل هذا تم انشاء مجموعة من الهيئات والوكالات تظم كفاءات إدارية عالية تقوم على دعم ومرافقه وتشجيع هذه المشاريع وتمويلها ومساعدتها في دورة حياتها الاقتصادية وخاصة الأولى، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشتلة المؤسسات.

أولاً: مشكلة الدراسة

تواجه المشاريع الاستثمارية العديد من العراقيل التي تضعفها، ويمكن في بعض الأحيان أن تؤدي إلى الحد من استمراريتها، لذا وجب تقديم المساعدة لها والعمل على نجاحها نظرا للدور الذي تلعبه في دعم عجلة الاقتصاد، وتتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في السؤال التالي:

ما أثر دراسة الجدوى الاقتصادية لدى هيئات الدعم والمرافق على نجاح المشاريع الاستثمارية؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية:

وتدرج تحت السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية هي:

- 1- ماهي الطرق والأساليب المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية؟
- 2- هل خلفت هيئات الدعم والمرافق نتائج إيجابية؟
- 3- كيف تساهمن هيئات الدعم والمرافق (مشتلة المؤسسات و ANADE - ميلة-) في نجاح المشاريع الاستثمارية؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

لمعالجة إشكالية بحثنا انطلاقاً من الفرضيات التالية:

- 1- من بين الطرق والأساليب المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية طريقة فترة الاسترداد، أسلوب صافي القيمة الحالية، أسلوب معدل العائد المحاسبي؛
- 3- خلفت هيئات الدعم والمراقبة نتائج إيجابية من خلال تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية؛
- 4- تساهمن هيئات الدعم والمراقبة (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وممثلة المؤسسات بولاية ميلة) عن طريق المراقبة لأصحاب المشاريع.

رابعاً: أهمية الدراسة

يحظى هذا الموضوع بأهمية كبيرة وهذا راجع لما تمثله دراسة الجدوى الاقتصادية لدى هيئات الدعم والمراقبة وأثرها على نجاح المشاريع الاستثمارية، حيث تعتبر أحد المقومات الأساسية لتنفيذ المشاريع الناجحة وواحدة من أهم الأدوات والآليات التي تدعم القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة في ضوء الظروف الاقتصادية المتغيرة.

خامساً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- 1- إعطاء نظرة شاملة حول المشاريع الاستثمارية؛
- 2- إبراز دور دراسة الجدوى الاقتصادية فيما يخص عملية اتخاذ القرار بتنفيذ المشاريع الاستثمارية؛
- 3- إبراز مختلف الطرق والمعايير التي من خلالها تتم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية؛
- 4- تبيان دور هيئات الدعم والمراقبة في نجاح المشاريع الاستثمارية.

سادساً: أسباب اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيارنا للموضوع إلى العوامل التالية:

- 1- الميول الشخصي للموضوع؛
- 2- يرتبط هذا الموضوع ارتباطاً وثيقاً بتخصص إدارة مالية؛
- 3- الأهمية المتزايدة التي يحظى بها موضوع دراسة الجدوى وتقييم المشروعات؛
- 4- فشل العديد من الاستثمارات نتيجة سوء التقييم أو سوء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية بجدية على مستوى العديد من المؤسسات.

سابعاً: الأدوات والمنهج المستخدم

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة، والإلمام بمختلف جوانبها وتحليل أبعاد الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة، واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأننا بصدق جمع وتلخيص الحقائق النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك بوصف كل ما يتعلق بالمفاهيم والأسس النظرية للدراسة من خلال التعرف على أثر وأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية لدى هيئات الدعم والمرافق على نجاح المشاريع الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، والتطرق إلى آليات دعم المشاريع المقدمة من طرف الجهات، بالإضافة إلى تحليل مشاكل التقييم وطرق التمويل التي تعرّض المشروعات الاستثمارية.

وللقيام بدراسة تطبيقية اعتمدنا على أسلوب دراسة حالة حيث قمنا باستخدام بعض أدوات لجمع البيانات وأبرزها المقابلة والملاحظة وكذا تحليل الوثائق المجمعة من المؤسسات.

ثامناً: الدراسات السابقة

لقد تم الاعتماد على جملة من الدراسات السابقة ساهمت في إنجاز هذا العمل:

1- دراسة نور الدين تمج الدين: دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(منطقة الجنوب الشرقي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضر، قسنطينة، الجزائر، 2018_2019

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص ومدى الأهمية التي يوليها المستثمر لهذه الدراسات، ومعرفة مدى الارتباط بين استخدام هذه الدراسات ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورصد أهم الأسباب التي تعيق إعداد واستخدام دراسات الجدوى في هذه المشروعات.

ولتحقيق هذه الدراسة تم اعتماد (201) استبيان من الاستبيانات الموزعة على القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجنوب الشرقي من الجزائر، شكلت عينة الدراسة كما تم الاعتماد على المقابلات لدعم تفسير النتائج، وأسلوب تحليل الوثائق المجمعة من بعض المؤسسات البنكية، وبعد تحليل البيانات أظهرت النتائج الرئيسية أن هناك اختلاف وتقاوٍ في مستوى الإقبال والوعي بأهمية دراسات الجدوى بين القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى تبين أن هذه الدراسات لا تتم بالمستوى المطلوب ووجود معوقات تحد من إعدادها واستخدامها، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ضعيفة ذات دلالة احصائية بين الإقبال على دراسات الجدوى ومستوى إعدادها وأداء المشروعات، وأخيراً شكلت اعتبارات الحصول على التمويل البُنكِي عاملاً رئيسياً في الإقبال على هذه الدراسات، وعلى أساس تلك النتائج قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات التي تساهُم في تطوير والارتقاء بمستوى دراسات الجدوى الاقتصادية بما يعزز من فرص النجاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويكمن الفرق بين دراستنا والدراسة السابقة أن هذه الأخيرة كانت خصصت مشروعات القطاع الخاص بالدراسة، أما دراستنا شملت المشروعات الاستثمارية عامة. وبالنسبة لدراسة الحالـة إقتصرت على الوكالة

الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشئلة المؤسسات بولاية ميلة فقط لكن الدراسة السابقة كانت ملمة أكثر حول دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (منطقة الجنوب الشرقي).

2- دراسة غنية بن حركو : واقع دراسات الجدوى وتقدير المشاريع الاستثمارية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدى، ألم الباقي، الجزائر، 2010_1010.

هدفت الدراسة إلى دراسات الجدوى والتقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، الذي يعتبر الأساس في الاختيار والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية، حيث تؤدي هذه الدراسات إلى اقتصاد سليم مبني على الكفاءة الاقتصادية، وقدر على تحقيق أهداف التنمية، لذا حاولنا من خلال هذه المذكورة معرفة : مدى مساعدة نتائج دراسات الجدوى وعملية التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في بناء القرار الاستثماري وهل يتم عمل مثل هذه الدراسات والتقييمات بالتفصيل المطلوب والمناسب وعلى أساس علمية صحيحة في الجزائر ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة عمدنا إلى إبراز مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتقدير المالي للمشروع الاستثماري، وذلك من خلال عرض أهم المفاهيم والأبعاد الأساسية في دراسة الجدوى وتقدير المشاريع الاستثمارية ،حيث أبرزنا الإطار العام لدراسات الجدوى وتقدير المشاريع الاستثمارية من خلال استعراض لمراحل إنشاء المشروع الاستثماري، من مرحلة التحضير إلى التشغيل، كما تم توضيح مفهوم التقييم وأهميته في بناء القرار الاستثماري السليم، إلى جانب إدراج دراسات الجدوى التفصيلية التسويقية والفنية والتمويلية وتبين الترابط والتكامل فيما بينها، ثم تعرضنا لأهم معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في ظل التأكيد التام وتوصلنا إلى أن هذه المعايير رغم ما تقدمه من مساعدة وتوجيه لمتخذ القرار إلا أن لديها العديد من العيوب بحيث يجب أن لا تأخذ كمقاييس مطلق، بل على المستثمر أو المقيم أن يأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالمشروع . وقد حاولنا تبيان ذلك من خلال إستعراضنا لملأهم المعايير التي تستخدم في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة وعدم التأكيد، تم حاولنا إعطاء صورة حول الواقع العلمي لتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، حيث تبين لنا أنها مرت بغيرات عديدة في سياستها الاستثمارية، وقد رافق ذلك العديد من المشاكلة كانت سببا أساسيا في النتائج السلبية التي خرجت بها الاستثمارات الضخمة التي أنجزتها الجزائر خلال فترة الاقتصاد الموجه، تم خلال فترة إقتصاد السوق والدراسات السلبية العديمة الجدوى التي تم على مستوى المكاتب الاستشارية غير المتخصصة وهذا ما أكدته نتائج الاستبيان الذي تم على عنده من هذه المكاتب على مستوى ولاية قسنطينة.

ولقد تم التوصل في هذه المذكورة إلى مجموعة من النتائج تجمع كلها على أن دراسات الجدوى وتقدير المشاريع الاستثمارية في الجزائر سيء ومبرر قوي لعدم فعالية المشاريع الضخمة التي أقامتها الجزائر، حيث أن دراسات الجدوى وتقدير المشاريع الاستثمارية وإن تم إجراءه للمشاريع الاستثمارية غالبا لا يتضمن كافة الدراسات، ولا يجري على أساس علمية وصحيفة، إضافة إلى اعتبار هذه الدراسة مجرد وثيقة لاستكمال ملف إداري لا أكثر .

وفي الأخير تم الخروج بمجموعة من التوصيات توصلنا من خلالها أنه على الجزائر أن تهتم أكثر بهذا الجانب وأن تكون حريصة على أن تتم هذه العملية وفق أسس وقواعد علمية صحيحة.

يوجد فرق بين الدراسة السابقة بعنوان واقع دراسات الجدوى وتقدير المشاريع الاستثمارية في الجزائر والدراسة التي قمنا حول أثر دراسة الجدوى الاقتصادية لدى هيئات الدعم والمراقبة على نجاح المشاريع الاستثمارية والذي يكمن في: دقة الدراسة السابقة لاعتمادها على دراسة ميدانية حول الوكلالتين ANSEJ و ANDI والاعتماد على الاستبيان وتحليله، أما دراستنا إقتصرت على الدراسة الميدانية فقط.

3- دراسة نصر الدين نمري : **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري**، دراسة حالة مشروع كهرباء السكك الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوفرة، بومرداس 2008_2009.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الموازنة الاستثمارية باعتبارها خطة تقديرية تتضمن التفصيلات الخاصة بكيفية إستغلال الموارد التي تتمتع بها المؤسسة خلال عدد من السنوات في إنجاح المشروع الاستثماري، وهذا انطلاقا من العملية الكلية التي تسمح باختيار المشروع الذي يسهم أكثر من غيره في تحقيق الأهداف، وكذا دورها في المتابعة والرقابة المستمرة للمسار المحدد.

يكمن التشابه بين هذه الدراسة والدراسة التي قمنا بها في الإطار العام لدراسة المشاريع الاستثمارية ومبادئ اتخاذ القرار الاستثماري وأنواعه وتقدير المشروع في ظل ظروف التأكيد والمخاطرة، هذه الدراسة أضافت عملية الموازنة الاستثمارية وأسس وأساليب إعدادها بدراسة ميدانية للشركة الوطنية للنقل بالسكك.

4- دراسة محمد قويجل: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2015_2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، وهذا بالنطاق إلى قدرة السياسات الحكومية على التحكم في العوامل الثقافية، الاقتصادية والتشريعية وتفعيل أداء هيئات الدعم والمراقبة المقاولاتية للتمكن من توفير البيئة الملائمة لتحقيق البروز المقاولاتي اشتملت عينة الدراسة على(118) فردا من أصحاب المؤسسات الناشئة في كل من ولايات ورقلة، غرداية، بسكرة، باتنة، ووادي سوف خلال الفترة الممتدة بين جوان وسبتمبر2015، حيث تم توزيع استبيان يشمل مجموعة من المحاور ثلاثة محاور تعبر عن سياسات المقاولاتية هي جوانب الدعم الثقافية.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن سياسات المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على البروز المقاولاتي، كما أظهرت نتائج التحليل عدم فعالية أداء هيئات الدعم والمراقبة في أداء دورها المطلوب.

يتجلّى الفرق في أن دراستنا أضافت دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية لدى هيئات الدعم والمراقبة، أما هذه الدراسة تمثلت في تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر بالاعتماد على الاستبيان.

تاسعاً: هيكل الدراسة

لمعالجة اشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة واثبات صحة الفرضيات من عدمها قمنا بتقسيم خطة الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي .

1- الفصل الأول: الإطار العام لدراسة المشاريع الاستثمارية حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تضمن الأول مفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية من خلال تحديد مفهوم المشاريع الاستثمارية وأنواع المشاريع الاستثمارية وكذلك أهدافها، أما البحث الثاني ضمن تقييم المشاريع الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري من خلال ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية، وأسس ومبادئ عملية تقييم المشاريع الاستثمارية ومراحلها بالإضافة إلى بناء القرار الاستثماري، أما البحث الثالث تحت عنوان مساهمة هيئات الدعم والمرافق في نجاح المشاريع الاستثمارية يحتوي على مشانق المؤسسات ومراكز التسهيل والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وغيرها من هيئات الدعم الأخرى بالإضافة إلى دور هيئات الدعم والمرافق على نجاح المشاريع الاستثمارية.

2-الفصل الثاني: الإطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية باعتبارها النقطة التي ترتكز عليها تقييم المشاريع الاستثمارية حيث تمت الإشارة فيه إلى مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وتصنيفات وأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية وكذلك متطلبات ومجالات دراسة الجدوى الاقتصادية، بينما تم التطرق في المبحث الثاني إلى مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية وصعوباتها إذ تم تقسيمها إلى مرحلة دراسة الجدوى المبدئية ومرحلة دراسة الجدوى التفصيلية ضف إلى صعوبات ومشاكل دراسة الجدوى الاقتصادية، أما المبحث الثالث تم استعراض فيه معايير تقييم المشروعات الاستثمارية في ظل التأكيد، ومعايير في ظل ظروف المخاطرة وأيضاً في ظل ظروف عدم التأكيد.

3-الفصل الثالث: يمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تحت عنوان دراسة تطبيقية حول جدوى المشاريع الاستثمارية لدى هيئات الدعم محل الدراسة، حيث تم التطرق في المبحث الأول تحت عنوان تقديم الوكالتين: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشنلة المؤسسات - ميلة - وفي المبحث الثاني بعنوان نموذج عن دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع استثماري ممول في إطار ANADE - ميلة - أما في المبحث الأخير تحت عنوان نموذج عن دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع استثماري ضمن مشنلة المؤسسات - محضنة ميلة -.

عاشرًا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة أساساً في الحدود المكانية والزمانية.

1- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة الميدانية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - ميلة - ومشنلة المؤسسات- محضنة ميلة- بتاجنانت

2- **الحدود الزمنية:** تحدد الدراسة من حيث المجال الزمني بالفترة من جانفي 2021 إلى جوان 2021.

الفصل الأول: الأطار العام

لدراسة المشاريع

الاستثمارية

تمهيد:

تعتبر المشاريع الاستثمارية من بين الأدوات الحاسمة وأهم وحدة اقتصادية منتجة نظراً لما تقدمها للتنمية الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة النظم الاقتصادية السائدة وغنى وفقر البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية، ولأن إقامة المشاريع الاستثمارية أمر لا تتوقف آثاره على مستوى المستثمر فقط بل تتعدى لتشمل أجزاء الاقتصاد الوطني ،ولهذا فإن كفاءة المشروع الاستثماري تقاس بمدى قدرته على تحقيق أقصى عائد ممكن وزيادة الطاقة الانتاجية وحسن استخدام الموارد المتاحة وتحقيق القيمة المضافة.

وبما أن المشروع الاستثماري هو اقتراح لتخصيص قدر من الموارد تستخدم في خلق طاقة انتاجية جديدة أو زيتها إذا كانت قائمة، وانطلاقاً من منظور أن الموارد الاقتصادية نادرة نسبياً ولها استخدامات متعددة وجب الاختيار بين المشاريع الاستثمارية التي تمثل البديل الأمثل والذي تحقق أقصى عائد ممكن للمشروع، هذا الاختيار يستلزم اتخاذ قرار عقلاني ورشيد قائم على ما يسمى بـ"**عملية تقييم المشروع الاستثماري**" ولتحقيق هذه العملية بجدية وأكثر فاعلية يتطلب تحديد متغيرات عديدة ومراحل متسلسلة يجب أن تأخذ بعي الاعتبار لأجل الوصول إلى اتخاذ قرار استثماري صائب لاعتباره من أصعب القرارات التي تتخذها الادارة بالمشروع بشأن تحديد إمكانية اتخاذ القرار بإقامة المشروع من عدمه.

وتتجدر الاشارة أيضاً إلى وجود هيئات مختلفة لدعم ومرافقه المشاريع الاستثمارية في مسيرتها لأجل المتابعة والمراقبة والسير الجيد للمشاريع الاستثمارية.

وبغرض الإحاطة أكثر حول الإطار العام للمشاريع الاستثمارية ارتأينا لنقسام هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني : تقييم المشاريع الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري.

المبحث الثالث : مساهمة هيئات الدعم والمراقبة في نجاح المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية

تحظى عملية الاستثمار في المشاريع الاستثمارية باهتمام واسع من طرف العديد من الدول نظراً لأهمية المشاريع الاستثمارية في الحياة الاقتصادية وما تلعبه في توفير فرص العمل وتحقيق موارد مالية تساعد في تطوير الوحدات الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد، وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم ذات الصلة وهي تعريف المشروع الاستثماري وأهم خصائصه والتعرف على أنواعه وأهدافه المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم المشروع الاستثماري

يعد موضوع المشروع الاستثماري من بين أهم المواضيع العلمية ذات الأهمية البالغة في السنوات الأخيرة لاعتباره النواة الأساسية في بناء أي اقتصاد لدى المجتمعات، ولهذا تعددت الآراء والمفاهيم في تحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري رغم اتحادها في المعنى في نهاية الامر، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المشروع الاستثماري وخصائصه.

أولاً: تعريف المشروع الاستثماري

يعرف المشروع الاستثماري على أنه: " كل كيان تنظيمي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الانتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة أو عامة خلال فترة معينة".¹

ويمكن تعريفه أيضاً: بأنه اقتراح بتخصيص أو تضخيم بمقدار معين من موارد المنشأة في الوقت الحاضر وذلك على أمل الحصول على عوائد نقدية في المستقبل وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.²

كما يعرف كذلك: "أنه تعبير عن فكرة أو اقتراح باستثمار قدر من الأموال في فرصة استثمارية يتحقق منها عائد اقتصادي واجتماعي ،وتتضمن هذه الفكرة أو الاقتراح إنشاء مشروع جديد أو استكمال مشروع بدأ في تنفيذه".³

وفي الأخير ومن خلال ما سبق عرضه يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه: تفكيك فكرة محددة انطلاقاً من أسس وإجراءات علمية دقيقة وهذا بضرورة توفر مجموعة من الموارد المادية والبشرية والمالية لأجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة.

انطلاقاً من التعريف السابق يتضح لنا أن للمشروع الاستثماري مجموعة من الخصائص يختص بها سنحاول التطرق إليها لاحقاً.

¹- عاطف وليم أندرلوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:7.

²- حكيم بن حسان ، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية . دراسة حالة مؤسسة لا بال لصناعة الفرنية والسميد . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير في علم التسيير ، فرع ادارة أعمال ، جامعة الجزائر ، 2009، ص:9.

³- سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان،الأردن ،2001،ص: 171.

ثانياً: خصائص المشروع الاستثماري

للمشروع الاستثماري مجموعة من الخصائص يتميز بها وهي كالتالي:¹

- المشروع يلوح كفرصة استثمارية سرعان ما تتحول إلى فكرة مميزة اقتصادياً وفيما،
- المشروع الاستثماري نشاط يتم فيه المزج بين عوامل الانتاج المختلفة؛
- المشروع لا يعمل بعشوانية وإنما يديره شخص يسمى المنظم أو المستثمر، والذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الانتاج المختلفة؛
- المشروع كيان مقترن، يمكن أن يكون استثماراً جديداً، أو التوسيع في استثمار قائم، أو تحويل استثمار، أو تطوير، أو تغيير استثمار يخضع لدراسة قد تكون بسيطة أو معقدة؛
- العمر الافتراضي للمشروع، وهو المدى الزمني الافتراضي لحياته والذي يحدد الفترة الزمنية لتحقيق الأهداف المسطرة؛
- يتمتع المشروع بشخصية معنوية وباستقلالية في الادارة والحسابات والارباح تبقى له وعليه أن يعطي الخسائر ويكون مستقلاً من الناحية المالية.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن خصائص المشروع الاستثماري تساعده على تصنيف المشاريع الاستثمارية لذا يعتبر تصنيف المشاريع الاستثمارية مسألة في غاية الأهمية ينظر إليها بعين الاعتبار عند تقييم المشاريع، ولهذا نجد عدة أنواع للمشاريع الاستثمارية يمكن التعرف عليها في المطلب الموالي .

المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية

تختلف أنواع وأشكال المشاريع الاستثمارية باختلاف المعايير المتعددة في تصنيفها فمن بين المعايير معيار الملكية بالإضافة إلى معايير أخرى تنترق إليها في هذا المطلب.

أولاً: حسب معيار الملكية

تقسم المشاريع الاستثمارية حسب ملكيتها إلى ثلات أنواع رئيسية وهي كما يلي:²

1. المشروعات الاستثمارية الخاصة:

المشروعات الاستثمارية الخاصة هي المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة أو الربح على مالكيها، والربح الذي يسعاً إليه المشروع هو الفرق بين حصة المبيعات وتكليف الانتاج، وقد يخطط للربح وتعظيمه على المدى القصير إلا أن معظم المشروعات تخطط للربح على المدى الطويل، ولكن على الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروري لاستمرار المشروع ونموه إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد فبجانب هذا الهدف هناك أهداف أخرى كثيرة ومن أهمها:

¹-غنية بن حركو ، واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدى ،أم البوادي ،الجزائر، 2011، ص:19.

²-موسى شفيقى نوري ،أسامة عزمى سلام ،دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمانالأردن،2011،ص ص: 19.18.

- الاحتفاظ بسيولة مناسبة كي لا يتعرض المشروع لمخاطر العسر المالي؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة واسعة وثقة كبيرة في الأسواق؛
- كسب أسواق خارجية وتعظيم الصادرات.

وهناك أهداف أخرى كالاحتفاظ بسمعة حسنة، والبقاء والاستمرار، والأهداف الاجتماعية ، والتي تكون نابعة من منطلق المسؤولية الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه وتكتسب رضا العملاء والعاملين على صنع القرار، إلا أنه يجدر القول هنا أن تعظيم القيمة السوقية للمشروع يعتبر الهدف المسيطر على باقي هذه الأهداف.

2. المشروعات الاستثمارية العامة:

المشروعات الاستثمارية العامة هي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع ،من هنا فإن الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي، وتعظيم المنفعة العامة، فيما يلي أهم الأهداف التي تتشكل من أجلها المشروعات العامة:

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل: صناعة الأسلحة والذخائر؛
- مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية والبنية التحتية مثل النقل والمواصلات والطرق والجسور والمياه والكهرباء...الخ.

3. المشروعات الاستثمارية المشتركة(المختلطة):

وتعود ملكية هذه المشروعات إلى القطاع العام(الدولة) والقطاع الخاص(الأفراد)، فأحياناً كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم ،فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات، مثل مشروعات إقامة خطوط السكك الحديدية، أو استغلال واستصلاح الأراضي الزراعية وغير ذلك من المشروعات التي تتطلب مخاطرة كبيرة وأموال واستثمارات طائلة، ولا شك أن معايير الربحية مناسبة في مثل هذه المشروعات، وإنما القطاع الخاص لن يجد حافزاً للدخول في مثل هذه المشروعات.

ثانياً: حسب معيار الحجم

يمكن تقسيم المشروعات بحسب حجمها إلى قسمين هما:¹

1-المشروعات صغيرة الحجم :

وتتميز بما يلي:

- تعتمد على تكنولوجيا بسيطة؛
- تعطي إنتاج في فترة قصيرة نسبياً؛

¹- مرجع نفسه، ص-20-ص:

- تحتاج لرأس مال صغير، لذلك فإن طريقة التمويل بسيطة وبالتالي فمن الممكن أن تمول من صاحب المشروع؛

- مخاطر صغيرة نسبياً؛

- يمكن أن تتوارد في أماكن متعددة.

2- المشروعات كبيرة الحجم:

وتميز بما يلي:

- تعتمد على تكنولوجيا معقدة؛

- تعطي إنتاج بعد فترة طويلة نسبياً؛

- تحتاج لرأس مال كبير لذلك فإن طريقة التمويل أكثر تعقيداً؛

- تحتاج لمستويات عالية من الخبرة الإدارية؛

- تحتاج إلى التمركز في مناطق محددة، مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية؛

- في حال فشل هذه المشروعات فإن لها مخاطر كبيرة نسبياً.

ثالثاً: معيار القابلية للقياس

حسب هذا المعيار نجد هناك حسب مشروعات قابلة للقياس وأخرى غير قابلة للقياس كما يلي:¹

1- مشروعات قابلة للقياس:

هي تلك المشروعات التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقطي وغالباً ما يكون لهذه المنتجات

(سواء كانت سلعاً أو خدمات) أسواق تحدد فيها أسعارها (المشروعات الزراعية والصناعية والسياحية)

بحيث تقيم منتجاتها على هذه الأسعار.

2- مشروعات غير قابلة للقياس:

أما بالنسبة للمشروعات غير قابلة للقياس فهي تلك التي يصعب تقييم منتجاتها بصورة نقطية، ومن أمثلتها

مشروعات الصحة والتعليم والبيئة وغيرها.

¹ زهية حوري، *تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار*، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 10.

رابعاً: حسب معيار الطبيعة

تتمثل طبيعة الاستثمارات في الشكل الذي يأخذه والصفة التي يتمتع بها، وفي هذا الصدد يمكن أن تصنف الاستثمارات إلى:¹

1-استثمارات مالية:

تتمثل في سندات المساهمة ،الأسهم ،القروض...الخ.

2-استثمارات مادية:

وهي متعلقة بأصول مادية مثل :استثمار في المبني ،المصانع ،الاراضي ،العتاد...الخ.

3-استثمارات معنوية:

أي كل ما هو غير مادي وغير مالي، كالعلامات التجارية، تراخيص الاستغلال، شهادة المحل، البحث والتطوير...الخ.

بالإضافة إلى التصنيفات السابقة التي ذكرناها نجد معايير أخرى لتصنيف المشاريع نجد منها:²

خامساً: التصنيف حسب القطاعات

- مشروعات زراعية مثل: استصلاح الاراضي ...الخ؛

- مشروعات صناعية مثل: استخراج البترول والفحm والذهب ،والصناعة التحويلية ؛

- مشروعات خدمية مثل: تقديم خدمات للأفراد ،ومشروعات تجارية ...الخ.

سادساً: التصنيف وفقاً للمكان أو الجغرافيا

وتقسم المشروعات طبقاً لهذا التصنيف إلى :

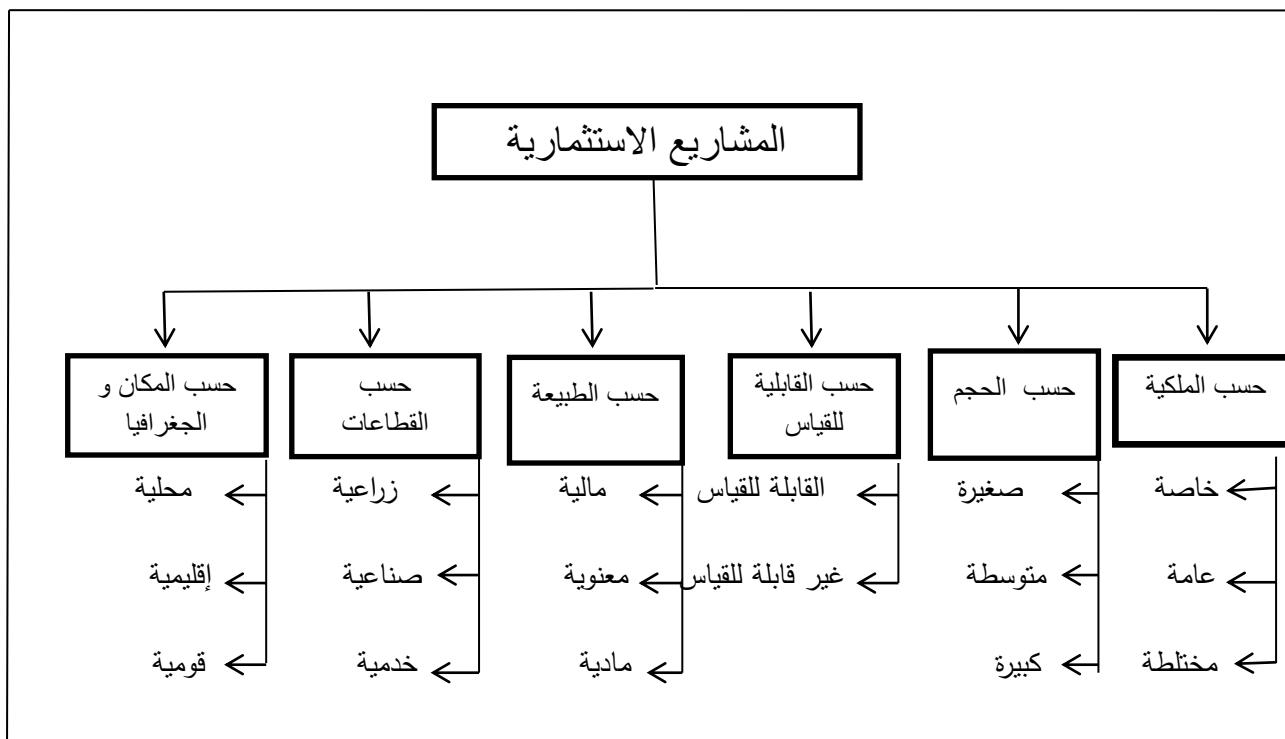
مشروعات محلية، ومشروعات اقليمية، ومشروعات قومية.

ويمكن تلخيص أنواع المشاريع الاستثمارية السابقة الذكر في الشكل التالي:

¹ . نور الدين تمجذدين ، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص . دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(منطقة الجنوب الشرقي). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقد وتمويل ،جامعة محمد خضر ،بسكرة، الجزائر ، 2018 ،ص:09.

² . المرجع نفسه، ص:13.

الشكل رقم (01): أنواع المشاريع الاستثمارية



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

يعد الهدف المراد تحقيقه من المشروع النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية، ومن هذا المنطلق نجد عدة أهداف للمشاريع الاستثمارية يمكن التعرف عليها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: أهداف المشاريع الاستثمارية

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه نقطة الانطلاق والبداية في تحليل جدوى المشروع، ولهذا سنقوم بدراسة أهداف المشروعات الاستثمارية من ناحيتين:

النهاية الأولى نستعرض فيها مختلف أهداف المشروع الاقتصادية، التكنولوجية، الاجتماعية والسياسية والنهاية الثانية نفصل فيها بين أهداف المشروعات الخاصة وأهداف المشروعات العامة .

أولاً: النهاية الأولى

تتمثل أهداف المشروع الاقتصادي فيما يلي:¹

1- مجموعة الأهداف الاقتصادية:

- تعظيم الربح؛
- زيادة الانتاج السلعي والخدمي؛

¹. محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقدير المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2019، ص: 20-23.

- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج (العمالة ، المال ، الأرض، الإدارة)؛
- رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية الوطنية؛
- زيادة قدرة المشروعات على الاستخدام الكفاء والاعلى لعوامل الإنتاج؛
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات (عرضها لإشباع حاجة السوق المحلي، للحد من الواردات)؛
- تعزيز التصنيع المحلي للخامات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محلياً لزيادة قيمتها المضافة؛
- تقوية بنية الإنتاج الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقة القائمة فيه، ويعيد توزيع نسب مساهمات ومشاركات القطاعات الإنتاجية المختلفة تعظيماً للعائد الاقتصادي.

2-مجموعة الأهداف التكنولوجية:

- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة؛
- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أكثر قدرة على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛
- توفير الأنماط وأساليب التكنولوجيا الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

3-مجموعة الأهداف الاجتماعية:

- القضاء على كافة أشكال البطالة؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة (استخدام المشروع كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض أقاليم الدولة ورفع معدل التحضر فيها)؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بالإقلال من حالات الفلق الاجتماعي، وذلك بتوفير احتياجات أفراد المجتمع؛
- إذكاء روح التعاون بين العاملين في المشروع والمؤسسات وبقية أفراد المجتمع.

4-مجموعة الأهداف السياسية:

- إيجاد قاعدة اقتصادية والعمل على تعزيز الاستقلال الوطني اقتصادياً؛
- زيادة القدرات الأمنية؛
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة.¹

¹- المرجع نفسه.

ثانياً: الناحية الثانية

يمكن جمع الأهداف الخاصة وال العامة في عدة نقاط¹:

1- أهداف المشروعات الخاصة:

تفترض النظرية الاقتصادية للمشروع أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية للمشروع، والربح الذي يسعى إليه المشروع هو الفرق بين حصيلة المبيعات وتكاليف الإنتاج ،ولكن على الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروريا لاستمرار المشروع ونموه إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد فجأة تحقيق الربح نجد أهدافا أخرى منها:

- تحقيق أقصى قدر من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة كبيرة في الأسواق؛
- زيادة الإيرادات ومن ثم تنمية الأرباح؛
- الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وموقف مالي سليم.

2- أهداف المشروعات العامة:

إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع سواء تحقق ربح من قيام هذا المشروع أو لم يتحقق ، فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بثمن تكلفتها أو أقل أو أكثر ، ولكن يجب إلا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تهتم إطلاقا بالربح بل يجب ألا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها المشروعات العامة ، وفيما يلي أهم أهداف المشروعات العامة:

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل: صناعة الأسلحة والذخائر، أو لاعتبارات اقتصادية قومية كإنشاء الدولة المنتجة للبترول معاملات لتكريره، أو إنشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة كأساس للتنمية؛
 - امتصاص جزء من معدلات البطالة المتزايدة؛
 - قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية كما في حالة الخبز والأدوية؛
 - مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية مثل النقل والمواصلات والكهرباء...الخ، فنظرا للأهمية الاستراتيجية لهذه الخدمات قد ترى الدولة قصر القيام بها عليها وحدها دون الأفراد.
- بعد تحديدنا لأنواع المشاريع الاستثمارية وأهدافها نتطرق أيضا لعملية تقييم المشاريع الاستثمارية نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في نجاح أو فشل المشروع، فعلى أساس عملية التقييم يتم اتخاذ القرار الاستثماري بشأن تطبيق المشروع من عدم تطبيقه، وسوف نتطرق في هذا البحث إلى عملية التقييم واتخاذ القرار الاستثماري.

¹ - كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ،دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2013، ص:8.

² - رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2016، ص: 61.

المبحث الثاني: تقييم المشاريع الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري

تعتبر عملية تقييم المشاريع الاستثمارية المرحلة البالغة الامامية في حياة المشروع الاستثماري، وترجع خطورة هذه المرحلة إلى نتيجة التقييم التي تبني على أساسها اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع الاستثماري المقترن، وعلى درجة سلامته ودقة التقييم تتوقف سلامته وصواب القرار الاستثماري لذا ستنطرق في هذا المبحث إلى مفهوم عملية تقييم المشاريع وأهدافها وكذلك أساسها ومبادئها ومرحلتها، ولأن عملية التقييم تهدف أساساً إلى بناء القرار الاستثماري لذا سنشير أيضاً في هذا المبحث إلى مفهوم القرار الاستثماري وخصائصه وأنواعه وأساسه ومبادئه والظروف المؤثرة فيه.

المطلب الأول : ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية

إن عملية التقييم عبارة عن أسلوب أو طريقة منظمة تستخدمن للتعرف على المنافع التي ستحقق من خلال القرار الاستثماري المتوقع ،وهذه الدراسة المنظمة ستقدم لمتخذ القرار الاستثماري تصوراً شاملًا لما سيكون عليه المشروع خلال مدة حياته المتوقعة، وعليه سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية وأهميتها وأهدافها.

أولاً: مفهوم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

يقصد بعملية التقييم :”وضع المعايير الازمة والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة والذي يضمن تحقيق الاهداف المحددة استناداً على أسس علمية.¹

كما تعرف أيضاً: ”عملية التقييم أو تقويم المشاريع والتي يطلق عليها أيضاً تحليل المشاريع لكونها دراسة معقمة الهدف لمساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل أو المعقول.”.

”وتجرد الاشارة إلى أن عملية التقييم تختلف باختلاف الهدف من القيام بها ،بالنسبة للمستثمر الخاص يتمثل في العائد المباشر الذي سيعود عليه من اقامة هذا المشروع على اعتبار أن الهدف النهائي لصاحب المشروع هنا هو تعظيم الربح ليس إلا ،في حين أنه في الاقتصاد الوطني فان الدولة ستكون هي المسؤولة عن اختيار وتنفيذ المشاريع فالهدف هنا هو قياس العائد الاجتماعي للمشروع على مستوى الاقتصاد الوطني ”.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن عملية تقييم المشروع الاستثماري هي تقييم للمقترح الاستثماري قبل التنفيذ بهدف اتخاذ القرار النهائي المرتبط بتنفيذه من عدمه، وذلك من خلال مراجعة دراسة الجدوى.² انطلاقاً من التعريف السابقة نتوصل إلى أهمية عملية تقييم المشاريع الاستثمارية.

¹- رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار الجنادرية للنشر والتوزيع،طبعة الأولى، الأردن، عمان،2016،ص: 61.

²- غنية بن حركو، مرجع سابق، ص:40.

ثانياً: أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية

تبرز أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية في عاملين أساسين هما:¹ ندرة المواد الاقتصادية: سيما رأس مال منها، نتيجة لتفرع أوجه ومناحي الاستثمار، وتعدد بيئات الأعمال التي تم توطين الاستثمارات بها؛

- التطور التكنولوجي: الذي أصبح سمة العصر من خلال توفير بدائل استثمارية متعددة في مجال وسائل الانتاج، أو بدائل الانتاج، أو طرق الانتاج، أضف إلى ذلك ظهور تقنيات الاعلام والاتصال الحديثة التي سهلت من توفير البيانات والمعلومات عن الاستثمارات، وترتيب المشاريع و اختيار أفضلها طبقاً لمبدأ الأولوية.

ثالثاً: أهداف عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

تهدف عملية تقييم المشاريع الاستثمارية إلى ما يلي:

- تحقيق استخدام الأمثل للموارد المتاحة؛

- تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة بالأموال المستثمرة، فمن خلال عملية تقييم المشاريع الاستثمارية يمكن اختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مقترحة؛

- تساعد في توجيه المال المراد استثماره إلى ذلك المجال الذي يضمن تحقيق الاهداف المحددة؛

- تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.

لعملية تقييم المشاريع الاستثمارية أسس ومبادئ تستند إليها لأجل تحقيق أهدافها المرجوة، بالإضافة إلى مجموعة مراحل تمر بها هذه العملية نستعرضها في هذا المطلب.

المطلب الثاني: أسس ومبادئ عملية تقييم المشاريع الاستثمارية ومراحلها

لعملية تقييم المشاريع الاستثمارية مجموعة من الأسس ومعايير تقوم عليها لأجل الوصول إلى تحقيق أهدافها المطلوبة، بالإضافة إلى مجموعة مراحل تمر بها، وفي هذا المطلب سوف ننطرق أولاً إلى أسس ومبادئ عملية التقييم ثم بعدها مراحل تقييم المشاريع الاستثمارية.

أولاً : أسس ومبادئ عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

يمكن تلخيص أهم أسس ومبادئ عملية تقييم المشاريع الاستثمارية في النقاط التالية:³

- تقوم عملية تقييم المشروعات على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين أهداف المشروعات المقترحة؛

¹- سفيان دلفوف، محاضرات وتطبيقات في مادة تقييم المشاريع الاستثمارية، موجهة لطلبة السنة ثلاثة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد و تسخير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ،2020، ص: 7.

²- غنية بن حركو، مرجع سابق، ص:42.

³- رائد محمد عبد ربه، مرجع سابق، ص-ص: 62 - 63.

- تضمن عملية تقييم المشروعات تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة وبين الهدف المحدد للمشروع وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة؛
- لابد أن يكون هناك توافق وانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة والمترابطة وإزالة التعارض بين المشروع والمشاريع القائمة التي يمكن أن يعتمد عليها، أو تعتمد عليه؛
- توفر المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية نجاح المشروعات خاصة ما يتعلق منها بتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة الشاملة؛
- إن عملية تقييم المشروعات هي جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ؛
- إن عملية تقييم المشروعات لابد وأن تقضي إلى تبني قرار استثماري إما بتنفيذ المشروع أو التخلي عنه؛
- إن عملية تقييم المشروعات تقوم أساساً على المفاضلة بين عدة مشاريع أو بدائل وصولاً إلى البديل المناسب.

ثانياً: مراحل عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

يمر المشروع الاستثماري بعدة مراحل عند تقييمه، فيبدأ فكرة الحصول عليها من مصادر مختلفة، وهذا حسب البيئة والمحيط الاقتصادي الذي يتواجد فيه المشروع، مثلاً في الدول المتقدمة التي تتمتع بحرية دائمة ومستمرة تسمح بإعطاء أفكار عديدة، أما في الدول النامية فهذا الأمر صعب لضعف الجهاز الانتاجي القائم وغيرها من العوامل، وصولاً إلى آخر مرحلة في التقييم وهي مرحلة متابعة تنفيذ المشروعات، ويمكن تلخيص مراحل تقييم المشروع الاستثماري فيما يلي:¹

- مرحلة إعداد وصياغة الفكرة الأولية عن المشروع أو المشاريع المقترحة.
- مرحلة تقييم المشاريع وتتضمن الخطوات التالية:
 - ✓ وضع الأسس والمبادئ الأساسية لعملية التقييم؛
 - ✓ دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الأولية؛
 - ✓ دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التفصيلية؛
 - ✓ تقييم دراسات الجدوى؛
 - ✓ اختيار المعايير المناسبة لعملية التقييم .
- مرحلة تنفيذ المشروعات.
- مرحلة متابعة تنفيذ المشروعات.

¹. عمار زودة، مطبوعة مقاييس تقييم المشاريع (محاضرات مع حالات تطبيقية)، موجهة لطلبة الليسانس والماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2018، 2017، ص: 10.

المطلب الثالث: بناء القرار الاستثماري

يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع وهذا وفقاً لنتائج دراسة الجدوى، حيث يعد القرار الاستثماري الاختيار المدرك والواعي بين البديل المتاحة في وقت معين بين عدة بدائل، وفيما يلي سنستعرض تعريف القرار الاستثماري وأهم خصائصه وكذا أنواعه.

أولاً : تعريف القرار الاستثماري

" يقوم مفهوم القرار الاستثماري على مبدأ الرشادة الاقتصادية النابع أساساً من التخصيص الأمثل للموارد النادرة المتاحة من خلال استثمارها في المشروع الذي يعطي أفضل عائد ممكن، مع الأخذ في الحسبان لفرصة الضائعة، كما أنه لا يمكن التوصل إلى هذا القرار إلا بناءً على مجموعة من دراسات الجدوى والمعايير التي تسبق عملية الاختيار والتي تمر بعدة مراحل وتنتهي باختيار قابلية المشروع للتنفيذ في إطار منهجي معين".¹

ويعرف أيضاً القرار الاستثماري على أنه: "عملية اختيار بديل استثماري واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة".²

ويعرف كذلك بأنه: "اختيار بديل من بين عدة بدائل متوفرة لتحقيق هدف، حل مشكل، انتهاء فرصة".³ بناءً على التعريف السابقة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري نجد أنه يمكن تعريف هذه الأخيرة كما يلي: عملية اتخاذ القرار الاستثماري هي اختيار البديل المناسب من بين بديلين أو أكثر، انطلاقاً من أسس ومعايير محددة تأخذ بعين الاعتبار لأجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

ثانياً: خصائص القرار الاستثماري

يتميز القرار الاستثماري بالعديد من الخصائص أهمها:⁴

1- خصائص مرتبطة بالبعد الزمني: أي يوجد فاصل زمني بين حدوث النفقة المبدئية واتكمال الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل وينجم عنها مشاكل منها: مشكلة القيمة الزمنية للنفود، مشكلة المخاطر وعدم التأكيد، مشكلة أثر التضخم.

2- خصائص مرتبطة بظروف القرار الاستثماري: يواجه القرار الاستثماري عدد من المشاكل والظروف منها:
- ظروف عدم التأكيد والمخاطرة؛

¹- زهية حوري، مرجع سابق، ص: 15.

²- سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص: 04.

³- حامد علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير . دراسة حالة مؤسسات مطاحن الأوراس باتنة الوحدة الإنتاجية أريس . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة . جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ، 1011، 1010، ص: 46.

⁴- تمج الدين نور الدين ، مرجع سابق، ص- ص: 19-20.

- مشاكل التأمين بالمبيعات بسبب تقلبات الأسعار والأرباح المحتملة ومعدل تكلفة رأس المال؛
- العائد المتوقع غير مؤكد الحدوث.

1- خصائص مرتبطة بالهيكل التمويلي: ترتبط قرارات الاستثمار بشكل وثيق بقرارات التمويل (البحث عن هيكل التمويل الأمثل).

2- خصائص عامة: تخصيص قدر من الموارد المالية المتاحة حالياً للحصول على عوائد مغربية مستقبلية وبالتالي ضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة.

3- خصائص خاصة:

- تتصف عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالواقعية ؛
- تتصف عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالاستمرارية ؛
- عملية اتخاذ القرار الاستثماري هي عملية مركبة من مجموعة من الخطوات والمراحل.

ثالثاً: أنواع القرارات الاستثمارية

تختلف أنواع القرارات الاستثمارية حسب أهداف المستثمر وظروفه، وفي هذا الإطار توجد عدد من أنواع القرارات نذكر منها:¹

1- قرارات تحديد أولويات الاستثمار: حيث يتم اتخاذ القرار الاستثماري بناءاً على عدد من البديلات المتاحة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف، حيث يقوم المستثمر باختيار البديل المناسب وفقاً لما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، فيقوم بترتيب الاستثمارات طبقاً لأولوياته واهتماماته الخاصة في كل مرحلة ومن ثم تنفيذ البديل الأفضل على أن يؤجل باقي البديل إلى التوفيق المناسب في المستقبل إذا رغب في ذلك ؛

2- قرارات قبول أو رفض الاستثمار: وهي الحالة التي يتذرع على المستثمر تحديد أكثر من بديل لاستثمار أمواله، ومن ثم عليه أن يحدد قرار الاستثمار في هذا البديل أو الاحتفاظ بأمواله دون استثمار، وعليه فإن هذا النوع من القرارات يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة وأضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات؛

3- قرارات الاستثمار المانعة تبادلية: إذ يمكن للمستثمر تحديد أكثر من بديل لاستثمار أمواله، ولكن إذا وقع اختياره على بديل معين من هذه البديلات المتاحة، فإن ذلك يمنعه من الاستثمار في بديل آخر في نفس الوقت ومن هنا فإن المستثمر يتحمل تكلفة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة التي تعبر عن مقدار ما ضحى به نتيجة التخلّي عن البديل الآخر؛

¹ - نصر الدين نمري، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضواحي الجزائر، العاصمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير والعلوم التجارية، تخصص علوم التسبيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقدمة بومرداس، الجزائر، 2009، ص: 31-32.

4- قرارات الاستثمار في ظروف التأكيد، المخاطرة وعدم التأكيد: فالقرارات التي يتم اتخاذها في ظروف التأكيد تتسم بمخاطر ضئيلة جداً، وفي هذه الحالة يمكن لمتخذ القرار الاستثماري اتخاذ قراره بسهولة وببساطة حيث تتوفر لديه معلومات كاملة ودرامية تامة بالمستقبل ونتائجها.

أما القرارات التي يتم اتخاذها في ظروف المخاطرة، فهي القرارات التي تتسم بنسبة معينة من المخاطر، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما كان احتمال نجاحها أكبر، ومن ثم فإنها تحتاج إلى دراسات قائمة وفق أسس ومناهج علمية لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تساعد على تدني المخاطر ومن ثم اتخاذ القرار المناسب. كما يوجد نوع آخر من القرارات التي يتم اتخاذها في حالة عدم التأكيد، وهي القرارات التي تتميز بدرجة عالية من المخاطر، وهي قرارات نادراً ما تحدث في الواقع العملي وتحتاج إلى خبرة وكفاءة عالية في مجال إجراء الدراسات الخاصة بها، وتحتاج إلى دقة كبيرة وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لاتخاذ القرار الاستثماري في مثل هذه الظروف.

بالإضافة إلى ما سبق سنحاول التطرق إلى مبادئ اتخاذ القرار الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: مبادئ اتخاذ القرار الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه

هناك مجموعة من المبادئ والعوامل المؤثرة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري خاصة وأن هذا الأخير يتخذ في ظروف وحالات متعددة تعكس طبيعة كل قرار مراد اتخاذها من أجل تجنب مجموعة من المشاكل والمعوقات، وفي هذا المطلب سوف ننطرق إلى مبادئ اتخاذ القرار الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه.

أولاً: مبادئ اتخاذ القرار الاستثماري

عند اتخاذ قرار استثماري سليم لابد أن يستند إلى أساس علمية، ويأخذ بعين الاعتبار بعاملين أساسين هما:¹

- 1- العامل الأول:** أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أساس علمية ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ الخطوات التالية:

- تحديد الهدف الأساسي من الاستثمار؛
- تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار؛
- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة؛
- اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

- 2- العامل الثاني:** يجب على متخذ القرار أن يراعي بعض المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار منها:
 - مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية: يعتبر هذا المبدأ أحد الأركان الأساسية للقرار الاستثماري وذلك لأن الموارد المالية المتاحة لدى المستثمر تكون عادة محدودة، في حين الفرص الاستثمارية تكون

¹.-جهاد فراس الطيلوني ، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، داركتوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، 2010، ص-ص:5049.

- متعددة في معظم الأحيان لذا على المستثمر أن يراعي هذه الحقيقة بحيث يتم اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة التي تتفق مع استراتيجيته وهدفه؛
- **مبدأ الخبرة والتأهيل:** أي يستلزم الاستعانة بمشورة المتخصص في هذا المجال من أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم؛
 - **مبدأ الملاعنة:** أي اختيار المجال الاستثماري المناسب بين عدة بدائل مقترنة ، ويعتمد في تطبيق هذا المبدأ بمنحنى تفضيل الاستثمار الذي يتحدد في ضوء مجموعة من العوامل الذاتية التي تتعلق بعمر المستثمر ودخله ووظيفته واحتياصاته وخبرته وبيئته الاجتماعية وصحته... الخ؛
 - **مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:** أي اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض المخاطر وهو ما يطلق عليه بتوزيع المحافظ الاستثمارية بمعنى عدم استثمار الأموال في مجال أو نشاط واحد.

ثانياً: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري

إن عملية اتخاذ القرار الاستثماري عملية لا تتصف بالسهولة أو البساطة كما يتصور البعض ، فاتخاذ قرار واحد مهما كانت بساطته أو انخفضت تكلفته يستلزم التفكير في عدد من العوامل التي تؤثر على فاعلية القرار الاستثماري، ومن أهم العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار الاستثماري نجد:¹

1- العوامل الموضوعية: وهي تلك العوامل البيئية الخارجية منها والداخلية التي تؤثر على القرار الاستثماري وتمثل في:

- **عوامل البيئة الخارجية:** وهي العوامل التي تؤثر على القرار بطريقة غير مباشرة مثل:
- **العوامل الاقتصادية:** وهي العوامل المتعلقة بالركود والرخاء والكساد الاقتصادي والتشجيع على الاستثمار ودعم الحكومة ... الخ؛
- **العوامل السياسية والتنظيمية:** وهي العوامل المتعلقة بالأحوال السياسية السائدة في الدول مثل: الاستقرار والقوانين وال العلاقات الخارجية؛
- **العوامل الثقافية:** وهي العوامل المتعلقة باللغة والدين والحضارة وغيرها؛
- **العوامل التكنولوجية:** وهي العوامل المتعلقة بمدى التقدم التكنولوجي في الدولة من أجهزة واتصالات ومواصلات وغيرها.

ب- عوامل البيئة الداخلية: وهي العوامل التي تؤثر على القرار بشكل مباشر مثل :

- حجم المؤسسة؛
- القوانين واللوائح في المؤسسة؛

¹- سليم بن رحمن، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، 2018، ص: 14.16.

- الموارد المالية والبشرية في المؤسسة؛

- العلاقة بين مدراء الأقسام والإدارة العوامل الاقتصادية.

2- العوامل الذاتية: هي تلك العوامل المؤثرة على صناع القرار ومتخذه أي متعلقة بشخصية متخذ القرار ومنها:

- مستوى القدرة العلمية لمتخذ القرار ومدى خبرته العلمية بموضوع القرار وإحاطته بالظروف البيئية الداخلية والخارجية للقرار؛

- طباع متخذ القرار ونوازعه الشخصية وخلفياته الثقافية والاجتماعية، وعواطفه وميوله الشخصية؛

- درجة دكاء صانع القرار ومتخذه، وقدرته على إدراك فهم المشكلة وشجاعته وقدرته على المخاطرة والتوازن والعقلانية والرشد؛

- الإمكانيات التنظيمية لصانع القرار وقدرته على قيادة فرق البحث واستخدام التقنيات العلمية والفنية المساعدة في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات.

3- العوامل السلوكية: يمكن تحديد الإطار السلوكي لمتخذ القرار في ثلاثة جوانب هي:

- الجانب الأول: يتعلق بالبواعث النفسية لدى الفرد ومدى معقوليتها؛

- الجانب الثاني: ويتصل بالبيئة النفسية للفرد حيث تعتبر المصدر الأساسي الذي يوجه الشخص إلى اتخاذ القرار بين البديلتين التي أمامه، ومن ثم اتخاذه؛

- الجانب الثالث: دور التنظيم ذاته في خلق البيئة النفسية للفرد من خلال تحديد الأهداف له وإتاحة الفرص للممارسة الإدارية واكتساب الخبرة.

تعتبر المشاريع الاستثمارية النواة الأساسية لبناء اقتصاد أي دولة لذا تسعى العديد من الدول المتقدمة والنامية جاهدة لإنشاء مشاريع استثمارية في مجالات مختلفة والأهم من هذا هو كيفية نجاح واستمرار هذه المشاريع، لذا قامت بعض الدول بالمساهمة في إنشاء هيئات لدعم ومراقبة المشاريع الاستثمارية، وفي هذا المبحث سوف نتطرق لبعض هيئات الدعم والمراقبة.

المبحث الثالث: مساهمة هيئات الدعم والمراقبة في نجاح المشاريع الاستثمارية

تعتبر هيئات الدعم و مراقبة المشاريع الاستثمارية من بين أبرز هيئات الدعم التي لاقت اهتماماً واسعاً من الدول نظراً للدور الذي تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية، وكإجراء لحمايةها و تعزيز قدراتها بادرت الدول إلى عدة أساليب منها المراقبة التي هي من الاساليب الحديثة لدعم وتنمية المشاريع الاستثمارية ، حيث تسعى إلى تدليل العقبات التي تواجه أصحاب المشاريع والمقاولين وتخفيض معدل الفشل وتقديم المراقبة الازمة من بداية التأسيس إلى غاية التجسيد، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى أربع مطالب تمثلت مختلف هيئات الدعم والمراقبة والتي سيتم التفصيل فيها في المطالب الموجلة.

للتعرف على بعض هذه الهيئات ومعرفة المهام التي يقومون بها في سبيل تقديم الدعم والمراقبة للمشاريع الاستثمارية ومساهمتها في نجاح المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: مشاكل المؤسسات ومراكز التسهيل و الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

تعتبر مشاكل المؤسسات ومراكز التسهيل وكذلك الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من بين الهيئات التي تومن المسيرة الطبيعية للمؤسسات والمشاريع من أجل الابتعاد عن الفشل والانهيار، إذ تحظى باهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة والنامية، وسوف نستعرض في هذا المطلب تعريف هذه الهيئات وأهدافها.

أولاً: مشاكل المؤسسات

تعتبر مشاكل المؤسسات من بين هيئات المراقبة المقاولاتية في الجزائر فهي تسعى لاحتضان ومراقبة الشباب البطل و سنتناول نشأتها ومهامها.

نحاول تسلیط الضوء على مشاكل المؤسسات وأهم أنواعها تتمثل فيما يلي:¹

1-تعريف مشاكل المؤسسات: هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى مساعدة ودعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد ميز المشرع الجزائري بين ثلاث أنواع من المشاكل وذلك تبعاً لنوع القطاع التي تتبعه المشاريع.

أ-المحضرنة: وهي هيكل دعم يتكلف بالمشاريع الخدمية، وتجرد الاشارة هنا إلى أن تعريف المشرع الجزائري للمشتلة والمحضرنة يختلف عما هو سائد على المستوى الدولي، فمن جهة نجد أن المحضرنة من نظر المشرع الجزائري هي هيئة داخل المشتلة، وهو شيء غير موجود في البلدان الأخرى، ومن ناحية ثانية تختص في استقبال المشاريع الخدمية فقط على عكس ما هو قائماً في باقي مناطق العالم.

ب-ورشة الريط: هي عبارة عن هيكل دعم يتكلف بحاملي المشاريع في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرفة.

¹-عبد الرحمن مغارى، رشيد بوکسانى، مداخلة حول دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة مشاكل المؤسسات ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص:13-16 .

ج- نزل المؤسسات: هو عبارة عن هيكل دعم يتكفل بالمشاريع المندرجة في ميدان البحث هذا المفهوم أقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية.

2-أهداف مشاكل المؤسسات:

يهدف وجود مشاكل المؤسسات بالجزائر إلى توفير إطار إضافي لدعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح ببروزها واستمرارها في ممارسة نشاطها، حيث يمكن تلخيص أهدافها في النقاط التالية:¹

- تطوير التعاون مع المحيط المؤسسي؛

- المشاركة في الحركة الاقتصادية، والعمل على أن تصبح في المدى المتوسط عاملًا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في أماكن تواجدها؛

- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛

- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجديدة؛

- ضمان ديمومة المؤسسات المرافق؛

- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

ثانيا : مراكز تسهيل المؤسسات

تعتبر مراكز تسهيل المؤسسات إحدى آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا سوف نتطرق إلى تعريفها وإبراز أهدافها.

1-تعريف مراكز التسهيل **Center de facilitation** : هي مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص "المراكز"، تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.² وتعتبر هذه المراكز هيئات استقبال وتوجيه ومرافق حاملي المشاريع، ومنشئي المؤسسات والمقاولين، والإدارات المركزية والمحلية، ومراكز البحث، وكذلك مكاتب الدراسات والاستشارة ومؤسسات التكوين، وكل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية والمالية.³

وحسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 331-20 المؤافق لـ 22 نوفمبر 2020 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 170-18 المؤافق لـ 26 يونيو سنة 2018 الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة

¹- عمار زودة، حمزة بوكفة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتفاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاكل الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية ، العدد الثاني ، جامعة أم الباقى ، الجزائر ، ديسمبر 2014 ، ص: 67.

²- المادة رقم 02 ، المرسوم التنفيذي رقم 79.03 ، المؤرخ في 24 دي الحجة عام 1423 الموافق لـ 25 فبراير 2003 ، المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها ، الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، الصادرة في 25 دي الحجة 1423 الموافق لـ 26 فبراير 2003 ، ص: 18.

³- نسرين غيتي ، مرافق الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008-2009 ، ص: 120 .

والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها. حيث أصبحت المهام الجديدة لمشئلة المؤسسات تمثل فما يلي:¹

- تشجع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والترويج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانات نمو كبيرة؟
- توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات المسجلة في نظام الدعم للديمومة؟
- القائم بأعمال تحسيسية وتكونية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية بالتكامل مع الأجهزة الموجودة؟
- تقييم الامكانيات المحدودة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكليف النسيج الصناعي؛
- تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لاسيما الصناعية، بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار؛
- مساعدة حاملي المشاريع لدى صناديق الاطلاق والمصادر الأخرى للتمويل.

2- أهداف مراكز تسهيل المؤسسات:

تتولى مراكز التسهيل في إطار تطبيق أهدافها القائم بالمهام الآتية:²

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع أو المقاولون والاشراف على متابعتها؛
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني؛
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الاجراءات الادارية؛
- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير؛
- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الاسواق وتسخير الموارد البشرية وكل الاشكال الاخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم وتطوير القدرة التنافسية؛
- المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من بين هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبنتها الجزائر وكان الهدف منها التحول نحو اقتصاد السوق، سنستعرض باختصار تعريف هذه الوكالة كالتالي:

¹- المادة رقم 21 مكرر، المرسوم التنفيذي رقم 20-331 المؤافق لـ 22 نوفمبر 2020 بعد ويتتم المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤافق لـ 26 يونيو سنة 2018 الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، العدد 70، الصادرة في 9 ربيع الثاني 1442 المؤافق لـ 25 نوفمبر 2020. ص_12: ص_11.

²- المادة 04، نفس المرسوم التنفيذي 79.03 ، الجريدة الرسمية ، العدد 04، ص:19.

1-تعريف الهيئة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE: هي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/296، وقد كانت في البداية موضوعة تحت اشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطها، ثم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني.¹

وإن كان الهدف من إنشائها اجتماعي في إطار سياسة التشغيل ومكافحة البطالة فإنها أيضاً توكل بمجموعة من المهام سوف نتطرق إليها بالتفصيل في الفصل التطبيقي.

المطلب الثاني : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

أولاً : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

يقوم الصندوق الوطني بتمويل ودعم المشاريع الاستثمارية والمؤسسات المصغرة باعتباره هيئة من هيئات الدعم وسننطرق هنا إلى نشأته ومهامه.

1-نشأة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من أجل حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا ارادية في إطار الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، تم إنشاء هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-94 المرخ في 1994/05/16 والمرسوم التنفيذي رقم 188-94 المرخ في 1994/07/06، وفي إطار برنامج محاربة البطالة والقصاء الجماعي أنيط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 2004 بمقتضى المرسوم التنفيذي 02/04 المؤرخ في 2004/01/03 بمبادرة تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات.²

2-تعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC :

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هو هيئة حكومية جزائرية أنشئت لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لتسهيل إعادة الإدماج، وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل. فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليل من حجم البطالة. وهو ما يتضح من مهامه.³

¹- محمد قويجل ، محمد حافظ بوغابه، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة تحليل نصري واسقاط على الواقع الجزائري، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى وطني ،استراتيجيات التنظيم ومرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يومي 18 و 19 أبريل 2011، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، ص:10.

²- حكيم بن حسان ، مرجع سابق، ص:60.

³- الموقع الإلكتروني: WWW.CNAC.DZ. تم الاطلاع: 2021/04/29. على الساعة: 20:00.

3-مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

تتمثل مهمة الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعتمدة بها فيما يلي¹:

- المساعدة على البحث عن الشغل؛
- دعم العمل الحر؛
- التكوين بإعادة التأهيل؛
- يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته؛
- يسير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي تغطيه؛
- يساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارة البلدية والولاية، وإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداء التأمين عن البطالة في الحياة النشطة؛
- نظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعتمد به في مجال التأمين على البطالة؛
- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين من جميع الظروف؛
- يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات والصندوق الوطني للترقية والتشغيل وتطوير احداث الأعمال لفائدة البطالين الذين يتتكلف بهم لاسيما من خلال ما يلي :
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع احدث الاعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتتكلف بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛
- تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب الاتفاقية.

ثانيا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بين هيئات الدعم التي ظهرت في الآونة الأخيرة وفيما يلي سيتم التعرف عليها مع ذكر بعض مهامها والامتيازات التي تمنحها.

1-تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وكانت تدعى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) منذ 1993 إلى غاية 2001، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.²

¹- المادتين 4,5 من المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 يوليو 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية رقم 44، الصادرة بتاريخ 7 يوليو 1994، ص: 6.

²- الموقع : WWW.ANDI.DZ تم الاطلاع: 18/02/2021 على الساعة : 20.00.

2- مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تتولى الوكالة في مجال الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، المهام الآتية:¹

- تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛
- تستقبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتعلمهم وتساعدهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛
- تسهل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الواحد؛
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به ؛
- تتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء، كل الالتزامات التي تعهدوا بها؛
- تسهيل صندوق دعم الاستثمار؛
- تسهيل الحافظة العقارية وغير المنقوله الموجهة للاستثمار.

3- الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تتمثل المزايا المنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي:²

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشر في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص المشتريات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

كما تتولى الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار منح المزايا خاصة للاستثمارات التي تتجز في المناطق التي تتطلب تتميّتها مساهمة خاصة من الدولة (المناطق الخاصة)، أو الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها ان تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية حيث تُستقيّد تلك الاستثمارات .

¹ المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 24/09/2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة في 2001/09/26، ص: 08.

² رامي حميد ، الب戴ل التمويلية للإراضي الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014 ، ص: 238 .

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر و صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر و صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهيئات الداعمة للمشاريع الاستثمارية، وفي هذا المطلب سنحاول تسلیط الضوء عليها كإحدى الآليات التي أنشأتها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا : الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر ANGEM

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والاقصاء الاجتماعي، ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية هدفه الاساسي هو ترقية النمو الاقتصادي ومحاباة التهميش بفضل نوع من الدعم.

1-تعريف الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر: الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر هي وكالة ذات طابع خاص تتكون من مديرية عامة تضم 10 مديريات جهوية و 49 مديرية ولائية (منها اثنين بالجزائر العاصمة) موزعة على كافة أرجاء الوطن وهي مدعومة بخلايا المراقبة على مستوى الدوائر، وضعت تحت اشراف وزارة التضامن الوطني .

2-أهداف الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر ، والعمل في البيت والحرف والمهن ولاسيما فئة النساء؛
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الاصلية من خلال ابراز المنتجات الاقتصادية والثقافية ،من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة؛
- تنمية روح المقاولاتية لتحل محل الاتكالية وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- دعم توجيه ومراقبة المستفيدين في تتنفيذ أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسهيل الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد مصغرة؛
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.¹

¹. الموقع الالكتروني : www.anade.dz تم الاطلاع : 12/04/2021،الساعة،10:32 .

ثانياً : صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 373-02 المؤرخ في 11/11/2002 بهدف ضمان القروض الضرورة للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتجزأها كما هو محدد في القانون 18-01 المؤرخ في 12/12/2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى ما يلي¹ :

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتجزأ استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات تحديد التجهيزات توسيع المؤسسات؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان القروض؛
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتکفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان القروض وتسلیم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- إعداد اتفاقية مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعمها في إطار ضمان للاستثمارات حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات وفي حدود تغطية المخاطر طبقاً للتشريع المعمول به.

المطلب الرابع: دور هيئات الدعم على نجاح المشاريع الاستثمارية

نتيجة للتغيرات والتطورات التي شهدتها النظام الاقتصادي العالمي خلال تسعينيات القرن العشرين، دخل العالم إلى نظام جديد ينادي بالحرية الاقتصادية وتقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وفي ظل هذا النظام وادراك الدولة للتحديات كان لابد لها أن تبحث عن مصادر جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي تتناسب مع النظام الذي يعتمد على آليات السوق، وقد كان من بين هذه المصادر العمل على تحفيز القطاع الخاص وتعزيز دوره في عملية التنمية الاقتصادية، ولهذا قامت العديد من الدول المتقدمة والنامية بإسناد اقتصادها للقطاع الخاص، حيث يسعى هذا الأخير لتحقيق عملية التنمية من خلال تفعيل دوره بتشجيع بعض المستثمرين في الاستثمار فيه.

فمن بين الآليات تحفيز ودعم القطاع الخاص الاعتماد على هيئات دعم ومرافقه ذكر من بينها: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مثالى المؤسسات مراكز التسهيل، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة

¹ - محمد فوجيل، محمد حافظ بوغابة، مرجع سابق، ص- 13-12.

وغيرها من هيئات الدعم والمراقبة، حيث ساهمت هذه الأخيرة في تطوير النظام الاقتصادي ونجاح المشاريع الاستثمارية من خلال تقديم الدعم والمراقبة والمساعدة قبل وخلال وبعد إنشاء المشروع الاستثماري سواء مادياً بمنح نسب مالية محددة لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع، أو معنوياً بتقديم الارشادات والنصائح وحسن الاستقبال لفائدة حاملي المشاريع والمقاولين و المراقبة خلال الإنشاء وأيضاً دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة دورات خاصة بالتدريب على كيفية نجاح وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاستثمارية وتقنيات ادارتها وتسويتها، والمراقبة بعد الإنشاء كل هذا ساهم بالدرجة الأولى في نجاح المشاريع الاستثمارية".

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال عرضنا لهذا الفصل والمتعلق بالإطار العام للمشاريع الاستثمارية أن المشروع الاستثماري يمثل مجموعة متكاملة ومتالية من النشاطات والعمليات ذات الطابع الاستثماري بهدف الحصول على عوائد مالية وغير مالية خلال فترة زمنية معينة، وتعد أيضا عملية تقييم المشاريع الاستثمارية التي يقوم بها المستثمر نفسه أو الخبير المحور الفاصل للخروج بتقارير ونتائج تقدم لأصحاب القرار على مستوى المشروع الاستثماري لاتخاذ قرار بقبول أو رفض المشروع هذا من جهة ومن جهة أخرى على متذبذب القرار أن يكون كفء في قراراته الاستثمارية لا يتخذ قرارات ارتجالية عشوائية قد تؤدي إلى نتائج وخيمة على المشروع الاستثماري. وكذا تسليط الضوء على مجموعة من هيئات الدعم والمرافقية هدفها المشتركة هو متابعة ومسايرة نشاط المشاريع الاستثمارية لأجل تحقيق أهدافها ودراسة الجدوى الاقتصادية لها والتي سوف نتطرق لها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني : الاطار

النظري لدراسة الجدوى

الاقتصادية للمشاريع

الاستثمارية

تمهيد:

تشكل المشروعات على اختلاف أشكالها وأنواعها وأحجامها فرصا هامة لدى المؤسسات والأفراد على السواء كما يزداد الاهتمام بها في جميع الاقتصاديات ، فالمؤسسة لا تتردد مطلقا في نشر مواردها وتكيف نشاطها لتحقيق أهداف مشاريعها ، ولا يأتي ذلك إلا بوجود ما يسمى بدراسة الجدوى الاقتصادية التي أصبحت تشكل ف الوقت الحال إحدى الأدوات الخاصة للتخطيط الإستراتيجي . فالنظرة الاقتصادية تنظر إلى الموارد الاقتصادية المتاحة بأنها موارد نادرة نسبيا، ولذلك جب استغلالها بشكل عقلاني وأمثل . ومن هنا تم طرح مشكلة التخصيص في الموارد واختيار البديل الاستثمارية المتاحة . إن دراسة الجدوى الاقتصادية منهجية علمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف متغيرة منها حالة المخاطرة وعدم التأكيد وكذلك التأكيد التام . حيث أنها تهدف أساسا إلى إمكانية اتخاذ القرار الاستثماري بإقامة المشروع من عدمه . وبغرض الإحاطة حول ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية والإطار العام لها ، قمنا بتقسيم

هذا الفصل إلى ثلات مباحث وتمثلة في :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني : مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية و صعوباتها.

المبحث الثالث : أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

يعتبر عالم دراسة الجدوى عالماً معقداً ومتبايناً. حيث شكّل موضوع تقييم و اختيار المشروعات الاستثمارية أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي والإداري على الصعيدين النظري والتطبيقي ، وذلك لعدة اعتبارات أهمها: الاهتمام بالتنمية الاقتصادية ، والتقدم التكنولوجي، و الآثار غير مباشرة و الخارجية للمشروعات على الاقتصاد الكلي .

يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يستعان فيها بدراسة الجدوى لاتخاذ القرار يتعلق بإمكانية أو فائدة إنشاء المشاريع الجديدة من عدمه، كون المشروع الاستثماري يحتاج إلى دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل الظروف السائدة والمصاحبة لأي مشروع. ومن هنا جاءت الحاجة إلى وجود علم لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية ومنه طرح مشكلة التخصيص والاختيار بين البديل الاستثماري وهدفها الرئيسي هو تحديد إمكانية اتخاذ القرار بإقامة المشروع من عدمه.

وبغرض الإحاطة حول ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية تم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم دراسة الجدوى، تصنيفاتها وكذا أهدافها ومتطلباتها وأيضاً مجالات دراسة الجدوى الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

تعد دراسة الجدوى الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الدراسات المختلفة للمشاريع وهي ما يعرف ب feasibility study: وهي عبارة عن تقييم مشروع جديد من بدايته قبل البدء فيه، وذلك من مبيعاته ومصاريفه ومخاطر المشروع، وفترة سداد رأس المال المستثمر و كذلك العائد على الاستثمار، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى: تعريف و أهمية وكذا خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية.

أولاً: تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

تعدد تعاريفات ومفاهيم دراسة الجدوى الاقتصادية نظراً لاختلاف الزوايا التي يمكن النظر من خلالها.

1- التعريف الأول:

"هي أداة عملية وليس عشوائية تستخدم لترشيد الاستثمارات الجديدة أو تقييم قرارات سبق اتخاذها في الماضي بين بدائل متعددة، وذلك على أساس فني ومالى و اقتصاديو بيئي في ضوء معطيات محددة تتعلق

بموقع المشروع ، تكاليف تشغيله ايراداتته ونمط التكنولوجيا ومهارات بشرة متعددة ".¹

2- التعريف الثاني:

"هي وسيلة يتم بناءاً عليها اتخاذ قرار الاستثمار المناسب الذي يحقق الأهداف المنشودة. تتمثل دراسة الجدوى في مجموعة من الدراسات التي تسعى لتحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو

¹- رائد محمد عبد ربه ، مرجع سابق، ص: 35.

مجموعة من المشروعات الاستثمارية من جوانب عدة: سوقية، فنية ،مالية تمويلية ، اقتصادية و اجتماعية¹ من خلال التعارف السابقة يمكننا تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية على أنها: مجموعة من الدراسات تتناول كافة الجوانب البيئية ،القانونية ، التسويقية،المالية، التجارية و الاقتصادية للمشروع الاستثماري الناشئ المقترن. وتحدد هذه الدراسات وتحل كافة العناصر والمحددات الحاكمة لإنتاج أو توفير منتج معين،مع تحديد كافة المداخل البديلة لهذا الانتاج. ويجب أن تتضمن هذه الدراسات تصور مقترن للطاقة الإنتاجية المحددة عند موقع مختار باستخدام تكنولوجيا معينة.أو أساليب فنية معينة، لتوظيف وتشغيل الموارد الخام و مدخلات الانتاج عند مستوى محدد لكل من التكاليف الاستثمارية و تكاليف الانتاج في ظل مستوى محدد من الإيرادات و المبيعات المتوقعة بما يحقق معدل معين للعائد على الاستثمار.

من خلال ما تم التطرق اليه من مختلف التعريف المذكورة سابقا، أي أن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية هي عماد متذبذبي القرار الاستثماري. حيث تحظى بأهمية كبيرة والتي سوف يتم التعرف عليها من خلال العنصر الموالي.

ثانياً: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

تتمثل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية في عدة مجالات أهمها ما يلي² :

- تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية من أهم الأدوات التي تستعين بها متذبذبي القرار الاقتصادي عند التعامل مع المشكلة الاقتصادية سواء كان ذلك على مستوى المشروع أو على المستوى القومي؛
 - المساعدة في الوصول إلى أفضل تخصص للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، ولهذا فإن دراسات الجدوى لها أهمية قصوى في الدول النامية، حيث الموارد محدودة مما يتطلب تحديد أولويات للمشروعات التي تقييد الاقتصاد القوم؛
 - توضح دراسات الجدوى الاقتصادية العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال عمر المشروع الافتراضي؛
 - التفكير في طرق وبدائل مختلفة ، ومقارنة المشروعات وتبني الأمثل من حيث طاقة الانتاج والوسائل التقنية ونوعية العمالة ، وتتوفر الطريقة المثلثى للتشغيل في ضوء الاستثمارات و السوق؛
 - يعتبر توفر الموارد المالية من أهم المسائل لضمان قيام ونجاح المشروع ، وتساعد الدراسة المستمرة في معرفة احتياجات المشروع منها؛
 - توفر دراسة الجدوى الاقتصادية خطة أو برامج لتحديد أسلوب ادارة المشروع و تنفيذه؛
- ونظرا لأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية والمتمثلة في توفير الموارد المالية لضمان نجاح المشاريع الاستثمارية إلا أنها تتطوي على عدة خصائص والتي سيتم التطرق اليها .

¹- جهاد فراس الطيلوني، مرجع سابق، ص:23.

²- جهاد فراس الطيلوني ، مرجع سابق، ص:22.

ثالثاً: خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

من خلال التعريف السابقة مكن استنتاج بعض خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع والتي تتمثل في¹:

- إعتبار دراسة الجدوى الاقتصادية نموذج محاكاة للمشروع تم تصوّره قبل البدء في التنفيذ لضمان الحفاظ على الموارد النادرة من الضياع؛
- إن دراسة الجدوى تتعلق بالمستقبل فإن محتوياتها تمثل تقديرات احتمالية تحمل في طياتها احتمالات مطابقة الواقع أو الانحراف عنه، الأمر الذي يعطي أهمية كبيرة لمسألة الدقة الواقعية ، ومن أجل تقليل هذا الانحراف يفضل استخدام الأساليب العلمية في بناء التقديرات المنجزة من طرف المختصين؛
- تعدد مراحل دراسات الجدوى وترابطها، كون دراسة جدوى مشروع ما تكون عبر عدة مراحل وخطوات متخصصة ومتراقبة ومترابطة. اذ تعتبر نتائج كل مرحلة هي مدخلات للمرحلة الموالية وفي نهاية كل مرحلة يتم إتخاذ القرار إما بالانتقال أو التوقف؛
- دراسات لا يمكن أن تتجزء من طرف خبير فقط وإنما من طرف فريق مختص. حيث يقوم خبراء التسويق باعداد دراسات السوق، والمهندسوں والفنون بدراسات الهندسية و الفنية،في حين خبراء الماليون يعدون الدراسة المالية و الاقتصادية؛
- دراسة الجدوى الاقتصادية تعتمد على الأساس الحدي أي لا تتصدى لدراسة المشروعات القائمة فالتعامل مع هذه المشروعات القائمة ينحصر في دراسة الفعالية أي تقييم الأداء. لذلك فان دراسة الجدوى التوسعية الاستثمارية ترتبط فقط بتحليل العلاقة بين التكاليف الإضافية و الوفرات الإضافية في إتجاه اقرار مدى جدوى التوسيع من عدمه، ونفس الشيء بالنسبة لتنفيذ فكرة الاحلال؛
- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية دراسة شاملة تهدف الى تحقيق التوازن بين الأهداف الخاصة والأهداف العامة.

من خلال الخصائص المذكورة نجد أن أهم خاصية في دراسة الجدوى الاقتصادية هي إعتبارها نموذج محاكاة للمشروع، كون هذا الآخر له عدة تصنیفات وأهداف وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في المطلب الموالي.

¹- طلال كداوي، *تقييم قرارات الاستثمارية*، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية ، عمان-الأردن، 2008، ص .ص: 27-28.

المطلب الثاني: تصنيفات وأهداف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

يمكن تمييز بين مختلف تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية و سنتطرق في هذا المطلب الى أهم التصنيفات بالإضافة الى أهدافها.

أولاً: تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية

يمكن النظر الى دراسات الجدوى الاقتصادية عند تصنيفها من عدة نواحي تعكس كل واحدة منها جانب من جوانب هذه الدراسة وممكن تصنيفها على هذا الأساس إلى ما يلي¹:

1- من حيث القائم بالتحليل:

قد يقوم رجل الأعمال أو المستثمر بدراسات الجدوى لبعض الأفكار الاستثمارية التي يرغبون في تنفيذها، وفي المقابل تقوم الحكومة عن طريق وزارة التخطيط في الغالب بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما تهتم الحكومة بتنفيذه، وبالتالي يظهر الاختلاف ، فال الأولى دراسة جدوى تجارية خاصة هدفها خاص والثانية دراسة جدوى إجتماعية عامة.

2- من حيث مستوى التحليل:

يتم تقسيم دراسات الجدوى على هذا الأساس إلى دراسات الجدوى التمهيدية و أخرى تفصيلية و التركيز عليها في أجزاء البحث.

3- من حيث التقسيم الوظيفي:

دراسة الجدوى التفصيلية تتضمن دراسات تحتاج الى توافر كفاءات و مؤهلات فنية تختلف من جزء آخر داخل الجدوى، حيث يتم تقسيم هذه الدراسات من حيث التخصص الوظيفي الآتي :

- دراسة الجدوى التسويقية؛
- دراسة الجدوى الفنية والهندسية؛
- دراسة الجدوى التمويلية والمالية والاقتصادية؛
- دراسة الجدوى القانونية؛
- دراسة الجدوى البيئية.

4- من حيث الهدف:

- قياس المنافع الخاصة التي يحققها المشروع وتعود على مالكه فقط، في هذه الحالة يتم القياس بتقييم الملكية الخاصة ويطلق عليها دراسات الجدوى التجارية أو الصناعية، كما أن الحكومات تقوم بها في بعض الأحيان من أجل تشجيع المستثمرين على الاستثمار في البلد؛

- قياس الآثار المباشرة وغير مباشرة التي تعود على الاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة تم تقييم الربحية الاجتماعية، ويطلق عليها دراسات الجدوى القومية أو الاجتماعية. يهتم بهذه الدراسات صانعي القرارات

¹- جهاد فراس الطباوني، مرجع سابق، ص:26 .

على المستوى القومي ولا شك أنه يوجد فرص استثمارية مقبولة تجاريًا و اقتصاديًا على المستوى الفردي.

ثانياً: أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية

هناك عدة أهداف لدراسة الجدوى الاقتصادية والتي سيتم إبرازها فيما يلي¹ :

- تحديد الفرص المتاحة والبدائل للاستثمار؛
- وضع أساليب و أنماط مبتكرة لتقدير المشروعات وتطويرها وذلك لمراقبات اقتصاديات دراسات الجدوى؛
- تعميق المفاهيم الخاصة بجميع النواحي الأساسية للمشروعات سواء من الناحية التكنولوجية، الفنية، المالية وحتى الاقتصادية؛
- التركيز على الدراسة التسويقية والأساليب المتطرفة المستعملة في التسويق وذلك بهدف تحديد حجم الطلب المحلي والخارجي؛
- تحديد اختيار أنواع التقنيات المستخدمة في المشروع؛
- تحديد امكانية توفير الخطط والبرامج التوسعية للصناعات القائمة،
- تحديد الآثار الاقتصادية للمقترحات الاستثمارية و الآثار التبادلية بين تلك المقترنات والاقتصاد ومستوياته المختلفة إقليمياً ودولياً؛

ومنه إبراز تلك المشروعات من خلال دورها في التأثير في اتجاهات السياسة الاقتصادية، المحلية والعالمية ودرجة التأثير بها. إذ تقتضي دراسة الجدوى الاقتصادية متطلبات عدّة وكذا مجالات لاستخدامها وهذا ما نستعرضه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: متطلبات و مجالات دراسة الجدوى الاقتصادية

من أجل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية يجب توفر مجموعة من المتطلبات لا بد منها لإقامة مشروع ما، وسنtrack في هذا المطلب إلى أهم المتطلبات التي تقوم عليها دراسات الجدوى، بالإضافة إلى أهم المجالات التي تستخدم أو تطبق فيها دراسات الجدوى الاقتصادية.

أولاً: متطلبات دراسات الجدوى الاقتصادية

توقف جودة دراسة الجدوى على درجة تقديم المجتمع و الوعي وأهميتها، حيث أنها تستند على بعض المتطلبات التي يجب توافرها في المجتمع و أهمها:²

- توفر كافة المعلومات والبيانات وثيقة الصلة بالأهداف الرئيسية للمشروعات من قريب أو بعيد؛
- توفر خبرة تكنولوجية وفنية واسعة لمجموعة الخبراء المتخصصين القائمين على دراسة الجدوى والقدرة على المعالجة الالكترونية لمختلف البيانات؛

¹- حكيم بن حسان ، مرجع سابق، ص: 06.

²- نور الدين تمغذين ، مرجع سابق، ص:33.

- الدراسة الكاملة باقتصاديات المشروعات المماثلة التي تمت على المستوى المحلي، وعلى كافة المستويات في الدول الأخرى خاصة في ظل العولمة؛
- الالام الكافى بالسياسة الاقتصادية وما تتضمنه من سياسات مثل: السياسة المالية، الالام بقوانين الاستثمار فى البلد المستثمر فيه، وفي حالة تقييم المشروعات الضخمة دولياً فيتعين الإلما بمعلومات كافية عن قرارات مركز المال في الدول الكبرى والبنوك العالمية.

ثانياً: مجالات تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية

وقصد بها أوجه الاستخدام التي يتم فيها الاستعانة بدراسات الجدوى من أجل الوصول إلى قرار معين يتعلق بصرف مبالغ مستقبلاً من أجل إنفاقها في أنشطة متعددة، وأهم هذه المجالات ما يلى¹:

1- دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة:

يعتبر أهم مجال من المجالات التي يستعان فيها بدراسات الجدوى لاتخاذ قرار تعلق بإمكانية أو فائدته إنشاء المشروع الجديد من عدمه، لكون هذا المشروع يحتاج إلى دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة ف ظل ظروف عدم التأكيد المصاحبة لأى مشروع جديد، وهذه الدراسات تتم قبل البدء بتنفيذ المشروع آخذة بالاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في المشروع.

2- دراسة الجدوى للتوسعات المشروعات القائمة:

تكون دراسة الجدوى هنا أمام حالة المشروع القائم بالفعل، ولكن لأسباب كثيرة تم التوسيع الاستثماري من خلال:

- إضافة خط إنتاجي جديد : بمعنى إضافة منتجات جديدة تتوافق المؤسسة إنتاجها وليس قائمة بالفعل.
- إنشاء فروع جديدة : يعتبر ثاني أنواع التوسيع الاستثماري حيث تم إنشاء فرع جديد يقوم بمزاولة نفس النشاط الأساسي ولكن في منطقة جغرافية جديدة.
- زيادة الطاقة الإنتاجية : زيادة القدرة على الإنتاج وذلك بشراء آلات تضاف إلى الآلات القائمة لتغطية الاحتياجات الخاصة.

وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسيع الاستثماري إلى إجراء دراسات جدوى اقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في كل حالة.

3- دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد:

تتم هذه الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري متعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي لآلية القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى الاختيار بين الأنواع المختلفة من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجية المتوقعة والعائد من كل بديل، و اختيار البديل الأفضل.

¹- مرجع نفسه، ص: 35.

4- دراسة الجدوى للتطور التكنولوجي:

إن اهتمام الشركات والمشروعات ب مجال البحث والتطوير R&D أصبح اليوم أمراً ذا أهمية قصوى وخاصة مع دخول العالم مرحلة ثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتنافسية، مما يجعل القائمين على إدارة المشروعات يتبعون باهتمام للتطورات الحادثة في أساليب التكنولوجيا ومحاولة استخدامها في العمليات الانتاجية الأمر الذي يحتاج إلى دراسة الجدوى لاختيار بين البديل التكنولوجيا.

من خلال ما سبق يمكن القول أن العنصر الأساسي في متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية هو توفر كافة المعلومات والبيانات وثيقة الصلة بالأهداف الرئيسية للمشروعات من قريب أو بعيد.

تمر دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية بعدة مراحل متتابعة ومتكاملة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية و صعوباتها

تتبع دراسات الجدوى النشاط الاقتصادي وفي أي مرحلة أو مجال كان هذا النشاط وهو ما يعني بأن هذه الدراسات لا تتحصر ف بناء مشروع إنتاج معين، إنها تعد ضرورة حتى هناك استثمار مخطط أي حيث هناك هدف وإنفاق. عليه تظهر عدة أنواع من دراسات الجدوى تعتمد على مجالات الاستثمار وذلك وفق النظرة التحليلية للمشروع سواء كانت اجمالية للإنشاء أو التطور المستقبلي أو مختصة بتحولات معينة أو جزئية لوظائف أو نشاطات محددة بالذات. وكذلك بعض الصعوبات التي تواجه دراسة الجدوى. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية وكذا الصعوبات التي تواجهها.

لدراسة الجدوى الاقتصادية عدة مراحل تمر بها وهذا من أجل الالامام بمختلف زوايا المشروع الاستثماري حيث نجد دراسة الجدوى المبدئية للمشروع والتي سيتم التفصيل فيما في المطلب الموالي.

المطلب الأول: مرحلة دراسة الجدوى المبدئية

تعد مرحلة دراسة الجدوى المبدئية بمثابة مسح أولي لمجالات المخاطر الاستثمارية بغرض استكشاف الصعوبات التي تكمن وراء تنفيذ المشروع ومدى القدرة على تجاوزها أو تخفيفها، ولبيان البديل المتاحة (الظاهرة الكامنة)، وأخيراً اعطاء تقديرات تقريبية واستنتاجات منطقية بشأن المعدلات المتوقعة للمخاطر مقابل معدلات المتوقعة للعائد.

أولاً: أهداف الدراسة التمهيدية:

وعليه فإن الدراسة التمهيدية تهدف إلى تحقيق ما يلي :¹

- تقييم أولي لدراسة الجدوى التفصيلية، وهذا ما قد يوفر جهوداً كبيرة وموارد كثيرة وفترات طويلة يمكن أن تتفق على هذه الدراسات التي قد تكون موجهة لمشروعات تزيد مخاطرها المستقبلة على عوائدها

¹- معروف هوشيار ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، دار الصفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010 ، ص-ص:40-41.

المتوقعة أو قد تبلغ صعوبات إنجازها حدوداً تجعل تنفيذها مستحيلاً أو بتكليف عالي نسبياً تفوق الطموحات الخاصة بمعدلات عوائدها؛

- إعداد جداول أولية (تقريبية) بشأن كل من علاقة العوائد بالمخاطر، وعلاقة العائد بالتكليف، وهو ما يساعد على تدرج الفرص الاستثمارية المتاحة ، ويهدى الاختزال هذه الفرص بغرض التركيز على عدد محدود منها وخاصة تلك التي تتميز بدرجات أعلى من الأمان والتأكد والشفافية. ويتحقق في نفس الوقت معدلاته عالية نسبياً للربحية في ظل هذه الظروف؛
- بيان القنوات المتاحة لجمع المعلومات وتحليلها وكشف مصادر جديدة قد تسم في توفير الجهد فيما بعد، عند إعداد الدراسات التفصيلية ولتحقيق هذه الأهداف يفترض بالدراسات التمهيدية أن تتقيد بما يأتي:
 - حصر المعلومات بالقضايا الأساسية التي تكتشف عن الاتجاهات العامة للتغيير دون التوغل في تفاصيل هذه الاتجاهات وتوضيح كافة المتغيرات وبهذا تتميز الدراسة التمهيدية عن الدراسة التفصيلية وتحقق المعلومات المطلوبة والأهداف المحددة بدقة؛
 - ضغط هادف على الوقت والمال والجهد المبذول في إعداد لدراسات التمهيدية وذلك للإسراع بتشخيص الواقع السائد وتقدير التوقعات المستقبلية بما يحقق الأسبقية (التنافسية) ويكفل في نفس الوقت الاحتفاظ بالنظرية التخطيطية من الداخل؛
 - استخدام أقل عدد من المعايير الهدافة إلى تقييم الجدوى واعتماد أبسط النماذج الخاصة بتحديد درجات المخاطرة وذلك دون المبالغة في تعقيد الصياغات المعتمدة وتطبيقها مبدئياً.

ثانياً: عناصر الدراسة التمهيدية

- ويمكن للدراسة التمهيدية أن تتضمن عناصر أو موضوعات متعددة منها :¹
- عرض واضح لفرص الاستثمارية الظاهرة حالياً والمحتمل ظهورها خلال فترة الاستثمار المتوقعة؛
 - بيان النشاطات الثانوية والتكملية المتولدة أو المرتبطة بالنشاطات المحددة؛
 - إبراز صعوبات توفير الموارد النادرة؛
 - تحديد مواصفات وإمكانات واتجاهات الأسواق السائدة والمؤسسات الائتمانية والتجارة؛
 - تميز أنواع المخاطر الاستثمارية مع تقدر بعضها بشكل أولي أو تقريبي لأساليب الكمية المتاحة؛
 - توضيح دور الحكومة في الفرص الخاضعة للدراسة وخاصة بالنسبة لقيود أو الشروط أو التسهيلات التشريعية والإدارية والسياسية.

¹ - مرجع نفسه، ص: 42.

مما سبق ذكره نجد أن دراسة الجدوى التمهيدية ركيزة الدراسات وهذا نظرا لما تسعى إليه هذه الدراسة من إلمام بجمع عناصر المشروع، بالإضافة إلى الدراسة التفصيلية والتي سنحاول الإلمام بعناصرها المختلفة في المطلب الموالي.

المطلب الثاني : دراسة الجدوى التفصيلية

تعتبر دراسة الجدوى التفصيلية بمثابة دراسة لاحقة لدراسة الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيل ودقة وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترن والتي على أساسها تستطيع الادارة العليا أن تتخذ قرارها. إما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، وتعتبر دراسة الجدوى الأولية والتفصيلية متكاملة ومتالية، ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلاً عن الدراسة الأخرى. ويمكن تقسيم دراسة الجدوى التفصيلية إلى عدة أنواع:

الدراسة السوقية، و الدراسة الفنية والمالية، و المفاضلة بين المشاريع و اختيار المشروع الأفضل (اتخاذ القرار).

أولاً: الدراسة السوقية :

وتتمثل الدراسة السوقية فيما يلي:¹

- دراسة العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع المقترن؛
- تقدير الطلب الحالي والمتوقع لمنتجات المشروع؛
- تقدير حجم السوق من خلال تقدير حجم الطلب؛
- تقدير الحصة المتوقعة لمنتجات المشروع من السوق المحلية؛
- دراسة الآثار الناجمة عن انتاج السلع المكملة والبديلة للسلع المنتجة؛

ثانياً: الدراسة الفنية والمالية

هي تلك الدراسات التي تتحصّر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية والمالية المتعلقة بالمشروع المقترن، والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري إما بالتخلي عن المشروع أو التنفيذ.

وتكون أهمية دراسة الجدوى الفنية والمالية للمشروع فيما يلي:²

- إختيار البديل الفني المختلفة التي يحتاجها المشروع، وفحص الآثار المتوقعة لتلك البديل؛
- الحكم على مدى توافر المستلزمات الفنية لنجاح المشروع؛

إن عدم دقة وكفاءة الدراسة الفنية يترتب عليه مشاكل ومخاطر مالية أو انتاجية أو تسويقية، والتي قد يؤدي إلى فشل المشروع. ومن المسائل التي تعالجها دراسة الجدوى الفنية والمالية ما يلي :

- اختيار الحجم المناسب للمشروع: ذلك للوصول إلى الحجم الأمثل الذي يتاسب مع الامكانيات المتاحة المادية أو المالية أو الفنية؛

¹- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة ، عمان، الأردن ،2009، ص:43.

²- مرجع نفسه، ص:44.

- موقع المشروع: يعتبر عامل مهم تساعد في نجاح المشروع أو فشله. و اختيار الموقع الملائم للمشروع يتتأثر بمجموعة من العوامل منها:
- تكلفة النقل: تعتبر عامل أساسى محدد للموقع الأمثل، والتي تتمثل بتكلفة نقل المواد الأولية ومستلزمات الانتاج من السوق الى المشروع أو العكس؛
- مدىقرب أو بعد من السوق : يعتمد هذا العامل على نوع وطبيعة الصناعة والمادة الخام المستخدمة في المشروع ؛
- المواد الخام: يتم تحديد موقع المشروع حسب طبيعة المواد الخام، وهل هي فاقدة للوزن عند تصنيعها، وما مقدار نسبة الفقد، حجم وزن المواد الخام وتكلفتها وتكلفة النقل؛
- الطاقة: يختلف حجم الطاقة من صناعة لآخر، حسب توفرها من عدمه وكذا كلفتها نسبة الى التكاليف الإجمالية للإنتاج، لذلك فهي تعتبر من العوامل المحددة لموقع المشروع؛
- القوى العاملة: وفرة القوى العاملة أو ذات الخبرات والمهارات لموقع المشروع، ومدى احتياجات المشروع من القوى العاملة من مختلف التخصصات؛
- درجة التوطن: أي مدى تمركز الصناعة في منطقة المراد إقامة المشروع فيها، وهل تعتبر منطقة جذب أو منطقة طرد، منطقة مشجعة لإقامة المشروع أو لا.
- التشابك الصناعي: مدى العلاقة المتراكبة بين المشروع المقترن أو المشاريع القائمة المحتمل اعتماد عليها، وهذه العلاقة التكاملية تشجع على إقامة المشروع من عدمه ؛
- توافر البنى التحتية؛
- تقدير تكلفة المباني و تحديد نوع الانتاج والعملية الإنتاجية؛
- التخطيط الداخلي للمشروع واحتياجات المشروع من المواد الخام والمواد الأولية؛
- تحديد الفترة الزمنية لإنجاز المشروع.

نظراً لما تم التطرق إليه في العناصر السابقة هناك نوع آخر من دراسة الجدوى الاقتصادية والمنتشرة في إختيار المشروع الاستثماري وطرق المفاضلة فيما بينها وهذا ما سيتم التفصيل فيه في العنصر الموالي.

ثالثاً: المفاضلة بين المشاريع واختيار المشروع الأفضل

- برزت أهمية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية كونها تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها اختيار الفرصة أو البديل المناسب الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.
- إن عملية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية يمكن أن تكون بمثابة وسيلة تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من جهة، كما تسعد على توجيه تلك الموارد الى استخدام دون آخر من جهة أخرى. وتعود أهمية المفاضلة الى عاملين هما:
- ندرة الموارد الاقتصادية: ذلك من أجل تجنب الهدر في تلك الموارد واستخداماتها بشكل عقلاني وسلامي؛

-التقدم التكنولوجي: وهي التطورات التكنولوجية السريعة التي شملت كافة جوانب الاستثمار والإنتاج وأعطت فرصاً وخيارات عديدة. فعلى المستثمر اختيار البديل الأفضل.¹

ونظراً لأهمية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية باعتبارها مرحلة جد هامة في حياة المشروع إلا أنها تواجه عدة صعوبات وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: صعوبات ومشاكل دراسة الجدوى الاقتصادية

على الرغم من الاهتمام المتزايد بدراسة الجدوى الاقتصادية، إلا أن هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي يمكن مواجهتها عند السعي إلى إجراء أو تطبيق دراسات الجدوى أهمها ما يلي:²

- عدم توفر دقة البيانات والمعلومات الازمة لإجراء الدراسات؛
- مخاطر عدم التأكيد؛
- ارتفاع التكاليف؛
- انخفاض كفاءة القائمين على دراسة المشروعات الاستثمارية، وعلى تطبيق مفاهيم وأسس تقييم العائد الاقتصادي للمشاريع؛
- صعوبة تحديد المتغيرات أو بنود التدفقات الداخلة والخارجية في الدراسة، وتعدد المتغيرات النوعية مما يصعب إخضاعها لعملية التحليل والقياس الكمي؛
- صعوبة التبيؤ بالكثير من المتغيرات التسويقية والفنية والمالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، وهو ما ينعكس سلباً على تلك القرارات، وذلك بسبب تضارب السياسات الاستثمارية للدولة؛
- صعوبة تحديد نقطة البداية والنهاية لكل مشروع استثماري بسبب تداخل متغيرات التقييم للمشروعات الاستثمارية، لذلك ينجم عن القصور الذي يحدث في أي مرحلة من مراحل دراسة الجدوى، قلة دقة وموضوعية باقي المراحل بالإضافة إلى طول المدة التي تستغرقها عملية إنشاء وتنفيذ المشروعات الاستثمارية لعدم الأجهزة المختصة بدراسة وإقرار هذه المشروعات.

ونظراً لما تتضمنه دراسات الجدوى الاقتصادية من انخفاض كفاءة القائمين على الدراسات وكذا صعوبة التقدير إذ نجد أن من الصعوبات المواجهة لها ندرة المعلومات وعدم دقتها مع التنسيق بين أجزاء الدراسة ومخاطر عدم التأكيد، كما أن للمشاريع الاستثمارية طرق تقييم في ظروف متغيرة منها حالة التأكيد وعدم التأكيد وكذلك في حالة المخاطرة وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في المبحث الموالي.

¹- قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص: 46.

²- عاطف وليم أندلس، مرجع سابق، ص . ص: 49-50.

المبحث الثالث: أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية

إن عملية تقييم المشروعات تقوم أساساً على المفاضلة بين عدة مشروعات وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل، وما ترتب على تلك العملية من تبني قرار استثماري يؤدي إما لتنفيذ المشروع أو التخلي عنه. ومن هنا تظهر أهمية هذه العملية من جهة وخطورتها من جهة أخرى لذا يجب تجاوز المخاطر التي يمكن أن تواجه هذه العملية لتحقيق مستوى من الأمان للأموال المستثمرة ، فإنه لا بد أن تستند عملية المفاضلة بين المشروعات على معايير علمية دقيقة وعليه سنتطرق في هذا المبحث سيتم التعرف على معايير تقييم المشروع الاستثماري حالة التأكيد وعدم التأكيد وكذلك في ظل المخاطرة.

المطلب الأول: معايير التقييم المشروعات الاستثمارية في ظل التأكيد

هناك عدة معايير للمفاضلة ما بين الاستثمارات ف ظل ظروف التأكيد، كل مuar منها له ايجابياته وسلبياته، ولذلك لا مكن الحكم على أهمية مuar ما بصورة مطلقة. حيث أن هناك معايير مختلفة للمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية مختلفة عن بعضها.

يعتبر اختيار المعيار مرحلة حاسمة في تقييم الاستثمارات ذلك أنه يمثل المنطلق لترتيب المشروعات، وهذا الاختيار يتحدد أساساً على ضوء أهداف صاحب القرار. فإذا كان الهدف استرجاع الأموال المستثمرة في أقرب الآجال، يكون المشروع الأفضل هو الذي يحقق أقصر فترة استرجاع "استرداد" الأموال وذلك بغض النظر عن ربحية المشروع.

أولاً: معايير معدلة بالزمن

أي لا تأخذ في الحسبان تغيرات القيمة النقدية للتدفقات عبر الزمن، وبالتالي يمكن اعتبارها معايير ساكنة. من أبرزها معيار معدل العائد المحاسبى ومعيار فترة الاسترداد.

1- معيار معدل العائد المحاسبى : TRC

على الرغم من بساطة هذا الأسلوب إلا أنه قليل الاستخدام في مجال تقييم الاستثمارات وذلك بسبب أخذة بالقيم المحاسبية أو الدفترية دون اعتبار عنصر الزمن، أي أنه يعطي نفس الوزن لكل التدفقات النقدية السنوية، ويتمثل معدل العائد المحاسبى في نسبة متوسط العوائد السنوية الصافية بعد الضريبة إلى تكلفة الاستثمار. تعطى العلاقة الرياضية كما يلي:

$$TRC = \frac{1/n \sum_{i=1}^n CFNi}{I_0}$$

حيث:

CFNi: متوسط مجموع التدفقات

I0: تكلفة الاستثمار

وقدّمة القرار في ظل هذه الطريقة تقتضي أنه كلما كان معدل العائد المحاسبي أعلى كان ذلك أفضل.

وفي حال المفاضلة بين عدة مشاريع يفضل المشروع الذي يكون معدل العائد المتوقع منه أكبر.¹

ويتميز معيار معدل العائد المحاسبي بعدة مزايا وعيوب يمكن تلخيصها في عدة نقاط منه:²

يتمتع هذا المعاد بجملة من المميزات أهمها :

- تتميز بالبساطة في الحساب وسهولة الفهم والتطبيق؛

- يأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية للمشروع ويحدد قيمة العائد الاقتصادي المتوقع تحقيقه منه.

ويمكن تلخيص العيوب فيما يلي:

- لا تأخذ هذه الطريقة في الحسبان التغير الزمني للنقدود؛

- يتجاهل هذا المعيار افتراض إعادة استثمار العائد المحقق من المشروع في عمليات استثمارية أخرى.

2- معيار فترة الاسترداد DR³:

تتمثل فترة الاسترداد في المدة اللازمة لتساوي التدفقات النقدية الصافية الداخلة من انفاق رأسمالي معين مع التدفق النقدي الخارج لهذا الانفاق الاستثماري.

وتحسب فترة الاسترداد حسب حالة التدفقات النقدية:

أ- في حالة التدفقات النقدية متساوية :

$$DR = \frac{I_0}{NCFn}$$

حيث:

ا : تكلفة الاستثمار المبدئي.

NCFn : متوسط صافي التدفقات النقدية السنوية.

ب- في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية :

في هذه الحالة فإن فترة الاسترداد تحسب مباشرة وفق طريقة الاقطاع حيث يتم حساب فترة الاسترداد من خلال التدفقات المتراكمة إبتداءً من السنة الأولى (الفترة الأولى)، حتى نحصل على المبلغ المستثمر وتعطى بالعلاقة التالية :

فترة الاسترداد = (التدفقات النقدية المتراكمة - تكلفة الاستثمار المبدئي) / تكلفة الاستثمار المبدئي.

$$DR = \frac{MNCFN - I_0}{I_0} \quad \text{أي:}$$

¹- خيرة مجذوب، محاضرة في مقاييس تقييم المشاريع، 2016/2017، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص: 27.

²- خليل يعقوب خليل، الادارة المالية ، كلية علوم الحاسوب وتقانة المعلومات ،جامعة النيل الأبيض، السودان، ص: 22.

³- أحمد ضيف ، محاضرة في مقاييس القييم المالي للمشاريع ،أولى ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نفطي وبنكي،جامعة البويرة،الجزائر، ص: 06.

حيث:

MNCFn: صافي التدفقات النقدية المتراكمة.

ويتميز معيار فترة الاسترداد بعده مزايا وعيوب يمكن تلخيصها في عدة نقاط منها:¹
يتمتع هذا المعايير بجملة من المميزات منها:

- يعطى معيار فترة الاسترداد تخطي حالات التقادم التكنولوجي؛
- يعالج مشكلة عدم التأكيد عن طريق تفضيل المشاريع التي يسترجع رأس المالها في أسرع وقت؛
- البساطة في الاستخدام.

ويمكن تلخيص العيوب فيما يلي :

- تجاهل معيار فترة الاسترداد لقيمة الزمنية للنقد، حيث أن التدفقات تؤخذ بالقيمة الاسمية عند حساب فترة الاسترداد وهو ما يشكل تضلاعاً في الاختيار؛
- تجاهله للعوائد التي تحصل ما بعد فترة الاسترداد، وتقليل حجم الاستثمارات.

ثانياً: معايير معدلة بالزمن :

وهي الأساليب التي تعتمد في تقييمها للبدائل الاستثمارية على مفهوم القيمة الزمنية للنقد، حيث تقوم بخصم التدفقات النقدية بسعر خصم معين، ومن أهم هذه المعايير: القيمة الحالية الصافية VAN ، معدل العائد الداخلي TRI ومؤشر الربحية IP .

1- معيار القيمة الحالية الصافية (VAN):

يتمثل صافي القيمة الحالية VAN في الفرق بين القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة خلال سنوات التشغيل والقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة البناء. حيث تم قياس قيمة الحالية الصافية من خلال الخطوات التالية:

القيمة الحالة VA لصافي التدفقات النقدية CF التي يتوقع أن يتحققها المشروع من بداية فترة البناء وحتى نهاية العمر الافتراضي للمشروع، وتم حساب القيمة الحالية VA بالعلاقة التالية:²

- حالة تساوي التدفقات النقدية:

$$VA = \sum_{i=1}^n \frac{CF}{(1+t)^n}$$

- حالة عدم تساوي التدفقات النقدية:

$$VA = \sum_{i=1}^n CF \left[\frac{1 - (1+t)^{-n}}{t} \right]$$

¹ الموقع الإلكتروني : www.ainirectory.com تم الاطلاع: 27/05/2021 على الساعة 10:00.

² زودة عمار، مرجع سابق، ص: 30.

ويتم حساب صافي القيمة الحالية VAN أي الفرق بين القيمة الحالية وتكلفة الاستثمار المبدئي، وتعطى بالعلاقة التالية:

- حالة تساوي التدفقات النقدية:

$$VAN = \sum_{t=1}^n CF(1 + t)^{-n} - I_0$$

- حالة عدم تساوي التدفقات النقدية:

$$VAN = \sum_{i=1}^n CF \left[\frac{1 - (1 + t)^{-n}}{t} \right] - I_0$$

حيث :

$(1 + t)^{-n}$: معامل التحيين.

t : تكلفة الأموال.

n : العمر الافتراضي للمشروع.

CF : التدفق النقدي للسنة i .

نلاحظ من المعادلة السابقة للقيمة الحالية الصافية عبارة عن فرق بين مجموعتين وبالتالي فان ناتج المعادلة سيكون إما موجباً أو سالباً أو صفراً. إذا كان صافي القيمة الحالية موجباً فهذا يعني أن معدل العائد المتولد عن الاقتراح الاستثماري أكبر من معدل العائد الأدنى المطلوب تحقيقه من الاستثمار وبالتالي يقبل الاقتراح.

أما إذا كان صافي القيمة الحالية سالباً فهذا يعني أن معدل العائد الذي سيتولد عن هذا الاقتراح أقل من معدل العائد الأدنى المطلوب تحقيقه من الاستثمار وبالتالي الاقتراح مرفوض.

واما اذا كان صافي القيمة الحالية صفراً فهذا يعني أن معدل العائد الذي سيتولد عن الإقتراح الاستثماري يساوي معدل العائد الأدنى المطلوب تحقيقه من الاستثمار، وبالتالي يرفض الاقتراح أيضاً.¹

ويتميز معيار معدل العائد المحاسبي بعدة مزايا وعيوب يمكن تلخيصها في عدة نقاط منها:²

يتمتع هذا المعيار بجملة من المميزات أهمها :

- تعطي هذه الطريقة أهمية لقيمة الزمنية للتدفقات النقدية. لأن القيمة الزمنية للنقد غير ثابتة؛

- إسجام هذه الطريقة مع هدف مضاعفة قيمة أرباح المؤسسة واستثمارات المساهمين فيها لأنها تفترض تحقيق أرباح تفوق الحد الأدنى من العائد؛

- تأخذ بعين الاعتبار تكلفة مختلف مصادر التمويل.

¹- رامي حميد، مطبوعة في مقاييس دراسة الجدوى واختبار الاستثمارات ، سنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة، الجزائر، 2017/2018، ص - 74-75.

²- أحمد ضيف، مرجع سابق، ص:40.

ويمكن تلخيص العيوب فيما يلي¹:

- صعوبة استخدام صافي القيمة الحالية كأسلوب للمفاضلة ما بين البديل الاستثمارية في حالة اختلاف التكلفة الاستثمارية؛
- صعوبة استخدام صافي القيمة الحالية كأسلوب للمفاضلة ما بين البديل الاستثمارية في حالة اختلاف العمر الافتراضي.

2- معيار معدل العائد الداخلي TRI:

معدل العائد الداخلي هو معدل الخصم أو معدل التحيين الذي يجعل القيمة الحالية الصافية للمشروع معروفة. أي أنه المعدل الذي تكون عنده القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية تساوي إلى الانفاق الاستثماري. فمعدل العائد الداخلي $TRI = r$ حيث $VAN(r, I_0, CF_t) = 0$ ونكتب :

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+r)^t} - I_0 = 0$$

حيث :

- CF_t : التدفق النقدي المتوقع للفترة t .
- I_0 : الاستثمار المبدئي.
- r : معدل العائد الداخلي.

ويتميز معيار معدل العائد المحاسبى بعدة مزايا وعيوب يمكن تلخيصها في عدة نقاط منها³:

يتمتع هذا المعيار بجملة من المميزات أهمها:

- يراعي هذا المعيار القيمة الزمنية للنقد بالاستعماله للتدفقات النقدية المخصومة؛
- يعتبر هذا المعيار مقياسا داخليا للمؤسسة؛
- يعطي هذا المعيار معلومات عن معدل الفائدة القصوى، الذي يمكن للمشروع تحمله في حالة تمويله بالاقتراض الكلى.

ويمكن تلخيص العيوب فيما يلي:

- تعدد وطول عملية حسابه، خاصة مع زيادة مدة حياة المشروع؛
- عدمأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار مشكل عدم التأكيد وظروف المخاطرة؛
- يمكن أن يحدث تناقض في ترتيب المشاريع ما بين معياري القيمة الحالية الصافية ومعيار معدل العائد الداخلي ويمكن أن يكون المشروع مرفوضا وفق معيار المعدل الداخلي ومقبول وفق معدل القيمة الحالية الصافية.

¹- رامي حريد، مرجع سابق، ص: 75.

²- خيرة مجذوب، مرجع سابق، ص: 44.

³- مرجع نفسه، ص: 47.

3- معيار مؤشر الربحية IP:

" يعرف مؤشر الربحية بأنه العلاقة النسبية بين التدفقات النقدية الصافية وبلغ الاستثمار المبدئي ويستخدم كأسلوب مكمل لصافي القيمة الحالية، وذلك بعرض ترتيب المشاريع التي تحقق قيمة حالية صافية موجبة ويتم اختيار المشروع الذي يحقق أعلى مشروع ربحية.

ويقيس هذا المعيار الربح المحصل أو الناتج عن استثمار وحدة نقدية واحدة مع الأخذ بعين الاعتبار الزمن. ويحسب مؤشر الربحية بالصيغة التالية:¹

$$IP = \frac{\sum_{t=1}^n CF_t (1 + r)^{-t}}{I_0}$$

أي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية على الانفاق المبدئي للاستثمار.

إذا كان $1 > IP$ يعتبر المشروع مقبولا وفي حال تعدد المشاريع يكون المشروع الذي يحقق أكبر قيمة لـ IP هو الأفضل.

إذا كان $1 < IP$ يعتبر المشروع مرفوضا.

ويتميز معيار معدل العائد المحاسبي بعدة مزايا وعيوب يمكن تلخيصها في عدة نقاط منها:²

يتمتع هذا المعيار بحملة من المميزات أهمها:

- يعكس هذا المعيار فعالية ومرونة الاستثمار حيث يقيس العائد الصافي للوحدة النقدية الواحدة من رأس المال ؟

- يراعي التغير في القيمة الزمنية للنقد؛

- يساعد على ترتيب البديل الاستثمارية ذات الربحية والتي لها جدوى اقتصادية بمعنى أن البديل الذى كون دليل ربحيته اكبر من بقية البديل الاخر يكون هو الافضل .

ويمكن تلخيص العيوب فيما يلي :

- لا يعالج مشكلة الخطر وعدم التأكيد التي تصاحب التدفقات النقدية الداخلة والخارجية؛

- يعتمد تطبيقه على تطبيق معامل أو سعر الخصم المناسب وهذا ما يعني أن الخطأ في تحديد هذا المعامل سيكون له أثر على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد؛

- يتجاهل نمط ووقت التدفق النقدي عند ترتيب المشاريع الاستثمارية.

انطلاقا مما سبق سيتم التطرق في المطلب الموالي الى معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في مختلف ظروف حياة المشروع .

¹- حياة ابراهيمي بن حراث ، مطبوعة علمية في سياسة واستراتيجية الاستثمار (دروس وتمارين)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019/2020، ص: 84-85.

²- خيرة مجذوب، مرجع سابق، ص: 49.

المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف المخاطرة

يسمح تكميم الظواهر الاقتصادية باستخدام الأساليب الكمية بإعداد نماذج رياضية تساعد في عملية اتخاذ الفرارات الاستثمارية. ولعل أهمها المدى والانحراف المعياري و التباين ومعامل الاختلاف، صافي القيمة الحالية المتوقعة. وفي هذا المطلب سيتم التفصيل في هذه الأساليب.

أولاً: المدى

المدى هو أبسط مقاييس التشتت المطلقة، وهو عبارة عن فرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة للتدفقات النقدية المتوقعة ، وكلما اتسع حجم هذا التشتت كان دليلاً على ارتفاع مستوى المخاطر التي ينطوي عليها المشروع. وحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المدى} = \text{أعلى قيمة للتدفق النقدي} - \text{أدنى قيمة للتدفق النقدي}$$

ثانياً : الانحراف المعياري و التباين

من بين معايير تقييم المشروعات الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة نجد: الانحراف المعياري والتباين وهما أهم عنصران لهذا التقييم والذي سوف نتعرف عليهما فيما يلي.

1-الانحراف المعياري

يعرف الانحراف المعياري بأنه الجذر التربيعي لمتوسط مجموع مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي. وهو يمثل الجذر التربيعي للتباين، حيث يقيس مدى انحراف كل قيم التدفقات عن وسطها الحسابي، أي مدى انحراف كل تدفق نقدي عن القيمة المتوقعة لهذه التدفقات النقدية. وكلما كان الانحراف صغيراً قل تشتت الدرجات وزاد انسجامها، مما يعني صغر حجم المخاطر المحدقة بالتدفقات النقدية للمشروع الاستثماري.

في حالة وجود بيانات تاريخية للتدفقات النقدية، يتم حساب الانحراف المعياري (δ) بالعلاقة التالية:

$$\delta = \sqrt{\sum_{t=1}^n \frac{(Ncft - MNcf)^2}{n}}$$

حيث :

δ : الانحراف المعياري للتدفقات النقدية.

$Ncft$: صافي التدفق النقدي في الزمن t .

$MNcf$: متوسط صافي التدفق النقدي خلال الفترة $t=1$.

يظهر الانحراف المعياري δ في حالة كون التدفقات النقدية مستقبلية ومتوقعة الحدوث بالعلاقة:

¹- أمري هادي كاظم وآخرون، الاحصاء التطبيقي(أسلوب تحليلي باستخدام SPSS)، دار الذاكرة للنشر والتوزيع،طبعة الأولى، عمان-الأردن،2013،ص: 151.

²- سفيان دلوفي ، مرجع سابق ، ص:28

$$\delta = \sqrt{\sum_{t=1}^n \frac{(Ncft - MNcf)^2}{n}} \times Pt$$

حيث :

Pt : احتمال تحقق التدفق النقدي.

2- التباين V :

هو مجموع انحرافات قيمة التدفقات النقدية عن وسطها الحسابي وعطى بالعلاقة التالية:¹
حساب التباين (V) في حالة وجود بيانات تاريخية :

$$V = \sum_{t=1}^n \left(\frac{(Ncft - MNcf)^2}{n} \right)$$

حالة وجود التدفقات النقدية المتوقعة الحدوث تعطى بالعلاقة :

$$V = \sum_{t=1}^n \left(\frac{(Ncft - MNcf)^2}{n} \right) \times Pt$$

ثالثاً: معامل الاختلاف

ويسمى المقياس النسبي للمخاطرة، ويساوي ناتج قسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة ويمكن حساب معامل الاختلاف بالعلاقة التالية:²

$$CV = \frac{\delta}{MNcf}$$

حيث:

CV : معامل الاختلاف .

δ : الانحراف المعياري للتدفقات النقدية.

Ncf_t : صافي التدفق النقدي في الزمن $t=1.....n$.

رابعاً: معيار القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية ($E(VAN)$)

للوصول الى القرار الاستثمار النهائي لعدة بدائل باعتماد على هذا المعيار ، لا بد من طريقة حساب كل من المعيارين : القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية ($E(VAN)$) وتبان صافي القيمة الحالية (VAN)².

¹- خيرة مجذوب، مرجع سابق ، ص-29-30.

²- كاهنة عيدون، صبرينة شوبان، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري (حالة تطبيقية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة أكلي مهند اول حاج، البويرة، الجزائر، ص: 54.

1- القيمة المتوقعة صافي القيمة الحالية $E(VAN)$

يمكن إيجاد هذه القيمة من خلال تحبين قيم صافي القيمة الحالية خلال العمر الافتراضي للمشروع . كما هو موضح في العلاقة التالية:¹

$$E(VAN) = \sum_{t=1}^n \left[\frac{E(X)}{(1+r)^{2i}} \right] - I_0$$

2- تباين صافي القيمة الحالية:

يمكن حسابه من خلال تحبين قيم الإنحرافات المعيارية لقيم صافي القيمة الحالية على طول العمر الافتراضي المقترن للاستثمار محل التقييم المالي كما هو موضح في العلاقة التالية :

$$V(VAN) = \delta^2(VAN) = \sum_{i=1}^n \left[\frac{(\delta^2)}{(1+r)^{2i}} \right]$$

ما سبق التطرق إليه ومعرفته حول ظروف المخاطرة هناك ظروف عدم التأكيد يقع فيها صاحب المشروع وهذا ما سنطرق إليه بشكل من التفصيل في المطلب الموالي .

المطلب الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكيد

ويقصد بها أن القائم بالتقدير يعرف الظروف المتوقعة حدوثها ولكن ليس لديه تجارب ماضية تمكنه من تحديد احتمالات موضوعية لتكرار حدوث هذه الظروف مستقبلاً، وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب. هناك عدة أساليب يمكن استخدامها لنقديم المشروعات والمفاضلة بينها في ظل ظروف عدم التأكيد والتي تتراوح بين الدقة والتعقد كأسلوب تحليل الحسابات وكذا شجرة القرار.

أولاً : أسلوب تحليل الحسابات

يعتبر أحد الأساليب التحليلية الأكثر استخداماً في تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكيد والمخاطرة ويهم هذا الأسلوب بتحديد درجة استجابة أو حساسية القرار الاستثماري نتيجة للتغيرات المحتملة في قيم محدّداته، فهو يبحث في مدى تغيير صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي نتيجة للتغيرات المحتملة لأحد العوامل التي تدخل في حساب التدفقات النقدية مثل: حجم المبيعات، سعر بيع الوحدة، تكلفة الوحدة...الخ، ويتم دراسة هذه المتغيرات في ظل ظروف اقتصادية متباينة (تفاؤل، تشاؤم، أكثر حدوثاً).

وعند استخدام أسلوب تحليل الحسابات يجب التركيز على المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على القرار الاستثماري مثل التكلفة الاستثمارية، العمر المتوقع، معدل الخصم، صافي التدفق النقدي السنوي.

وإذا أظهرت النتائج حساسية المشروع بدرجة ملحوظة لأحد تلك المتغيرات فهذا يعني أن هذا المتغير سوف ينطوي على درجة مرتفعة من المخاطر مما يستوجب تركيز الجهود للحصول على تقديرات دقيقة عن هذا المتغير وإيجاد وسائل لتحسينه.²

¹- خيرة مجذوب ، مرجع سابق، ص: 30.

²- مرجع نفسه، ص: 73.

ثانياً: شجرة القرار

عملية القرار هي عملية تتطلب لاستعمالها إما قراراً أو مجموعة متتالية من القرارات وكل قرار مسماً به مكسب أو خسارة تتحدد بالاشتراك مع الظروف الخارجية المحيطة بالعملية.

أما شجرة القرار فهي شجرة موجهة تمثل عملية القرار، بحيث أنها تساعد في تحديد القرارات المثلث الخاصة بالعمليات المعقدة .

ووفقاً لشجرة القرار نجد الحالات التالية:¹

1- معيار أقصى الأقصى:

ويبدعى بمعيار التفاؤل التام، وهو يعمل على اختيار أقصى قيمة حالية لكل بديل، ثم اختيار أقصى قيمة حالية بين تلك القيم.

2- معيار أقصى الأدنى:

و هو ي العمل على اختيار أدنى قيمة حالية لكل بديل ثم اختيار أقصى قيمة حالية بينهما.

3- معيار أدنى الأدنى:

هو معيار التشاوُم التام وي العمل على اختيار أدنى قيمة حالية لكل بديل ثم اختيار أدنى أو أصغر قيمة بينها وفي شجرة القرار نجد أشجار القرار ذات مرحلة واحدة وأشجار قرار متعددة المراحل وينبغي أن تتحقق شجرة القرار مجموعة من الخصائص حتى تتسق بالكفاءة المطلوبة وفي هذا الصدد نجد خمس معايير للحكم على شجرة القرار:²

- الشمولية : أي تكون الشجرة كاملة بحيث تتضمن كافة الاختيارات وفي الحالات الممكنة؛
- العملية : ويبين هذا المعيار إذا كان المستوى الأسفل للشجرة هام بالنسبة لمتخذ القرار للمقارنة فيما بين الاختيارات الموجودة فيه فإذا صعب على متخذ القرار إجراء مفاضلة تصبح الشجرة غير عملية؛
- القابلية للتجزئة : يقضي هذا المعيار بان الحكم على كفاءة تنفيذ اختيار ما يمكن أن يتم بصفة مستقلة عن تنفيذ الاختيارات الأخرى؛
- عدم التكرار؛
- الحجم الأقل : أي كلما كانت شجرة القرار كبيرة الحجم كلما صعب عملية تحليل ولا بد من الحرص على وضع شجرة أقل حجماً ولكنها شاملة.

¹. الموقع الإلكتروني: <http://bib.univ-oeb.dz> تم الإطلاع: 25/05/2021 على الساعة 09:00

². خيرة مجذوب ، مرجع سابق، ص-75-76.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تضمنه هذا الفصل من معايير تقييم المشاريع الاستثمارية فإنه يمكن القول أن دراسة الجدوى هي مرآة عاكسة لجودي المشروع الاستثماري حيث تحول كل مكونات هذا المشروع إلى أرقام وبيانات رقمية مبنية على أساس علمي، كما تسمح النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة باختيار القرار النهائي لإقامة المشروع من عدمه، كما تمكن هذه الدراسة من الاختيار بين البديل الاستثماري المتاحة، وهذا من خلال تقدير تدفقاتها النقدية الداخلة والخارجية وما إذا كان صافي التدفقات موجباً أو سالباً، وتسمح هذه الدراسة أيضاً باختيار عدة معايير لتقييم الربحية التجارية لمشروع الدراسة حيث تختلف هذه المعايير باختلاف زاوية تصنيفها وطرق حسابها سواءً ما تعلق منها بحالة التأكيد أو عدم التأكيد أو المخاطرة.

ومما سبق ذكره فإن دراسة جودي المشاريع الاستثمارية لابد منها حيث ستحاول تسليط الضوء عليها من خلال دراسة التطبيقية حول جودي المشاريع الاستثمارية وهذا ما يتضمنه الفصل المولاي.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية حول جدوى المشاريع الاستثمارية لدى هيئات الدعم محل الدراسة

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصلين السابقين إلى دراسة مختلف جوانب الجدو الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية، استخلصنا أن نجاح المشاريع الاستثمارية يقف على فعالية وكفاءة دراسة جدو المشاريع الاستثمارية هذه الأخيرة التي تقوم وتتكلف بها هيئات تسمى بهيئات الدعم والمرافق، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) ومشاتل المؤسسات (*Pépinières d' entreprises*) إحدى الهيئات التي أنشأتها الدولة بهدف المرافقة والمتابعة وإزالة مختلف الصعوبات التي تواجه المشاريع الاستثمارية في مسارها، ولأجل هذا ارتأينا إلى تخصيص هذا الفصل للقيام بدراسة تفصيلية لهذه الهيئات وتحديد أثرها ودورها على نجاح المشاريع الاستثمارية، وكذا إسقاط الجانب النظري على المؤسسات محل الدراسة، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: تقديم الوكلالتين محل الدراسة (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشتلة المؤسسات - ميلة)

المبحث الثاني: نموذج عن دراسة الجدو الاقتصادية لمشروع إستثماري ممول في إطار ANADE ميلة.

المبحث الثالث: نموذج عن دراسة الجدو الاقتصادية لمشروع إستثماري ضمن مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة-

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشائل المؤسسات محل الدراسة

تعتبر كل من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشائل المؤسسات إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات والمشاريع الاستثمارية في الجزائر وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من خلال ما تقدمه من امتيازات وتسهيلات لتشجيع الشباب حاملي المشاريع على استكمال ونجاح مشاريعهم. وقبل الخوض في التفاصيل يجب عرض تقديم عام للوكلة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشائل المؤسسات.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

تعتبر من بين هيئات الدعم التي لاقت اهتماماً كبيراً من طرف الشباب حاملي المشاريع هي الهيئة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب لبعض الجوانب المتعلقة بالوكلة من نشأة وتعريف وهيكل تنظيمي وغيرها من الجوانب التعريفية بالوكلة.

أولاً: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296_96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر سنة 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، حيث نصت المادة 01 من نفس المرسوم على ما يلي: عملاً بأحكام المادة 16 من الأمر 96_14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق لـ 24 يونيو 1996، والمذكور أعلاه تحدث هيئة ذات طابع خاص تسرى عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدعى في صلب النص "الوكلة".¹

وتم إنشاء فرع للوكلة الوطنية لتشغيل الشباب على مستوى ولاية ميلة في سنة 1998 الكائن مقرها في شارع بوالطوط المجمع الإداري (أ) وغير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في جانفي 2020.²

حيث تضمن العدد الأخير من الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي يقضي بتحويل وكالة "أنساج" إلى "الوكلة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، وحسبما جاء في نص المرسوم رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 22 نوفمبر سنة 2020.³

¹. المادة رقم 01، المرسوم التنفيذي رقم 296_96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 11 سبتمبر 1996، ص: 12.

². مقابلة أجرت مع: فريد ناموس ، مرافق رئيسي بالوكلة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، بتاريخ : 2021/05/01.

³ خالد زوبيري، الموقع الإلكتروني: www-ennaharoline-com .cdn .ampproject.org: تاريخ الإطلاع : 25 مאי 2021، الساعة 21:40

ثانياً: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

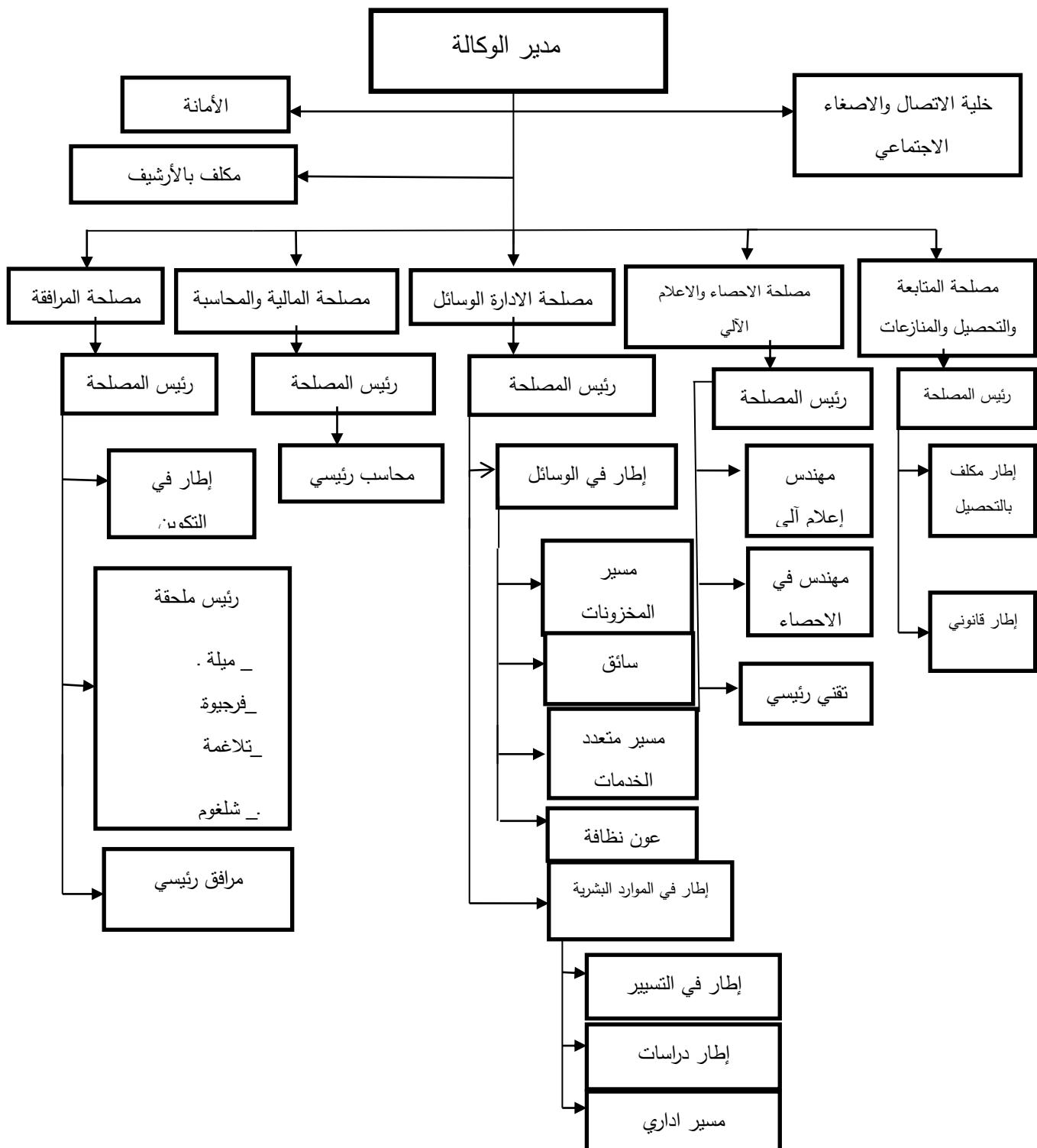
تعرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على أنها: "هيئة ذات طابع خاص ،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت تصرف سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءاً على تقرير من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة" وتضم الوكالة شبكة تتكون من 51 فرع تغطي كل الولايات وكذا العديد من الملحقات المتواجدة على مستوى بعض المناطق.¹

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للوكلة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

بناءاً على المعطيات التي تحصلنا عليها من الدراسة الميدانية للوكالة استطعنا أن نقدم الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة في الشكل التالي:

¹ - من وثائق المؤسسة.

الشكل (02): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - ميلة-



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الهيكل السابق نجد أن لـالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لها عدة مصالح تتمثل فيما يلي:

1-مصلحة المراقبة:

يقصد بها السير جنباً إلى جنب مع الشباب المستثمر منذ إنشاء المشروع إلى استغلاله، تكون هذه المصلحة من أربع ملحقات على مستوى الولاية هي: مصلحة ميلة، مصلحة شاغفون العيد، مصلحة فرجية، مصلحة تلاعمة.

2-مصلحة المالية والمحاسبة المحاسبة:

ت تكون من رئيس المصلحة ومحاسب رئيسي المالية وتعتبر هذه المصلحة المسؤولة عن وضع الميزانية وإدارة الحسابات لـالوكالة وكذا تحصيل الديون.

3-مصلحة الإدارة والوسائل :

ت تكون من رئيس المصلحة وإطارين في الوسائل والموارد البشرية من مهامها:
— القيام بإعداد الميزانية التقديرية للفرع؛

- التسيير الحسن للوسائل البشرية؛
- التسيير الأمثل لملفات العمال؛
- العمل على تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة.

4-مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي:

ت تكون من رئيس المصلحة ومهندس إعلام آلي ومهندس في الإحصاء وتقني رئيسي تكمن أهميتها في:
— إحصاء يومي للملفات المدرosaة من خلال لجنة الانتقاء من حيث عدد الملفات المقبولة عدد الملفات المؤجلة والملفات المرفوضة والملفات الممولة وأخرى بإحصاء للحالة الشهرية أما فيما يخص الإعلام الآلي فيتم مراقبة نظام التشغيل الآلي لـالوكالة وصيانة الأعطال.

5-مصلحة المتابعة وتحصيل المنازعات :

ت تكون من رئيس المصلحة وإطار مكاف بالتحصيل وإطار قانوني تقوم بمتابعة الشباب أصحاب المشاريع وكذا متابعتهم قضائياً في حالة عدم دفع الديون أو الإخلال بأحد القوانين والشروط_المتفق عليها.

رابعاً: مهام وأدوار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) ميلة

تمتاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بمجموعة من المهام حددتها المشرع الجزائري، وكذا أدوار تختص بها.

1-مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) :

نصت المادة رقم 06 من المرسوم التنفيذي رقم 329-20 على المهام المخولة للوكالة القيام بها وهذا ما يتم التطرق إليه فيما يلي:¹

- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تعد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحييئها دورياً بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛
- تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية ببناءً على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي وأو الوطني؛
- تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقها ومتابعتها؛
- تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسخير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛
- تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة؛
- تضمن تسخير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

2-أدوار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) :

لهذه الوكالة عدة أدوار وذلك للأهمية التي تكتسبها في مجال دعم وتنمية المقاولاتية، ومن بين هذه الأدوار أنها:²

- تتکلف بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛
- تنظم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسخير على أساس برامج خاصة يتم اعدادها مع الهياكل التكوينية؛
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛
- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

¹-المادة رقم 06 من المرسوم التنفيذي رقم 329-20 السابق ذكره،ص: 9.

²-من وثائق المؤسسة.

خامساً: الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE).

تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عدة تسهيلات وامتيازات تشجيعية مختلفة يستفيد منها حاملي المشاريع، في مختلف مراحل إنجاز المشروع نستعرضها فيما يلي:¹

1-الامتيازات والإعانت الممنوحة في مرحلة الإنجاز:

أ- الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

- تطبيق معدل مخفض نسبته 05% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الإكتسابات العقارية؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب-الإعانت المالية

ـ قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة؛

ـ قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100% لكل القطاعات والنشاطات ، يتم ضمانه من طرف صندوق الوكالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إليها الشباب دوي المشاريع.

2-الإعانت والامتيازات الممنوحة في مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناء وإضافات البناء،(لمدة 03 سنوات ، أو ستة 06 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرافية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات القافية.

- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال ، (لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط ، أو ستة سنوات 06 للمناطق الخاصة ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب)؛

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) لمدة عامين 02 عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب:

• 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛

• 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛

• 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

¹. نفس المرجع السابق .

3-مساعدات مجانية:

تقدم الوكالة عدة مساعدات مجانية في مختلف مراحل إنشاء المشروع تتمثل في: الاستقبال ،الإعلام مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية خلال كل مسار إنشاء أو توسيع المشروع الاستثماري وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال من خلال تكوين فريق من المرافقين ، تكوين أصحاب المشاريع الاستثمارية حول تقنيات تسيير المؤسسات، والقيام بدورات تدريبية ومعرفية دورية في الجامعات ومراكز التكوين لأجل التعريف أكثر بالوكالة.

المطلب الثاني: كيفية إنشاء مؤسسة صغيرة وتمويلها

من أجل إنشاء مؤسسة صغيرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لابد من المرور بعدة شروط ومراحل يجب أن تتوفر في المستثمر.

أولاً: شروط التأهيل

لكي تتم الموافقة من طرف الوكالة على تمويل مشروع معين يجب أن تتوفر في صاحب المشروع عدة شروط تتمثل فيما يلي:¹:

- أن يتراوح سن الشباب ما بين 19و35 سنة، في الحالات الاستثنائية وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة(03) مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى؛
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/أو لديهم مؤهلات معرفية معترف بها؛
- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة؛
- أن لا يكون أو يكونوا شاغلين وظيفة مأجورة عند تقديم استمارة التسجيل للاستفادة من الإعانة؛
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال طالب عمل؛
- أن لا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الاعانة ،ماعدا في حالة ما إذا تعلق الأمر بتحسين مستوى نشاطه؛
- أن لا يكون قد استفاد من إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

ثانياً: مراحل إنشاء وتمويل المؤسسة

يتم إنشاء وتمويل مؤسسة صغيرة من طرف الوكالة بالمرور بعدة مراحل نلخصها فيما يلي:

1-مرحلة الاستقبال والتوجيه:

حصول الشاب على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة، تكوين، امتيازات وفرص الاستثمار وذلك عن طريق حضور إحدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الاطلاع على

¹- نفس المرجع السابق.

البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من إحدى فروع وملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني.

يقدم الشاب لأول مرة إلى الوكالة (ANADE) حاملا فكرة إنشاء مشروع (مؤسسة صغيرة) وذلك للاستفصال عن المراحل والامتيازات التي تمنحها الوكالة، حيث يستقبل من قبل المرافقين المتواجدين على مستوى الوكالة بدورهم يجيبون عن مختلف تساؤلات الشباب كما يتم طرح مجموعة من الأسئلة للتأكد من توفر شروط التأهيل لديه. فإذا توفرت فيه الشروط القانونية يتم التوجيه لتحضير ملف التسجيل.

2-مرحلة تحضير الملف:

بعد تعين المشروع المراد إنشائه وكذلك العتاد الواجب إقتائه، يمكن للشاب الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل الإلكتروني حيث يقوم بتحميل وملئ استمارة التسجيل وإدراج كافة البيانات المتعلقة بصاحب المشروع وشركائه إن وجدوا وكذا المعلومات المتعلقة بالمشروع في حد ذاته.

3-مرحلة إيداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

بعد إتمام مرحلة التسجيل في الموقع الإلكتروني الخاص بالوكالة، يتم استدعائه وتحديد تاريخ إيداع الملف الذي يحتوي على:

استمارة تسجيل، صورة شمسية، نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية. ثم ي يقوم الم Rafiq بتسجيل إيداع الملف ويسلم له وصل الإيداع ثم يقدم له تاريخ المقابلة الشخصية. ثم يقوم الم Rafiq بإعداد الوثيقة التقنية للمشروع وطرح مجموعة من الأسئلة على الشاب فيما يخص: العتاد المراد اقتائه، مقر النشاط ولاسيما محيط المؤسسة المصغرة المراد إنشاؤها، دراسة السوق، اختيار التقنيات الموارد البشرية والدراسة المالية. وأيضاً لمعرفة مدى استعداده وقدرته على تجسيد المشروع بعدها يقوم بتحديد تاريخ مثول الشاب أمام اللجنة المحلية للانتقاء وتمويل المشروع.

4-مرحلة المثول أمام لجنة الانتقاء وتمويل المشاريع:

يتقدم حامل المشروع أمام لجنة الانتقاء وتمويل المشاريع حاملا معه مخطط أعمال مشروعه لعرضه أمام اللجنة، حيث تكون اللجنة من مدير فرع الوكالة رفقة مدير التشغيل وممثل عن مديرية الضرائب وممثل عن غرفة الفلاحة، وممثل عن الغرفة الحرافية، وممثلي البنوك المتعاقدين مع الوكالة وهم: البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وغيرها من الأعضاء المكونين للجنة تعقد هذه الأخيرة اجتماعا كل 15 يوما حيث تقوم هذه اللجنة بدراسة المشروع والفصل فيه سواء بالقبول أو التأجيل أو الرفض المطلق.

- حالة القبول: إيداع الملف الإداري والمالي؛

- حالة التأجيل: يستلزم رفع التحفظات الموضوعة من طرف اللجنة من أجل إعادة عرض المروع مرة أخرى أمام اللجنة؛

- حالة الرفض: يمكن تقديم طعن لدى الملحة في غضون 15 يوم بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

5-مرحلة إيداع الملف الإداري والمالي:

بعد موافقة اللجنة على تمويل المشروع وتحديد المكافأة للبنك المكلف بتمويل المشروع يقوم الشاب بإيداع الملف الإداري والمالي على مستوى الوكالة ويشمل الملف ما يلي: شهادة الميلاد، بطاقة التعريف الوطنية، شهادة الكفاءة المهنية، الدبلوم، شهادة الإقامة، اتفاقية بين المورد وصاحب المشروع، الفواتير الشكلية والفواتير الشكلية للتأمين، بطاقة طلب العمل سارية المفعول، الفواتير البنكية الأصلية للعتاد ووسيلة النقل، اتفاقية يتم إمضاؤها من قبل الشاب المستثمر، شهادة تسجيل في السجل التجاري، ويتم تسليم نسخة إلى الوكالة وأخرى إلى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية .

6-مرحلة تسليم شهادة القبول وإيداع الملف لدى البنك:

بعد إيداع الملف الإداري والمالي على مستوى الوكالة يقوم المرافق بالتأكد من صحة المعلومات المدونة في الاستثمار للملف الإداري والمالي ثم يتم استخراج شهادة عدم الانتساب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بعدها يقوم المرافق بإعداد شهادة التأهيل من ثلاثة نسخ الأولى تمنح للشاب، الثانية ترسل للبنك والثالثة في ملف الوكالة بعدها يقوم المرافق بإعداد مخطط الأعمال رفقة الشاب الذي يقوم بكتابة طلب قرض بنكي حسب التمويل الثلاثي ويتم إرسال الملف للبنك مع شهادة التأهيل.

7-مرحلة دراسة الملف على مستوى البنك والإنشاء القانوني للمؤسسة:

يقوم البنك بدراسة الملف والموافقة على تمويل المشروع في مدة زمنية لا تتعدي 60 يوم حيث يقوم البنك بمنح الشاب موافقة بنكية.

يقوم الشاب بإيداع نسخة من هذه الموافقة على مستوى الوكالة بشرح طريقة الإنشاء القانونية للمؤسسة .

8-مرحلة قرار منح الامتيازات الضريبية والإعانات المالية:

بعد الإنشاء القانوني للمؤسسة وفتح الحساب البنكي وتسديد المساهمة الشخصية يقوم مكتب صندوق ضمان القروض بإعداد شهادة الانخراط في صندوق الكفالات المشاركة وبعدها يقوم المرافق بإعداد قرار منح الامتيازات الضريبية والإعانات المالية الخاصة بمرحلة الإنشاء من 05 نسخ حيث يتم إمضاءها من طرف رئيس الملحة والشاب المستثمر ، ودفتر الشروط يتكون من 03 نسخ يتم إمضائهما من طرف الشاب المستثمر نسخة يحتفظ بها هو ونسختين في ملف الشاب لدى الوكالة وأيضاً اتفاقية القرض

ت تكون من 03 نسخ بين الشاب ومدير الوكالة، بعدها يتم تحويل الملف إلى مصلحة المحاسبة من أجل تمويل المشروع ليقوم المحاسب بتحويل القرض بدون فائدة إلى حساب الشاب لدى البنك.

بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة واتباع كل الإجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة يجب على الشاب الحصول على العتاد وتركيبه ل مباشرة النشاط . (يقوم المرافق بإعداد أوامر باستخدام سكوك بنكية يرسله إلى البنك).

والمخطط الموجي يوضح مراحل إنشاء وتمويل المشروع الاستثماري ضمن إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE _ ميلة _

الشكل رقم(03): مخطط مراحل إنشاء وتمويل المشروع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE _ ميلة _



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثالثاً. التركيبة وكيفية التمويل في المؤسسة

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على ثلاثة صيغ من التمويل ممثلاً في التمويل الذاتي والتمويل الثاني والتمويل الثلاثي حيث يحدد المبلغ الأقصى للاستثمار بـ 10 ملايين دج سواء في مرحلة الإنشاء أو التوسيع، والقروض الغير مكافأة والمكملة للمشروع لا تدخل في حساب الحد الأقصى للاستثمار، حيث تكون مساهمة كل طرف حسب النحو التالي:

1- التمويل الذاتي:

هي تركيبة مالية تقتصر على مساهمة مالية من طرف المستثمر فقط أي اعتماده على أمواله الخاصة فقط دون تدخل الوكالة ولا البنك لتمويله وتم اعتمادها عام 2019، والجدول التالي بين المساهمة الشخصية (التمويل الذاتي):

جدول رقم (01): الهيكل المالي للتمويل الذاتي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000 دج	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن التمويل الذاتي يقتصر فقط على المساهمة الشخصية لصاحب المشروع بنسبة 100% وبقيمة استثمار تصل حتى 10.000.000 دج، حيث أن الأشخاص الذين يمليون لهذه الصيغة من التمويل هم أصحاب المشاريع الدين لديهم الأموال الكافية للاستثمار ويرغبون في الحصول على المرافق المجانية والامتيازات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ويتحملون جميع الأعباء والتكاليف المالية بمفردهم.

2- التمويل الثاني:

وهي تركيبة مالية تقتصر على المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة التي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية دون اللجوء إلى المؤسسات المصرفية، وذلك حسب المستويين الممثلين في الجدولين رقم (02) و(03) كالتالي:

أ. المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج، وبمساهمة شخصية بنسبة 71% وقرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بنسبة 29%.

الجدول رقم (02): الهيكل المالي للتمويل الثاني بالنسبة للمستوى الأول

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	% 29	% 71

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ب. المستوى الثاني: يقدر مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج ، وبمساهمة شخصية بنسبة 72% وقرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بنسبة 28%.

الجدول رقم(03): الهيكل المالي للتمويل الثاني بالنسبة للمستوى الثاني

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة(الوكالة)	المساهمة الشخصية
من 10.000.000 إلى 5.000.001	%28	%72

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدولين رقم(02) و(03) نلاحظ أن أصحاب المشاريع الاستثمارية في هذه الصيغة يتحملون العبء أو التكفة الناتجة عن انسحاب البنوك بمفردهم ، وهذا ما يشكل عائق بالنسبة لأصحاب المشاريع الاستثمارية مما يجعلهم لا يقبلون هذه الصيغة من التمويل على عكس التمويل الثلاثي .

3- التمويل الثلاثي

وهو عبارة عن تركيبة مالية يساهم فيها ثلات أطراف (صاحب المشروع بمساهمة مالية شخصية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بقرض بدون فوائد، والمؤسسات المصرفية العمومية بقرض للمدى المتوسط).

والجدولين التاليين يبيان مساهمة كل طرف من التمويل حسب المستويين الآتيين:

أ-المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

الجدول رقم(04): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بالنسبة للمستوى الأول

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة(الوكالة)	القرض البنكي	المساهمة الشخصية
5.000.000	%29	%01	%70

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ب-المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

الجدول رقم(05): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بالنسبة للمستوى الثاني

قيمة الاستثمار	إلى	من 5.000.000 دج	القرض البنكي	المساهمة الشخصية
10.000.000			%28	%02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.

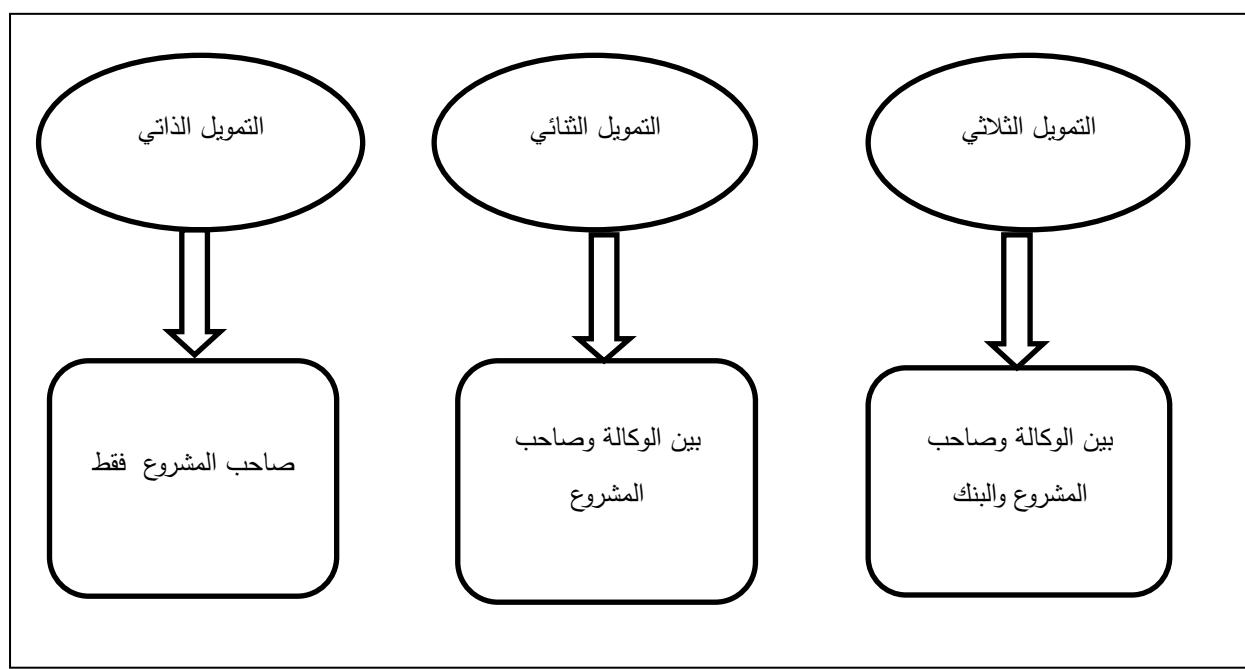
نلاحظ من خلال الجدولين رقم(04) و(05) أنه عند زيادة قيمة الاستثمار تزيد معه المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي تقدر ب 2% ، في حين نسبة مساهمة الوكالة الوطنية تقل مقارنة

بالمستوى الأول فتساهم بنسبة 28% من قيمة المبلغ المستثمر مع ثبات مساهمة البنك في كلا المستويين بنسبة 70%.

وتجدر الاشارة أن هذه المساهمات المالية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وعند تغيير اسمها للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تغيرت قيمة المساهمات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فأصبحت 15% من الكلفة الإجمالية للاستثمار والمساهمة الشخصية 15% بالنسبة لغير البطالين عندما يقل عن 10 ملايين دج أو يساويها، وحدد مبلغ القرض غير مكافئ بالنسبة للطلبة حاملي الأفكار والشباب العاطل عن العمل من دوى المشاريع بنسبة 25% والمساهمة الشخصية بـ 5% أما مساهمة البنك فتبقى ثابتة عند 70%.

ومن خلال الشكل المولاي سنقوم بتلخيص صيغ التمويل الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ميلة:

الشكل رقم (04): صيغ تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - ميلة -



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

بعد تطرقنا للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - ميلة - بمعناها ومهامها وصيغ التمويل المعتمدة، ارتأينا أيضا إلى مشتلة المؤسسات كهيئة أخرى داعمة للمشاريع الاستثمارية والمطلب المولاي يوضح المفاهيم الخاصة بها.

المطلب الثالث: مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة

تلعب مشتلة المؤسسات دوراً كبيراً وهاماً في تنمية الأفكار الاستثمارية لدى حاملي المشاريع الذين يتميزون بالأفكار الإبداعية في إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة فهي ترافقهم من الفكرة إلى الانطلاق الفعلي للمشروع. حيث سيتم التعرف على هذه المؤسسة من خلال ذكر نشأتها، هيكلها التنظيمي ومهامها وأهداف التي ترسوا إليها، آليات عملها وكذا مشاكل ونطاعات الخاصة بها.

أولاً: مفهوم مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة - وهيكلها التنظيمي

تعتبر مشتلة المؤسسات أحد هيئات الدعم والمرافق للمشاريع الاستثمارية الحديثة والتي بدورها لها أثر على سيران المشروع. بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي المندرج ضمن تحقيق أهدافها المرجوة.

1- تعريف مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة :-

هي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم ، تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تحويل أفكارهم إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة ، حيث أنها تقوم بمراقبة صاحب المشروع من الفكرة إلى الانطلاق الفعلي للمشروع ثم المتابعة لمدة سنتين بعد الانطلاق. محضنة ميلة : خصصت لها قطعة أرض المتواجدة بالحصة الريفية رقم 12 من المنطقة الثانية لإقليم بلدية تاجنانت، حيث تتربع المشتلة على مساحة تقدر بأكثر 478.08 م². الانطلاقة الفعلية لمحضنة ميلة كانت في 2013.

تكون المحضنة من:

- **الطابق الأرضي:** يتكون من: مكتب استقبال، مكتب المحاسب،(2) مكتب للتشطط ،(10) مكاتب للإيواء مجهزة؟

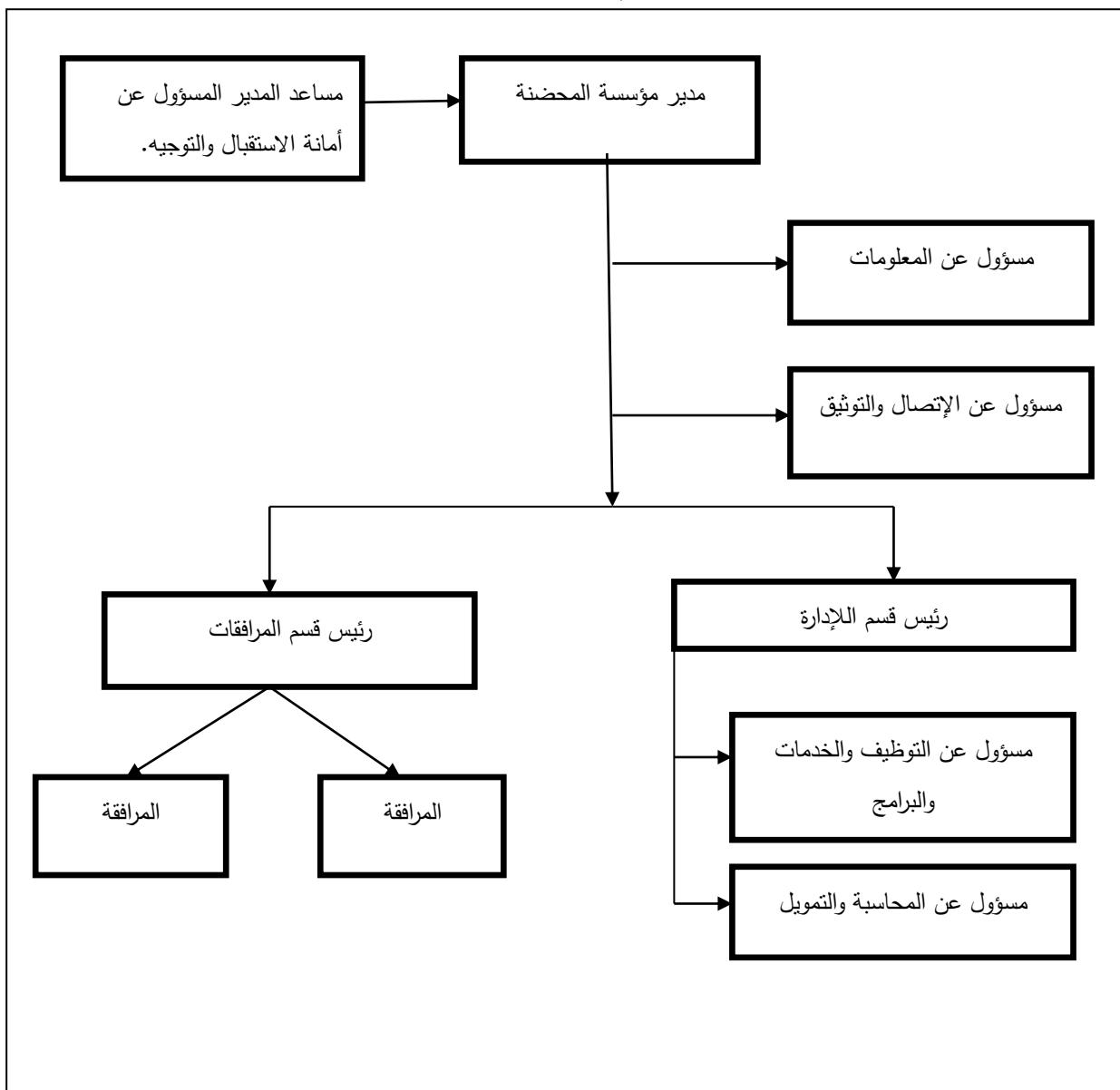
- **الطابق الأول:** يتكون من قاعة المحاضرات وقاعة الإعلام الآلي بالإضافة إلى (8) مكاتب للإيواء.

- **الطابق الثاني:** يتكون من مكتب المدير، قاعة انتظار، قاعة اجتماعات.

2- الهيكل التنظيمي لمشتلة المؤسسات - محضنة ميلة-

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لحاضنة الأعمال - ميلة - من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لمشتلة المؤسسات - محضنة ميلة-



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانياً: أهداف ومهام مشتلة المؤسسات-محضنة ميلة-

هناك عدة أهداف سطرتها مشتلة المؤسسات من أجل السير الحسن للمشاريع وبلغ الأفضل، كما لها

مهام أخرى تقوم بها من بين هذه الأهداف والمهام سنذكر ما يأتي:¹

1-أهداف مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة -

تتمثل أهداف مشتلة المؤسسات في:

- نجاح المؤسسات وضمان إستمرارها؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛

¹ - من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المقابلة الشخصية مع وليد مقدمي، محاسب لدى مشتلة المؤسسات - ميلة.

- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملًا استراتيجيًا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

2-مهام مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة -

تعددت مهام مشتلة المؤسسات وهذا نظراً لما تقدمه من الدعم والمرافقة طيلة المشروع ومن أهمها ما يلي:

- إيجار محلات مجهزة بلزمات الآلات المكتبية والإعلام الآلي؛
- إحتضان أصحاب المشاريع حتى انجاز مؤسساتهم؛
- تنظيم دورات تكوينية لأصحاب المشاريع؛
- كراء قاعة للتكوين والمجتمعات؛
- نصائح في الجانب المالي، الضريبي ، القانوني و التجاري.

بالإضافة إلى المهام المذكورة هناك مهام أخرى تقوم بها المحضنة "مشتلة المؤسسات" والتي تلعب دوراً كبيراً في تنمية الأفكار الاستثمارية لدى الطلبة من خلال بث الروح المقاولاتية لديهم وهذا من

خلال :

- تنظيم أبواب مفتوحة للطلبة وتعريفهم بالجهاز وأهم الخدمات التي تقدمها لحاملي الأفكار؛
- تنظيم أيام تحسيسية عن أهمية المقاولة ودورها في تطوير الاقتصاد الوطني؛
- تنظيم ورشات عمل تكوينية حول المقاولاتية للطلبة الجامعيين؛
- تنظيم دورات تكوينية؛
- إبرام العديد من الاتفاقيات التي تهدف أساساً إلى تشجيع الطلبة على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

ثالثاً: آليات عمل مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة -

بعد تلقي المشتلة طلبات الإنتساب إلى المشتلة من طرف حاملي الأفكار وأصحاب المشاريع تقوم بالإطلاع الأولي للملفات أو من خلال محادثات وتقديم لهم الاستشارات. حيث تقوم بعرضها على لجنة اعتماد المشاريع لتلقي قرار القبول أو الرفض.

في حالة القبول : تم توقيع عقد إيواء بين المشتلة وصاحب المؤسسة الذي يلتزم فيه بالشروط المرفقة ويقوم بدفع مستحقات الإيجار لدى الحساب البنكي الجزائري للمشتلة ويسلم مفاتيح المحضنة ويتم التعهد بإخلاء المحضنة في فترة زمنية محددة وهذا لإتاحة المشتلة لاستعاب عدد آخر من المؤسسات والمدة الزمنية الممنوحة عادة من ستة أشهر إلى عامين.

1-المعايير المعتمدة في اختيار المشروع الاستثماري:

ومن بين المعايير المعتمدة لاختيار معظم المشاريع ما يلي:¹

- المشاريع الجديدة ذات النمو السريع؛
- المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية واستخدام التقنيات الحديثة وإنتاج منتجات عالية الجودة؛
- المشاريع القائمة على الترابط والتكامل مع المشروعات القائمة؛
- إمكانية تنفيذ الفكرة وتطبقها على أرض الواقع؛
- المحتوى التكنولوجي للمشروع أي السعي للابتكار.

2-مراحل احتضان المشروع بمشتلة المؤسسات - محضنة ميلة:-

تمر عملية احتضان المؤسسة في مشاتل المؤسسات - محضنة ميلة- بعدة مراحل أهمها:

أ-مرحلة الاستقبال والتوجيه: تسمح الإدارة لصاحب المشروع بعرض فكرته وتزويده بشخص يجري معه مقابلة أولية، يقوم من خلالها بالتعريف بنفسه وبفكرة، لتتضاح الفكرة لشخص الآخر ومدى قابلية الفكرة للتجسد على أرض الواقع وقدرتها على الاستمرار، وهنا تم التأكيد المبدئي ما إذا كان المشروع يحتاج إلى دعم من الطرف الحاضنة.

ب-مرحلة المناقشة والدراسة الأولية والخطيط: تتم في هذه المرحلة المقابلة الشخصية بين اطراف المشتلة والمقدم بالمشروع للمشتلة . يتم استقبالهم في احد مكاتب التشغيل حيث يتم دراسة ما يلي:

- جدية صاحب الفكرة او المشروع؛
- مدى انطباقها على ارض الواقع؛
- قدرة فريق العمل المقترن على إدارة مثل هذا مشروع؛
- نوعية وطبيعة المنتجات او الخدمات التي ينتجها او يقدمها هذا المشروع وفائدة على المستوى الاقتصادي؛
- خطط مستقبلة لتوسيع المشروع (اهدافه القصيرة والطويلة المدى).

ج-مرحلة اعداد مخطط الاعمال: من المرحلة السابقة تم جمع المعلومات الافية حول المشروع وان كانت غير كافية تعيد المشتلة الاتصال به وتجري مقابلة مرة اخرى معه ؛

- يقوم فريق المنشطين والمرافقين بالمشتلة بإعداد الدراسة التجارية والتكنولوجية والمالية للمشروع.

د-مرحلة الانضمام للمشتلة وبدأ النشاط: من خلال عقد إتفاقية شغل مكتب (عقد إيجار) .

ه-مرحلة المتابعة للمشاريع المحضنة: هنا تستعمل المحضنة ورقة متابعة وتحدد جدول زمن يتناسب ووقت المحضن وتكون المتابعة دورية إما أسبوعياً أو شهرياً حسب كل مشروع ومتطلباته، والفائدة منها

¹ من إعداد الطالبين بالاعتماد على المقابلة الشخصية مع وليد مقدمي، محاسب لدى مشتلة المؤسسات - ميلة.

هي معرفة مدى نمو وتطور الفكرة أو المشروع. ومعرفة العرائيل التي واجهها وإمكانية حلها وهذا من أهداف المشاكل التي تضمن ديمومة المؤسسات وعدم تلاشيتها.

كما تم بالأخذ بعين الاعتبار ما يحتجه المحتضنين داخل المشتلة حيث يتم تنظيم ورشات عمل أو دورات تكوينية لمعالجة النقص الذي يتعرض له المحتضن عموما تكون على مجال المحاسبة والجباية.

و- مرحلة التخرج من المشتلة: عادة تكون بعد سنتين من مزاولة النشاط ، وهنا تكون المؤسسة المحتضنة قادرة على تسيير أمورها الإدارية والمالية.

رابعاً: شروط التأهيل:

إن من أهم شروط التأهيل التي تهتم بتوفيرها مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة - في المستثمر المحتضن هي: كون هذا الأخير يحمل فكرة ريادية جديدة قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

تقوم محضنة ميلة بوضع مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في المؤسسات الطالبة للاحتضان ولعل أهمها ما يلي:¹

- واقعية أو قابلية المشروع للتنفيذ على أرض الواقع؛
- المشاريع الجيدة ذات النمو السريع؛
- المشاريع القائمة على التكامل والترابط بين المشاريع القائمة؛
- قدرة المؤسسة على خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني؛
- أن تكون فكرة المشروع متلائمة مع إحتياجات السوق؛
- أن يكون للمشروع دراسة جدوى اقتصادية وفنية مناسبة.

مما سبق ذكره من مختلف الآليات التي تعمل بها المشتلة وكذا شروط التأهيل فهناك مشاكل وصعوبات تواجهه المحضنة، بالإضافة إلى مختلف التطلعات المستقبلية الخاصة بالمشتلة وهذا ما ستنطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه المشتلة وتطلعاتها المستقبلية

نظراً للمهام الموكلة لمشتلة المؤسسات والمرافق الدائمة لصاحب المشروع والتسهيل في إجراءاته إلا أنها تواجه صعوبات مختلفة وهذا ما جعلها تحاول إعطاء نظرة للمستقبل وتوقع أفضل مما أدى بها لوضع تطلعات مستقبلية.

¹ - نفس المرجع السابق.

أولاً: أهم المشاكل التي تواجه مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة-

تواجه محضنة المؤسسات عدة مشاكل داخلية وخارجية والمتمثلة فيما يلي:¹

1- المشاكل الداخلية:

- رغبة بعض أصحاب المشاريع الحصول على مكاتب دون مقابل مما دفع المشتلة إلى فتح العقد، أو عدم دفع المستحقات الكلية؛
- بعض التصرفات الغير أخلاقية لبعض المحتضنين؛
- عدم تقبل فكرة المراقبة وهذا لتعودهم على الدفع المال فقط؛
- عدم التصريح بالمعلومات الكلية والدقيقة الخاصة بالمشروع وهذا لتجنب دفع المستحقات الجبائية مما صعب الفهم الدقيق للمشروع.

2- المشاكل الخارجية:

- وجود المشتلة في منطقة محاذية عن مركز المدينة؛
- عدم وجود هيئات إدارة فرعية منها؛
- إنعدام التنسيق بين مختلف هيئات الدعم؛
- الربط المتأخر بمخلف شبكات الغاز والماء والهاتف والأنترنét والكهرباء.

ثانياً: أهم التطلعات المستقبلية لمشتلة المؤسسات - محضنة ميلة-

حسب مدير المشتلة فإن إدارة المحضنة تتطلع لتوسيع وتطور نشاطها وترقية الخدمات المقدمة والحرص على جودتها في المستقبل وهذا من خلال:

- تحسيد ثقافة المقاولاتية وروح المبادرة الفردية لدى الشباب؛
- نشر ثقافة المشروع الصغر في الجزائر؛
- إنشاء دليل المستثمر لولاية ميلة لتمكن المستثمرين من إيجاد فرص استثمارية جديدة ويكونون على إطلاع على كل ما هو جديد على مستوى الولاية.

¹ - نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: نموذج عن دراسة الجدوا الاقتصادية لمشروع استثماري ممول في إطار ANADE _ ميلة

للقيام بأي مشروع استثماري لابد من دراسة جدوا اقتصادية له ،وتقوم هذه الدراسة على أسس علمية وأحصائية دقيقة تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE _ ميلة_ بداية من قبول ملف المشروع إلى غاية حصول المستثمر على مشروعه وتجسيده على أرض الواقع، وانطلاقا من هذا البحث سوف نتطرق إلى طريقة دراسة جدوا المشاريع الاستثمارية بمختلف مراحلها وكذا عملية تقييم المشروع الاستثماري على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية باستخدام مجموعة من المعايير.

المطلب الأول: تقديم المشروع محل الدراسة

يعتبر قطاع الصناعة في ولاية ميلة من القطاعات الاستراتيجية الهامة وهذا لما يقدمه من مساهمة في دفع عجلة التنمية وخلق مناصب جديدة على مستوى الولاية ،حيث تولي المصالح المسؤولة أهمية بالغة لهذا القطاع من خلال سعيها المستمر إلى توفير كافة التسهيلات والحوافز للنهوض به وتطويره وهذا من خلال برامجها الفعالة في هذا المجال ،والتي تتجسد من خلال مجموعة من المشروعات.

لذا ومن هذا المنطلق وجدت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كأحد الأجهزة المساعدة على دراسة وتقييم مثل هذا النوع من المشروعات وتعطيها أهمية كبيرة وأولوية من حيث الدراسة والتقييم، ومن بين المشروعات المقترحة على مستوى الوكالة: السراحة الصناعية (أقمصة وألبسة).

أولا: لمحة تعريفية بالمشروع

هذا المشروع عبارة عن صناعة(حياكنة) الأقمصة والألبسة يقع في ضواحي ولاية ميلة ،حيث من المقرر أن يساهم هذا المشروع في تطوير المنطقة وذلك بتوفير نشاط تجاري خاص بصناعة الألبسة بالإضافة إلى خلق مناصب عمل مباشرة ،ومحاولة تغطية الاستهلاك المحلي والجهوي على الأقل في المدى القصير والمتوسط كما يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الأرباح وإعادة استثمارها، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير القطاع والمحافظة ويعتبر هذا المشروع عنصرا مهما بالنسبة للمستهلك الجزائري نظرا لارتفاع البذالل الأخرى، كما أن البيئة التي يقام بها المشروع تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على زيادة عرض المنتج وهذا لكونها منطقة مساعدة لبيع المنتج (وسط المدينة) وقربها من مراكز تجارية وهذا يعني جدوا سوقية للمشروع، ضف إلى ذلك أنه سيجهز بكل العتاد والوسائل الازمة لإنتاج المشروع،كل هذه المعطيات تولي بأن المشروع سيكون مجد من الناحية الفنية لذا سيتم استكمال عملية التقييم عن طريق دراسة جدوا المشروع.

ثانياً: الدراسة التقنية للمشروع

هي شكل من أشكال التقييم الذي يقوم به صاحب المشروع مع مرافق رئيسي قبل بداية المشروع لأجل تحديد النتائج المحتملة له واكتشاف الأخطاء على المدى الطويل بالإضافة إلى تكوين نظرة عامة حول الشكل الذي سيكون عليه المشروع وذلك لتقديمه أمام اللجنة من أجل اتخاذ القرار بقبول المشروع من عدمه، وتتم هذه الدراسة على النحو التالي:

1- وضع مخطط الأعمال:

لكل مشروع استثماري مخطط أعمال يعتمد عليه ويتبعه لأجل تحقيق الأهداف المسطرة منه ويبين من خلالها المعلومات الأولية عن المشروع والتي تتمثل فيما يلي:

- تسمية(عنوان) المشروع: الحياكة الصناعية(أقمصة وألبسة)؛
- تقديم المشروع:
- اسم ولقب صاحب المشروع: /
- تاريخ ومكان الإزدياد: /
- الحالة العائلية: متزوج
- العنوان الشخصي: واد النجاء ولاية ميلة.
- رقم الهاتف والبريد الإلكتروني: /
- التأهيل العلمي: علوم تجارية.
- الشركاء: /
- طبيعة النشاط: صناعي.
- مكان المشروع: منطقة حضرية بولاية ميلة.
- عدد مناصب الشغل: 03 مناصب بما فيهم المدير(المسير)
- العرض العام للمشروع: أقمصة نسائية.
- الطلب العام والسوق المحتمل: البزارات (المعارض)، تجار الجملة للملابس.
- السوق المنافس: تجار الملابس بالجملة وورشات صناعة الملابس.
- قناة التوزيع: مباشرة.
- سياسة الأسعار: حسب تكاليف المنتوج .
- سياسة الترويج: حسب الجودة.

المطلب الثاني: القوائم المالية التقديرية للمشروع

من أجل إعداد القوائم المالية والتقديرية للمشروع الاستثماري تقوم مصلحة المرافقه على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE فرع ميلة بما يلي:

أولاً: تقدير إيرادات وتكاليف المشروع

تم تقدير إيرادات وتكاليف المشروع على أساس 08 سنوات كعمر افتراضي له.

1-الإيرادات السنوية المتوقعة(رقم الأعمال السنوي المتوقع)

من خلال دراسة تقديرية للسوق تبين أن رقم الأعمال السنوي لهذا المشروع خلال 08 سنوات على النحو التالي:

الجدول رقم(06): الإيرادات السنوية المتوقعة للمشروع

السنة	01	02	03	04
القيمة	2112000.00	2323200,00	2555520,00	2811072,00
السنة	05	06	07	08
القيمة	3092179,20	3401397,12	3741536,83	4115690,52

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(01).

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن الإيرادات السنوية المتوقعة للمشروع في تزايد مستمر وبمعدلات مرتفعة طيلة العمر الافتراضي للمشروع وهذا التزايد يعد بمثابة مؤشر إيجابي للمشروع يدل على مردودية ونجاح المشروع الاستثماري.

2-التكاليف الاستثمارية وهيكل تمويلها

أ. التكاليف الاستثمارية:

قدر التكاليف الاستثمارية الإجمالية للمشروع ب 7494176,99 دج، وهي تشمل كل المصروفات (مصاريف الخدمات ومصاريف المستخدمين ومصاريف متعددة).

ب. هيكل الاستثمار:

وهو الجدول الذي يحصر فيه كل التكاليف اللازمة لإنشاء المشروع كما هو مبين في الجدول التالي:

البيان	التكلفة	العملة: دينار جزائري	الجدول رقم(07): هيكل الاستثمار للمشروع .
مصاريف أولية	227381,99	التكلفة الإجمالية	
الاشتراك في صندوق ضمان القروض	110164,40	-	
تأمين ضد كل الأخطار للعتاد	57217,59	-	
مصاريف أخرى	60000,00	-	
عند الانتاج	7116795,00	-	
رأس مال العامل	150000,00	150000,00	
المجموع	7494176,99	7494176,99	

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (02).

والملاحظ هنا أنه تم تخصيص رأس مال العامل FR بقيمة 150000,00 دج لتغطية احتياجات الاستغلال المتعلقة بالفترة أو السنة، وهذا راجع إلى طبيعة النشاط الخاص بالمشروع الاستثماري.

تنتمل المصاريف الأولية فيما يلي : الاشتراك في صندوق ضمان أخطار القروض وتأمين ضد كل الأخطار للعتاد ومصاريف متعددة ويتم حسابها كما يلي:

$$227381,99 = (110164,40 + 57217,59 + 110164,40)$$

3-هيكل التمويل:

وهو الجدول الذي يبين مصادر تمويل المشروع ومقدار كل منها، وقد تم تمويل إجمالي التكاليف الاستثمارية من خلال عدة مصادر مختلفة علما أن صيغة التمويل ثلاثة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(08): الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري

مصادر التمويل	المبلغ	النسبة
مساهمات الشخصية	149883,54	%02
مساهمات الوكالة	2098369,56	%28
القرض البنكي	5245923,89	%70
المجموع	7494176,99	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(02).

من خلال الجدول رقم(08) نلاحظ أنه يتم تمويل المشروع بقرض بنكي يتم تسديده على مدة 08 سنوات بنسبة 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار ، أما مساهمة الوكالة فتمثل في قرض بدون فائدة يتم تسديده على دفعات متساوية بنسبة 28% أي ما يقابل 2098369,56 دج بعد تسديد القرض البنكي، أما فيما يخص المساهمة الشخصية تقدر بـ 149883,54 دج أي بنسبة 02%.

ثانياً: اهلاك القرض البنكي

عند تسديد القرض استفاد صاحب المشروع من تخفيض في نسبة فائدة القرض البنكي بنسبة 5,5% باعتبار المشروع ينتمي إلى أحد القطاعات ذات الأولوية وقد تم التسديد خلال 08 سنوات ابتداءً من السنة الرابعة بأقساط متساوية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): إهلاك القرض البنكي

مبلغ القرض	5245923.9
مدة القرض	08
معدل الفائدة	%5,5
نسبة تخفيض الفائدة	%100
معدل الفائدة الحقيقة	%0.0
التعيين	
مبلغ رئيسي	1049184.7
المبلغ الباقي	1049184.8
فوائد محفظة	57705.16
إشتراك في صندوق FG	3672.15
السنة 8	1049184.7
السنة 7	1049184.7
السنة 6	1049184.4
السنة 5	1049184.7
السنة 4	1049184.7
السنة 3	0.00
السنة 2	0.00
السنة 1	00.00

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02).

نلاحظ من خلال هذا الجدول: أنه عند تسديد القرض البنكي يستفاد صاحب المشروع من تخفيض في نسبة الفائدة الخاصة بالقرض البنكي بنسبة 5.5% باعتبار المشروع ينتمي إلى إحدى القطاعات ذات الأولوية وباعتبار أن مدة التسديد 8 سنوات، ابتداءً من السنة 4 تسدد الأقساط على دفعات متساوية تقدر ب 1049184.78 دج.

ثالثاً: اهلاك القرض الممنوح من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

يتم تسديد القرض عن طريق التحويل إلى حساب الوكالة بأقساط سداسية طبقاً للأجال المحددة في جدول التسديد المبين أدناه .

جدول رقم(10): جدول تسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة

السداسيات	تاريخ التسديد	المبلغ (دج)
السداسي 01	2027/12/31	209836,00
السداسي 02	2028/06/30	209836,00
السداسي 03	2028/12/31	209836,00
السداسي 04	2029/06/30	209836,00
السداسي 05	2029/12/31	209836,00
السداسي 06	2030/06/30	209836,00
السداسي 07	2030/12/31	209836,00
السداسي 08	2031/06/30	209836,00
السداسي 09	2031/12/31	209836,00
السداسي 10	2032/06/30	209836,00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(03).

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ أن حامل المشروع يقوم بتسديد القرض الممنوح له من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عن طريق دفعات سداسية متساوية تقدر كل دفعه ب: 209836,00 دج لمدة 05 سنوات ابتداء من 2027/12/31 إلى غاية 2032/06/30.

رابعاً: المصارييف السنوية المتوقعة

وتتمثل المصارييف السنوية المتوقعة في:

1. **مصاريف الخدمات:** وتتمثل هذه الخدمات في النقل، الإيجارات ورسوم الإيجار، الإصلاح والصيانة خدمات أخرى وهي مقدرة بمجموعها على النحو التالي:

الجدول رقم(11): مصاريف الخدمات

السنة 7	السنة 6	السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	الخدمات
113878,7	109498,76	105287,3	101237,76	109498,76	93600	90000	
25306,38	24333,06	23397,17	22497,28	24333,06	20800	20000	النقل
75919,14	72999,17	70191,51	67491,84	72999,17	62400	60000	رسوم
							الإيجار
12653,19	12166,53	11698,59	11248,64	10816	10400	10000	الإصلاح
							والصيانة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (01).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(11) أن مصاريف الخدمات لمشروع الحياكة الصناعية في تزايد مستمر خلال عمر المشروع (08 سنوات) على اختلاف جميع أنواع الخدمات .

بالنسبة لخدمات النقل والاصلاح والصيانة تعود الزيادة فيها لعدة أسباب منها: الزيادة في نقل المواد الأولية من الموردين، كذلك زيادة في عدد مرات توزيع المنتج وتسيقه كل هذه الأسباب تدل على أن المشروع في تطور ونمو وزيادة في الانتاج مع مرور الوقت.

2. مصاريف المستخدمين: يوجد ضمن المشروع محل الدراسة موظفين 02 من غير المسير(مدير المشروع) وبراتب شهر يقدر ب30000 دج لكل موظف.

الجدول رقم(12): مصاريف المستخدمين

السنة	01	02	03	04
تكاليف العمال	907200,00	925344,00	943850,88	962,727,90
التقييم السنوي	%02	%02	%02	%02
السنة	05	06	07	08
تكاليف العمال	981982,46	1001622,10	1021654,55	1042087,64
التقييم السنوي	%02	%02	%02	%02

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (01).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(12) أن تكاليف العمال تتزايد ابتداء من السنة الأولى إلى غاية السنة الثامنة من العمر الانتاجي للمشروع وهذا راجع لزيادة إنتاجية المشروع الاستثماري وبالتالي زيادة في تكاليف العمال حيث خصص صاحب المشروع نسبة تقدر ب 2 % كنسبة فائدة تحفيزية لهم.

3. مصاريف متنوعة:

وتشمل مصاريف التأمينات، ومساهمة صندوق الضمان، وأيضاً نفقات أخرى والجدول الموالي يوضح المجاميع أكثر.

الجدول رقم (13): مصاريف متنوعة

السنة	01	02	03	04
القيمة	135578,32	69856,56	64706,98	60072,36
السنة	05	06	07	08
القيمة	52229,05	44802,85	37752,07	31039,14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

خامساً: الميزانية الافتتاحية

وتضم الوضع المالي للمشروع عند انطلاقته المشروع وكذلك بيان مصادر الأموال المتاحة (الخصوم) واستخدامات هذه الأموال(الأصول) وهي تتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم(14): الميزانية الافتتاحية

الأسوأ	المجموع	المبالغ	الخصوم	المبالغ	المبالغ	البالغ
2. الاستثمارات	150000,00	227381,99	1. أموال خاصة	149833,54		
نفقات أولية		7116795,00				
معدات الإنتاج		00				
معدات متحركة		00				
معدات مكتب		00	5. ديون الاستثمار	5245923,89		
أجهزة الإعلام الآلي		00	قروض بنكية	2098369,56		
المخزونات		00	قروض أخرى			
4. مديونون		150000,00				
الصندوق والبنك						
المجموع	7494176,99		المجموع	7494176,99		7494176,99

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(04).

من الملاحظ عن الميزانية الافتتاحية المؤسسة تقوم بتمويل استثماراتها من خلال أموالها الخاصة بنسبة 70% من مجموع الخصوم المقدر ب 7494176,99 دج، بالإضافة إلى قروض بنكية بنسبة 28%، فيما يخص الأصول فتستخدمها في الاستثمارات بأنواعها بالإضافة إلى المخزونات وكذا المدينون منها الصندوق والبنك ويبلغ مجموعها 7494176,99 دج.

سادساً: الميزانية التقديرية

بعد إعداد الميزانية التقديرية بغرض التعرف على الوضع المالي في نهاية كل سنة من سنوات عمر المشروع، وذلك بإظهار استخدامات المشروع (الأصول) ومقارنتها مع موارد المشروع (الخصوم) واستخلاص النتائج المتوقعة الحصول عليها خلال سنوات عمر المشروع، وذلك بالاعتماد على افتراض أن ايرادات المشروع ستكون نقداً أو شيك.

الجدول رقم(15): الميزانية التقديرية

السنة الرابعة			السنة الثالثة			السنة الثانية			السنة الاولى			أصول
المبلغ الصافي	المؤونات	المبلغ الخام	المبلغ الصافي	اھلاك المؤونات	المبلغ الخام	المبلغ الصافي	اھلاك المؤونات	المبلغ الخام	المبلغ الصافي	اھلاك المؤونات	المبلغ الخام	
4315553,40	3028623,59	7344176,99	5072709,30	2271467,70	7344176,99	5829865,20	1514311,80	7344176,99	6587021,09	757155,9	7344176,99	الاستثمارات
45476,40	181905,59	227381,99	90952,80	136429,20	227381,99	136429,20	90952,80	227381,99	181905,59	45476,40	227361,99	تكاليف الأولية
4270077,00	2846718,00	7116795,00	4981756,50	2135038,50	7116795,00	5693436,00	1423359,00	7116795,00	6405115,50	711679,5	7116795	معدات الانتاج
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	الحيوان
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	عتاد الصغير
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	عتاد متحرك
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	معدات مكتب
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	معدات آلية
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	تهيئة
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	تجهيزات أخرى
0,00			0,00			0,00			0,00			المخزون
												مواد ومستلزمات
4062007,78			3113929,94			2141555,33			1129221,68			المديون
1218602,33			934178,98			642466,60			338766,50			الصندوق
2843405,44			2179750,95			1499088,73			790455,17			البنك
0,00			0,00			0,00			0,00			رسوم الایجار
8377561,17			8186639,23			7971420,53			7716242,77			المجموع
												الخصوم
149883,54			149883,54			149883,54			149883,54			-أموال خاصة
												5 ديون الاستثمار
5245923,89			5245923,89			5245923,89			5245923,89			قروض بنكية
2098369,56			2098369,56			2098369,56			2098369,56			قروض أخرى
883384,18			692462,24			477243,54			222065,78			النتيجة
8377561,17			818639,23			7971420,53			7716242,77			المجموع

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول جدوى المشاريع الاستثمارية لدى ANADE ومشتلة المؤسسات

أصول	المبلغ الخام	إهلاك المؤونات	المبلغ الصافي	المبلغ الخام	إهلاك المؤونات	المبلغ الصافي	المبلغ الخام	إهلاك المؤونات	المبلغ الصافي	المبلغ الخام	إهلاك المؤونات	المبلغ الصافي	المبلغ الخام	إهلاك المؤونات	المبلغ الصافي
الاستثمارات 2	7344176,9	3785779,49	3558397,50	7116795,00	470077,00	2846718,00	4981756,50	2135038,50	5693436,00	1423359,00	0.00	0.00	0.00	0.00	5693436,00
تكاليف الأولية	227381,99	227381,99	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
معدات الانتاج	7116795,00	3558397,50	3558397,50	7116795,00	4270077,00	2846718,00	4981756,50	2135038,50	5693436,00	1423359,00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الحيوان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
عند المصغير	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
عند متحرك	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
معدات مكتب	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
معدات آلية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تهيئة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تجهيزات أخرى	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المخزون 3	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
مواد ومستلزمات															
المديون 4	4022343,01			4607714,71					2211584,16						1874078,88
الصندوق	1206702,90			1382314,41					663475,25						562223,66
البنك	2815640,11			3225400,30					1548108,91						1311855,21
رسوم الإيجار	0.00			0.00					0.00						0.00
المجموع	7580740,51			77454432,71					4346622,66						3297437,88
الخصوم															
أموال خاصة 1	149883,54			149883,54											
الاستثمار ديون 5															
قرض بنكية	4196739,12			3147554,34					2098369,56						1049184,78
قرض آخر	2098369,56			2098369,56					0.00						2098369,56
النتجة	1135748,30			2058625,28					4346622,66						3297437,89
المجموع	7580740,51			7454432,71											

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (05)

سابعاً: جدول حسابات النتائج التقديرية.

من أجل تقييم التدفقات النقدية الصافية التي يتحصل عليها المشروع جزاء القيام بالنشاط الصناعي، نقوم بإعداد جدول حسابات النتائج التقديرية لتحديد النتيجة الصافية السنوية المتوقعة طيلة فترة المشروع، وذلك بتحديد التكاليف الاستغلال ومقارنتها مع الإيرادات واستخلاص النتائج المتوقعة من المشروع تضييف إليها الإهلاكات والمؤونات فتحصل على التدفقات النقدية الصافية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(16): جدول حسابات النتائج التقديرية

السنة 8	السنة 7	السنة 6	السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
								البضائع المباعة
								السلع المستهلكة
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	هامش الربح الإجمالي
4115690.52	3741536.83	3401397.12	3092179.20	2811072.00	2555520.00	2323200.00	2112000.00	الانتاج المباع
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	خدمات المقدمة
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	المواد والمستلزمات
118433.86	113878.71	109498.76	105287.27	101237.76	97344.00	93600.00	90000.00	المستهلكة
26318.64	25306.38	24333.06	23397.17	22497.28	21632.00	20800.00	20000.00	الخدمات
78955.91	75919.14	72999.17	70191.51	67491.84	64896.00	62400.00	60000.00	النقل
13159.32	12653.19	12166.53	11698.59	11248.64	10816.00	10400.00	10000.00	رسوم الاجار
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	صيانة وتصليح
3997256.66	3627658.12	3291898.36	2986891.93	2709834.24	2458176.00	2229600.00	2022000.00	خدمات أخرى
1042087.64	1021654.55	1001622.10	981982.46	962727.90	943850.88	925344.00	907200.00	القيمة المضافة
31039.14	37752.07	44802.85	52229.05	60072.36	64706.98	69856.56	135578.32	تكاليف الموظفين
27367.00	30407.77	33786.41	37540.46	41711.62	46346.25	51495.83	57217.59	تكاليف أخرى
3672.15	7344.29	11016.44	14688.59	18360.73	18360.73	18360.73	78360.73	تأمينات
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	نفقات أخرى
757155.90	757155.90	757155.90	757155.90	757155.90	757155.90	757155.90	757155.90	حقوق جمكية
1830282.68	1816562.51	1803580.86	1791367.40	1779956.15	1765713.76	1752356.46	1799934.22	إهلاكات
2166973.98	1811095.61	1488317.50	1195524.53	929878.09	692462.24	477243.54	222065.78	رسوم الاستغلال
108348.70	90554.78	74415.88	59776.23	46493.90	0.00	0.00	0.00	RBE
2058625.28	1720540.83	1413901.63	1135748.30	883384.18	692462.24	477243.54	222065.78	IFU
2815781.18	2477696.73	2171057.52	1892904.20	1640540.08	1449618.14	1234399.44	979221.68	النتيجة الصافية للإستغلال
14661218.96	11845437.78	9367741.06	7196683.53	5303779.33	3663239.25	2213621.11	979221.68	صافي التدفق النقدي
2007613.06	1766563.52	1547934.01	1349614.53	1251560.17	1183320.21	1078172.27	915160.45	التدفق النقدي المتراكم
								التدفق النقدي المحقق
								المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (06) .
								VAN
							3605761.24	

من خلال جدول حسابات النتائج التقديرية:

تحسب القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج المباع ومصاريف الخدمات، في حين نجد أن أعباء الإستغلال تتمثل في مجموع تكاليف الموظفين و التأمينات و النفقات الأخرى بالإضافة إلى الاهلاكات نتيجة الإستغلال الإجمالية هي الفرق بين القيمة المضافة وأعباء الاستغلال.

وتقدر نتيجة الاستغلال الصافية ب الفرق بين نتيجة الاجمالية للاستغلال والضريبة الجزافية الوحيدة (ifl). و تخضع هذه الأخيرة لضريبة جزافية وحيدة ابتداء من السنة الرابعة من عمر المشروع بحيث تقدر الضريبة في القطاع الصناعي ب 5 % أما النشاطات الأخرى ب 12%.

المطلب الثالث: المعايير المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية-دراسة حالة -

لقد اقتصرت الدراسة التي قامت بها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على استخدام معيار القيمة الحالية VAN من أجل تقييم المشروع دون الاستعانة بمختلف المعايير الأخرى، وإثراء الدراسة قمنا باستخدام معايير أخرى لا تستخدمها هيئات الدعم محل الدراسة مثل: مؤشر الربحية وفترة الاسترداد ومعدل العائد المحاسبى. ثم نقوم بمقارنة النتائج .

أولاً: تقييم المشروع باستخدام القيمة الحالية VAN

تتضمن طريقة صافي القيمة الحالية تعديل الوقت لجميع التدفقات النقدية عن طريق معامل الخصم وهو 07% حسب معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ويمكن حساب صافي القيمة الحالية بطريقتين هما:

أ_ الطريقة الأولى: تحسب بالصيغة الرياضية التالية:

$$VAN = \sum_{n=1}^{n=8} \frac{cfi}{(1+i)^n} - I_0$$

حيث: معامل الخصم $i = 0,07$ ، تكلفة الاستثمار المبدئي للمشروع $I_0 = 7494176,99$ وبالتالي:

$$\begin{aligned} VAN &= [979221,68(1 + 0,07)^{-1} + 1234399,44(1 + 0,07)^{-2} + \\ &1449618,14(1 + 0,07)^{-3} + 1640540,08(1 + 0,07)^{-4} + 1892904,20(1 + \\ &0,07)^{-5} + 2171057,52(1 + 0,07)^{-6} + 2477696,73(1 + 0,07)^{-7} + \\ &2815781,18(1 + 0,07)^{-8}] - 7494176,99 \end{aligned}$$

$$\text{VAN} = 3605761,24$$

ووفقا لهذه الطريقة يعتبر المشروع مقبولا ويمكن اتخاذ قرار تمويله ،مادام صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر ،أي أن هذا المشروع ذو جدوى مالية حيث أن تدفقاته النقدية خلال عمره الاقتصادي تغطي قيمة التكاليف الاستثمارية ،ولكن هذا المعيار لا يكفي لتقييم المشروع الاستثماري بل يجب الاستعانة

بمختلف المعايير الأخرى كما أشرنا إليها سابقاً، لأن كل معيار يمكن أن يوفر معلومة مهمة لمتخذ القرار.

ثانياً: تقييم المشروع باستخدام مؤشر الربحية IP

هو حاصل قسمة القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلية على إجمالي القيمة الحالية لصافي التدفقات الخارجية وهو بين ربحية المشروع حيث يستخدم عادة في عملية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية وبحسب كما يلي:

$$IP = \frac{\sum CFI}{I_0}$$

CFI: مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية.
بالتعويض نجد:

$$IP = \frac{11099938,22}{7494176,99}$$

$$IP = 1,48 > 1$$

أي أن IP أكبر من 1 : وهذا يدل على ربحية ومربودية المشروع الاستثماري وبالتالي فربحية دينار واحد مستثمر يحقق ربح صافي يقدر ب 0.48 دج.

ثالثاً: تقييم المشروع باستخدام معدل العائد المحاسبي TRC

يقيس هذا المعيار ربحية المشروع الاستثماري ،ويعتمد على مفهوم الربح المحاسبي وبحسب بالعلاقة الرياضية التالية:

$$TRC = \frac{1/n \sum_{i=1}^n CFNi}{I_0} \times 100$$

بالتعويض نجد:

$$TRC = \frac{\text{متوسط للتدفقات النقدية الصافية}}{\text{تكلفة الاستثمار}} \times 100$$

$$TRC = \frac{14661218.96 / 8}{7494176.99} \times 100$$

$$TRC = 24.45 \% > 7\%$$

يقدر العائد المحاسبي ب 24.45 % وهو أكبر من معدل الخصم المطبق المقدر ب 7 % وهو يدل على أن المشروع ناجح، وفي حالة المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية يفضل المشروع ذو معدل عائد محاسبي أكبر.

رابعاً: تقييم المشروع باستخدام فترة الإسترداد DR

بما أن صافي التدفقات النقدية غير متساوية طيلة العمر الاقتصادي للمشروع، سنقوم بحساب فترة الإسترداد المحينة بالزمن وتحسب كما يلي:

$$DR \rightarrow I_0 = \sum_{i=1}^{i \rightarrow DR} VAi$$

$$I_0 = VA_1 + VA_2 + \dots$$

$$7494176.99 = 915160.45 + 1078172.27 + 1183320.21 + 1251560.17 + \\ 1349614.53 + 1547934.01 + x$$

حيث : x يمثل جزء من عوائد العام 7

$$X = 7494176.99 - 7325761.64$$

$$X = 168415.35.$$

- حساب الفترة الزمنية: لدينا :

$$1766563.32 \longrightarrow 12 \text{ شهراً}$$

$$168415.35 \longrightarrow y$$

ومنه:

$$y = \frac{168415.35 \times 12}{1766563.32} = 0.095 \text{ شهراً}$$

بالتحويل نجد :

$$0.095 \times 30 = 2.85 \text{ يوماً} \approx 3 \text{ أيام.}$$

ومنه فترة الإسترداد هي : 6 سنوات كاملة و 3 أيام.

نلاحظ أن فترة إسترجاع التكاليف الإبتدائية للمشروع كانت خلال 6 سنوات الأولى و 3 أيام من عمر المشروع ، وهذا يعبر على قدرة المشروع على استرجاع قيمة رأس المال المستثمر خلال عمره الاقتصادي.

خامساً: النتائج من دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع

بعد عملية تقييم مشروع السراحة الصناعية باستخدام معايير التقييم من بينها صافي القيمة الحالية (VAN) المستخدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمعايير الأخرى التي إتبعناها (مؤشر الربحية IP) معدل العائد المحاسبي TRC و فترة الإسترداد DR) تبين لنا بوضوح أن كل المؤشرات تدل على أن القرار المتتخذ هو قبول هذا المشروع للتنفيذ.

وهذا باعتبار أن صافي القيمة الحالية كان موجباً بالإضافة إلى أن معدل العائد المحاسبي المتحصل عليه والمقدر ب 24.45% أكبر من معدل الخصم المطبق 7% كما أنه يلزم 06 سنوات كاملة و 03 أيام لاسترجاع قيمة الاستثمار وهي مدة مقبولة بالمقارنة مع العمر الاقتصادي (الافتراض) للمشروع

والمقدر ب 08 سنوات، زد على ذلك مشر الربحية والمقدر ب 1.48 يدل على أن كل 1 دينار مستثمر يحقق ربح صافي يقدر ب 0.48 دينار.

كما نلاحظ من جدول حسابات النتائج أن القيمة المضافة للمشروع في تزايد مستمر خلال السنوات 8 المدروسة حيث بلغت في السنة الأولى 2022000 دج لتبلغ في السنة الأخيرة 3997256.66 دج وهذا مؤشر إيجابي لعملية تسيير المشروع، وبالتالي يكون القرار النهائي هو قبول المشروع للتنفيذ.

المبحث الثالث: نموذج عن دراسة الجدوا الاقتصادية لمشروع ضمن مشاتل المؤسسات - ميلة -

في إطار دعم المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر العديد من الأجهزة والهيئات في سبيل النهوض بهذا القطاع ومن بينها مشتلة المؤسسات والتي بدورها تساهم في عملية إنجاح المشاريع الاستثمارية عن طريق مراقبة تامة للمشاريع الاستثمارية واحتضان وتطوير الأفكار الريادية.

المطلب الأول: لمحة تعريفية بالمشروع

يعد قطاع الانتاج في مجال المشروبات الغازية من المشاريع الرائدة في الولاية وهذا من خلال تجسيد الأفكار وتقديم الدعم على مستوى الاقتصاد الوطني وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مشروع قيد الدراسة .

أولاً: وصف المشروع

هذا المشروع عبارة عن إنتاج مشروب غازي يقع في ضواحي ولاية ميلة، حيث من المقرر أن يساهم هذا المشروع في تطوير المنطقة وذلك بتوفير نشاط تجاري خاص بإنتاج المشروبات الغازية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل مباشرة، ومحاولة تغطية الإستهلاك المحلي و الجهوي على الأقل في المدى القصير والمتوسط، كما يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الأرباح وإعادة إستثمارها، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير القطاع الإنتاجي والمحافظة على التطور الاقتصادي في المنطقة.

يعتبر هذا المشروع عنصرا ضروريا للإستهلاك الجزائري نظرا للحاجة إليه، وكذا للسعر المنخفض لمنتج مقارنة بأسعار البديل الأخرى كما أن البيئة التي يقام بها المشروع تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على زيادة عرض المنتج وهذا لتميزها بالأسواق المحلية القريبة وقربها من نقاط التبادل ما بين الولايات وحتى الجنوب إذ يعتبر النقطة الرئيسية لتسويق المنتج، وهذا ما يعني الجدوا التسويقية للمشروع، بالإضافة إلى ذلك أنه سيجهز كل الوسائل اللازمة لإنتاج المشروع. كل هذه المعطيات تؤدي بأن المشروع سيكون مجد ومل من الناحية الفنية لذا سيتم إستكمال عملية دراسة الجدوا المالية وتقييمها للمشروع .

ثانياً: الدراسة التقنية

- 1- مخطط الأعمال للمشروع الاستثماري المحاضن ضمن مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة -
 - إسم الشركة: /
 - النشاط : وحدة إنتاج المشروبات الغازية.
 - الشكل القانوني للشركة: URL شركة مسؤولة محدودة ذات الشخص الواحد.
 - العنوان: تاجنانت
 - الهاتف/ الفاكس: /

- رقم التسجيل في السجل التجاري: /

- تاريخ الإنتاج: /

- الشخص المسؤول عن الملف: حاضنة الأعمال - محضنة ميلة-

المطلب الثاني: القوائم المالية التقديرية للمشروع

من أجل إعداد القوائم المالية والتقديرية للمشروع الاستثماري تقوم مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة - بما يلي:

أولاً: تقدیر ایرادات وتكلیف المشروع:

تم تقدر ایرادات وتكلیف المشروع على أساس 8 سنوات كعمر إفتراضي للمشروع.

1-إيرادات السنة المتوقعة (رقم الأعمال المتوقع):

من خلال دراسة تقديرية للسوق تبين أن رقم الأعمال لهذا المشروع في الأشهر الأولى من إنطلاقه هو ما يوضحه الجدول الموالي:

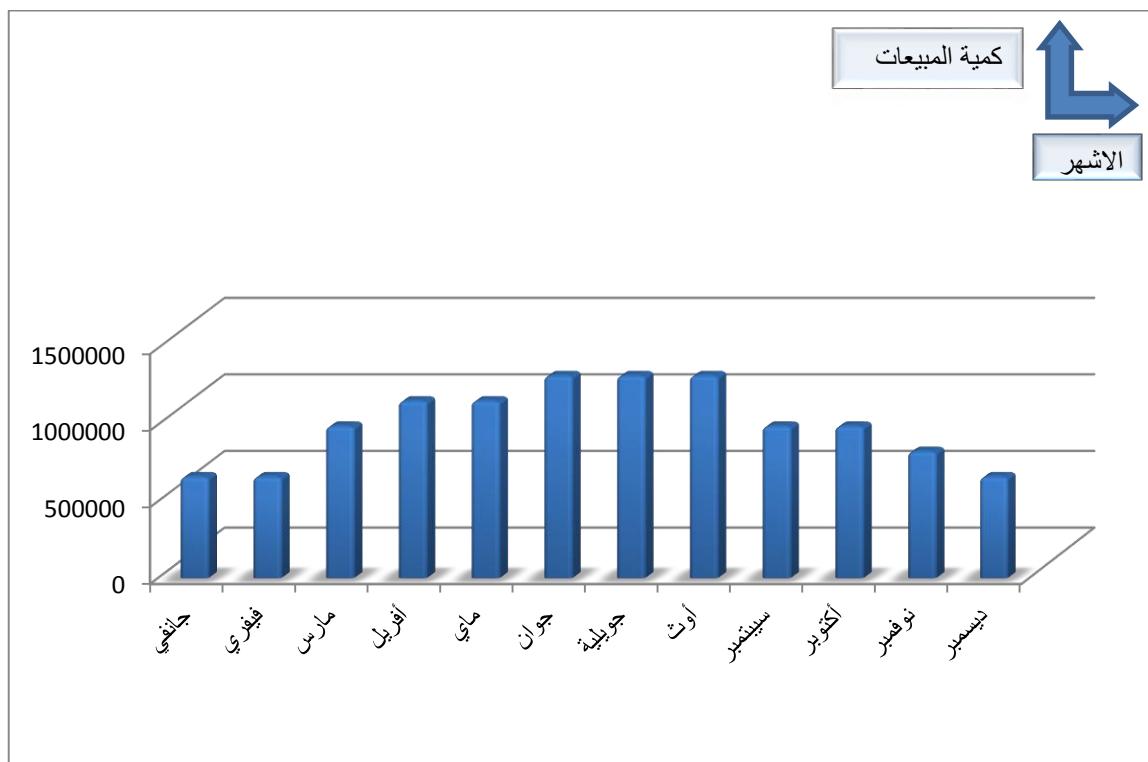
الجدول رقم(17): إيرادات المتوقعة للسنة الأولى من بداية المشروع

المجموع	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوّل	جويلية	يونان	ماي	أغسطس	مارس	فيفري	جانفي	الخدمات / الأشهر	
													الكمية	مشروب غازي
365000	20000	25000	30000	30000	40000	40000	40000	35000	35000	30000	20000	20000		
33.00	33.00	33.00	33.00	33.00	33.00	33.00	33.00	33.00	33.00	33.00	33.00	33.00	ht	السعر
12045000	660000	825000	990000	990000	1320000	1320000	1320000	1155000	1155000	990000	60000	660000		النتيجة
12045000	660000	825000	990000	990000	1320000	1320000	1320000	1155000	1155000	990000	60000	660000		المجموع
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		خسائر على رقم الأعمال
12045000	660000	825000	990000	990000	1320000	1320000	1320000	1155000	1155000	990000	60000	660000		النتيجة العامة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم (08).

بالاعتماد على الجدول رقم (17) تمكننا من رسم الأعمدة البيانية لتطور كمية المبيعات (مشروب غازي) خلال أشهر السنة.

الشكل (06): أعمدة بيانية لتطور كمية المبيعات خلال الأشهر.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (17).

من خلال الجدول رقم (17) والأعمدة البيانية نلاحظ أن:

تمثل الأعمدة البيانية كمية الانتاج (مبيعات) بدلاًلة أشهر السنة حيث نلاحظ أن كمية المبيعات في الأشهر الأولى من السنة (من شهر جانفي إلى شهر مارس) مبيعات منخفضة نظراً لقلة الطلب والاستهلاك، وتتزايـد كمية الإنتاج في الأشهر الموالية خاصة في فصل الصيف (جوان وجوبيـلة أوـت) وهذا راجع إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي الزيادة في وتيرة الإنتاج أما في الأشهر الأخيرة من السنة تتحـصـنـ المـبيـعـات بـسـبـبـ نـقـصـ الـطـلـبـ عـلـيـهـ.

2- التكاليف الاستثمارية:

قدرـتـ قيمةـ التـكـالـيفـ الـاستـثـمارـيـةـ الـاجـمـالـيـةـ لـلـمـشـرـوـعـ بـ 8543700,84ـ دـجـ،ـ وـهـيـ تـشـمـلـ كـلـ مـنـ النـفـقـاتـ الثـابـتـةـ وـ النـفـقـاتـ الـمـتـغـيـرـةـ.

يـتمـ إـحـتضـانـ الـمـشـرـوـعـ مـنـ طـرـفـ مـشـتـلـةـ الـمـؤـسـسـاتـ حـيـثـ تـعـمـلـ عـلـىـ تـولـيـ مـخـتـلـفـ الإـجـرـاءـاتـ الـلـازـمـةـ كـإـجـرـاءـاتـ تـموـلـ الـمـشـرـوـعـ فـيـ إـطـارـ الـوـكـالـةـ الـوـطـنـيـةـ لـدـعـمـ وـتـمـيـةـ الـمـقاـولـاتـيـةـ وـكـالـةـ مـيـلـةـ عـلـىـ أـنـ صـيـغـ التـموـلـ سـتـكونـ ثـلـاثـيـةـ.

أ- الهيكل التمويلي للمشروع:

هذا الجدول يبين تمويل المشروع ومقدار كل منها، وقد تم تمويل إجمالي التكاليف الاستثمارية من خلال عدة مصادر مختلفة تتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): هيكل الاستثمار للمشروع

النسبة	المبلغ	مساهمات المشروع
12 %	1.025.244,10	المساهمة الشخصية
18 %	1.537.866,15	ANADE
70 %	5.980.590,59	القروض البنكية
100 %	8.543.700,84	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أنه بعد إحتضان المشروع وتوجهه إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية نلاحظ أن نسبة المساهمات الشخصية تقدر ب 12 بالمئة، في حين نسبة مساهمة الوكالة 18 بالمئة من المبلغ الإجمالي، أما النسبة المتبقية فيقدمها البنك والتي تقدر ب 70 بالمئة.

ثانياً: إهلاك القرض البنكي

عند تسديد القرض يستفاد صاحب المشروع من تخفيض في نسبة فائدة القرض البنكي بنسبة 5,5 بالمئة باعتبار المشروع ينتمي إلى أحد القطاعات ذات الأولوية، وقد تم التسديد خلال 8 سنوات ابتداء من السنة الرابعة بأقساط متساوية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): إهلاك القرض البنكي

السنوات	مبلغ القرض	رأس المال ابتدائي (المبلغ المدفوع)	المبلغ المتبقى
السنة 1	5980590,59	-	5980590,59
السنة 2	5980590,59	-	5980590,59
السنة 3	5980590,59	-	5980590,59
السنة 4	5980590,59	1196118,12	4784472,59
السنة 5	5980590,59	1196118,12	3588354,35
السنة 6	5980590,59	1196118,12	2392236,24
السنة 7	5980590,59	1196118,12	1196118,12
السنة 8	5980590,59	1196118,12	00,00
المجموع	5980590,59	-	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (12).

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه عند تسديد القرض البنكي من طرف المستثمر فإن البنك يمنح مدة زمنية تقدر ب 3 سنوات عن بداية النشاط، أي في هذه الفترة لا يسدد أي مبلغ، وتبدأ فترة السداد في السنة الرابعة من بداية النشاط إذ يتم تقسيم القرض إلى أقساط متساوية تقدر ب 1196118,59 دج وتدفع في أوقات محددة أيضا حتى يسدد القرض كاملا في السنة الثامنة من عمر المشروع.

ثالثاً: القرض الخاص بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

إسقاط صاحب المشروع من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مبلغ قدر ب 15377866.15 دج وعند تسديد هذا القرض يستفدى صاحب المشروع من مدة زمنية تقدر ب 5 سنوات من أجل تسديد المبلغ المقترض على أقساط ويتم ذلك وفقا للجدول المواري:

الجدول رقم (20): أقساط القرض الخاص ب ANADE

السنوات	رأس المال الأولى	القسط الأولي	المبلغ المتبقى
السنة 1	1537866.15	307573.23	1230292.92
السنة 2	1230292.92	307573.23	922719.69
السنة 3	922719.69	307573.23	615146.46
السنة 4	615146.46	307573.23	307573.23
السنة 5	307573.23	15537866.15	00.00
المجموع		1537866.15	1537866.15

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (12).

نلاحظ من الجدول أن أقساط القرض الخاص ب ANADE تقسم على خمس سنوات وقيمة كل قسط تقدر ب 307573,23 دج، على أن يتم سحب هذا المبلغ من المبلغ الإجمالي للقرض في كل سنة من السداد حتى يتم السداد الكلي للقرض.

رابعاً: المصارييف المتوقعة : تتمثل هذه النفقات في:

1-النفقات المتغيرة : وتشمل كل من: المواد الأولية والموردين و تكاليف الموظفين سيتم التوضيح في الجدول رقم 21.

2-النفقات الثابتة: وتشمل مصارييف الخدمات وتكاليف متعددة والتي تتمثل في: التأجير ، الصيانة الدراسات العمولات والتأمين وخدمات أخرى بالإضافة إلى الضرائب والرسوم وهذا ما سيوضحه الجدول رقم 22 .

الجدول رقم (21) : النفقات المتغيرة (رسوم الاستغلال) .

المجموع		ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوّل	جويليا	يونيو	ماي	أفريل	الأشهر
/											
525600.00	28800.00	36000.00	43200.00	43200.00	57600.00	57600.00	57600.00	50400.00	50400.00	سكر	مواد اولية
193450.00	10600.00	13250.00	15900.00	15900.00	21200.00	21200.00	21200.00	18550.00	18550.00	aspartame	
116800.00	6400.00	8000.00	9600.00	9600.00	12800.00	12800.00	12800.00	11200.00	11200.00	lacesufame	
21900.00	1200.00	1500.00	1800.00	1800.00	2400.00	2400.00	2400.00	2100.00	2100.00	مواد حافظة	
5475.00	300.00	375.00	450.00	450.00	600.00	600.00	600.00	525.00	525.00	ملون	
452600.00	24800.00	31000.00	37200.00	37200.00	49600.00	49600.00	49600.00	43400.00	43400.00	ذوق	
350400.00	19200.00	24000.00	28800.00	28800.00	38400.00	38400.00	38400.00	33600.00	33600.00	غاز	
1666225.00	91300	114125	136950	136950	18600	182600	182600	159775	159775	المجموع الاول	
2737500	150000	187500	225000	225000	300000	300000	300000	262500	262500	قارورة	الموردين
438000	24000	30000	36000	36000	48000	48000	28000	42000	42000	قفل	
255500	14000	17500	21000	21000	28000	28000	28000	24500	24500	ticks تذاكر	
667950	36600	45750	54900	54900	73200	73200	73200	64050	64050	تغليف	
4098950	224600	280750	336900	336900	449200	449200	449200	393050	393050	المجموع الثاني	
5765175	315900	394875	473850	473850	631800	631800	631800	552825	552825	المجموع الكلي	
2808000	234000	234000	234000	234000	234000	234000	234000	234000	234000	تكاليف الراتب	الموظفين
730080	60840	60840	60840	60840	60840	60840	60840	60840	60840	المساهمات	
3538080	294840	294840	294840	294840	294840	294840	294840	294840	294840	المجموع	
9303255	610740	689715	768690	768690	926640	926640	926640	847665	847665	اجمالي التكاليف المتغيرة	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (07)

الجدول رقم (22): التكاليف الثابتة

الأشهر	/	ماي	يونيو	июнь	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
الخدمات الخارجية الأخرى	الدراسات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10000.00
	رسوم كاتب العدل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9000.00
	حقوق التسجيل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	50000.00
	حقوق العضوية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1000.00
	المجموع	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	70000.00
	التأجير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	50000.00
	صيانة ومندوب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	40000.00
	التأمينات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	124380.42
	خدمات أخرى	6500.00	-	-	7000.00	-	-	6500.00	-	-	26000.00
	المجموع	6500.00	-	-	7000.00	-	-	6500.00	-	-	240380.42
تكاليف متعددة	رواتب المرجو	50000	50000	50000	50000	50000	50000	50000	50000	50000	600000
	CASNOS										34200
	المجموع	50000	50000	50000	50000	50000	50000	50000	50000	50000	634200
	TAP	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	IBS	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الضرائب والرسوم	IRG	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	رسوم جمركية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	المجموع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التكاليف الثابتة											944580.42
التكلفة الإجمالية											10247835.42

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (07).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21): كون الإيرادات المتغيرة تتمثل في المواد الأولية و الموردين وكذلك تكاليف الموظفين، إذ نلاحظ أن كمية المواد الأولية في تزايد مستمر تقريبا كل ثلاثة أشهر حيث تقدر النفقات في الشهر الأول ب 159775 دج وتزايد بنسبة معينة لتصل إلى 136950 دج، لتخفض بعدها إلى 91300 دج في شهر ديسمبر. حيث بلغ إجمالي تكاليف المواد الأولية ب 1666225 دج.

أما بالنسبة لتكاليف الموردين فهي في تزايد مستمر إلى غاية الأشهر الأخيرة لتخفض إلى 224600 دج في شهر ديسمبر، وتقدر التكاليف الإجمالية للموردين ب 4098950 دج. أما التكاليف الخاصة بالموظفين فتبقى ثابتة خلال السنة وتقدر مجموع هذه التكاليف ب 3538080 دج، في حين إجمالي التكاليف المتغيرة خلال السنة تقدر ب: 9303255 دج.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22): التكاليف الثابتة تتمثل في الخدمات الأخرى مثل الغاز والكهرباء والماء إذ تقدر التكاليف السنوية ب 26000 دج بالإضافة إلى التكاليف المتغيرة وكذا الضرائب والرسوم المغفات منها. في حين التكاليف الإجمالية السنوية الثابتة ب 944580.42 دج. أما النفقات الكلية فهي عبارة عن مجموع النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة والتي تقدر ب 10247835.42 دج.

من خلال الجداول السابقتين نجد أن مجموع التكاليف الثابتة والمتحركة يعبر عن التكلفة الكلية ومن هنا مكن المشتمر تحديد مبلغ بيع القارورة الواحدة من المشروب الغازي وهذا بالنظر إلى تحليم التكاليف الخاصة به وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي رقم (23):

الجدول رقم (23): تحليل التكلفة المتغيرة والثابتة للمشروع.

مشروع غازي				
التكليف	/	القيمة HT	الكمية Q	القيمة / الكمية
المتغير	مواد المستهلكة	1666225.00	365000	4.57
	إمدادات المستهلكة	4098950.00	365000	11.23
	البضائع المستهلكة	-	365000	-
	تكليف الموظفين	3538080.00	365000	9.69
	مجموع التكاليف المتغيرة	9303255.00	365000	25.49
الثابتة	الخدمات	240380.42	365000	0.66
	التكليف الأولية	70000	365000	0.19
	التكليف المتنوعة	634200	365000	1.74
	ضرائب ورسوم	-	365000	-
	إهلاك الدين	805000.00	365000	2.21
	مجموع التكاليف الثابتة	1749580.42	365000	4.79
	التكليف الكلية	11052835.42	365000	30.28

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم (09).

من الملاحظ أن تحليل التكاليف الثابتة والمتحركة لا بد منها كونها تعبر عن السعر الذي سوف يتم بيع القارورة الواحدة من المشروع الغازي والتي تم تقديرها ب 30.28 دج، أي لا يمكن لصاحب المشروع بيعها بأقل من هذا الثمن. ومن هذا المنطلق يستطيع تقدير الإيرادات التي سوف يحصل عليها في المستقبل مع تطوير الإنتاج.

خامساً: الميزانية الافتتاحية

نظم الوضع المالي للمشروع عند إنطلاقته المشروع وكذلك بيان مصادر الأموال المتاحة (الخصوم) واستخدامات هذه الأموال (الأصول)، وهي تتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): الميزانية الافتتاحية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
1025244.10	الأموال الخاصة		الاستثمارات
	ديون استثمار	50000	التأجير
5980590.59	قروض بنكية	8050000.00	أدوات
1537866.15	قروض أخرى	124380.42	التأمينات
		319320.42	القوى العاملة
8543700.84	مجموع الخصوم	8543700.84	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (08) و (11).

بالاعتماد على الجدول رقم (22) نلاحظ أن: مجموع الأصول والخصوم قدر ب 8543700.84 إذ تقدر نسبة الأموال الخاصة ب 12 بالمئة من مجموع الخصوم بالإضافة إلى قروض بنكية تقدر ب 5980590.59 دج و قروض أخرى تقدر ب 1537866.15 دج. أما فيما يخص الأصول فتمثلت في الاستثمارات التي تضم كل من التأجير و الأدوات والتأمينات وأخيراً القوى العاملة.

سادساً: الميزانية المحاسبية للمشروع

تعتبر قائمة من القوائم المالية والتي تظهر الوضعية المالية للمشروع أو المؤسسة والتي سوف نتطرق إليها في الجدول المواري:

الجدول رقم (25): المازنية المحاسبية (الأصول)

2023			2022			2021			البيان
الصافي	الإهلاك	الخام	الصافي	الإهلاك	الخام	الصافي	الإهلاك	الخام	
									أصول غير ثابتة
									ثبيبات عينية
									ثبيبات غير عينية
									الأراضي
									أعمال البناء (البنيايات)
7245000	805000	8050000	7245000	805000	8050000	7245000	805000	8050000	ثبيبات العينية الأخرى
									امتيازات الأصول الثابتة
50000		50000	50000		50000	50000		50000	القروض والأصول المالية غير متدولة الأخرى
7295000	805000	8100000	7295000	805000	8100000	7295000	805000	8100000	مجموع الأصول غير متدولة
									الأصول المتدولة
									المخزونات
1529500		1529500	1529500		1529500	1529500		1529500	الضرائب المماثلة
3266955.72		3266955.72	2012002.23		2012002.23	711365.42		711365.42	الخزينة
4796455.72		4796455.72	3541502.23		3541502.23	2240865.42		2240865.42	مجموع الأصول المتدولة
12091455.72	805000	12896455.72	108364502.23	805000	11641502.23	9535865.42	805000	10340865.42	مجموع الأصول العامة (الكلية)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (13).

الجدول رقم (26): الميزانية المحاسبية (الخصوم)

البيان	2021	2022	2023
أموال خاصة			
رأس المال الخاص			
رأس المال المصدر		1025244.10	1025244.10
النتيجة الصافية - النتيجة الصافية للمجموعة(01)	922164.58	1290636.81	1254953.49
حقوق الملكية الأخرى- الأرباح المحتجزة		922164.58	2282801.39
المجموع(01)	2017408.68	3308045.49	4562998.98
خصوم غير جارية			
فروض وديون مالية		5980590.59	5980590.59
الضرائب (المؤجلة والمخصصة)		-	-
الديون غير متداولة الأخرى	1537899.15	1537899.15	1537899.15
المجموع(02)	7518456.74	7518456.73	7518456.739
خصوم جارية (متداولة)		-	-
الموردون والحسابات المماثلة		-	-
الضرائب		-	10000
المجموع(03)		-	10000
مجموع الخصوم الكلية (عامة) (3)+(2)+(1)	9535865.42	10836502.23	12091455.72

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (13).

نلاحظ من الجدول الذي يمثل مجموع الأصول (الأصول المتداولة والأصول الغير جارية) أن مجموع الأصول الجارية هي مجموع التثبيتات العينية والتي تظم التثبيتات العينية الأخرى والقروض وكذلك الأصول المالية الغير جارية الأخرى وتعطى ب: $50000 + 7245000 = 7295000$ دج.

بالنسبة للأصول المتداولة تمثل مجموع كل من الضرائب وما مالها وحساب الخزينة يقدر ب: 2240865,42 دج. وبالتالي مجموع الأصول الكلية الصافية هو مجموع كل من الأصول المتداولة الصافية ومجموع الأصول الغير متداولة الصافية وتقدر ب: 9535865,42 دج. وبنفس الطريقة نجد مجموع الأصول الكلية للسنوات 2022 و 2023.

يبين الجدول رقم (26) خصوم في الميزانية المحاسبية إذ تمثل الأموال الخاصة (رأس المال المصدر) التي كون تحت تصرف المؤسسة في إطار قانوني وتقدر ب 1025244,10 دج، تزداد قيمة هذه الأموال الخاصة في السنوات المowالية.

إجمالي الخصوم الغير جارية تتمثل في مجموع القروض والديون المالية وكذلك الديون المتداولة الأخرى وقدرت هذه الأخيرة ب 7518456,74 دج، أما إجمالي الخصوم في الميزانية المحاسبية قدر ب 10000 دج نتيجة للضرائب في سنة 2022. إجمالي الخصوم الكلية في الميزانية المحاسبية هي مجموع كل من الأموال الخاصة والخصوم الغير جارية إضافة إلى الخصوم الجارية حيث قدرت سنة 2021 ب 9535865,42 دج. وتجدر الإشارة إلى أنها في سنتي 2022 و 2023 ارتفعت لتبلغ القيمتين 10836502,23 دج و 1091455,72 دج على التوالي وهذا راجع لفرض الضرائب والتي تقدر ب 10000 دج.

سابعاً: توقعات السيولة

تقوم المؤسسة بتقدير السيولة الموجودة على مستوى الصندوق وهذا من خلال من أجل تغطية إحتياجاتها وتقدير الأرباح والجدول المowالي يفصل توقعات السيولة الخاصة بالمشروع:

جدول رقم (26): توقعات السيولة

الأشهر														رقم الاعمال	
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوّل	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	الأشهر	الأشهر		
660000	825000	990000	990000	1320000	1320000	1320000	1155000	1155000	990000	66000	66000	66000	66000	نفقات التشغيل	
617240	739715	818690	825690	976640	976640	983140	897665	897665	824690	660740	979320.42				الفائض أو العجز الشهري السابق
42760	85285	171310	164310	343360	343360	336860	257335	257335	165310	- 740.00	-319320.42				الفائض أو العجز في الشهر السابق
256595	335620	507670	686720	680220	594195	514670	422645	164570	-320060.42	-319320.42	-				الفائض أو العجز المتراكم
299355	420905	678980	851030	1023580	937555	851530	679980	421905	-154750.42	-320060.42	-319320.42				

319320,42 BFR

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (10).

من خلال الجدول(27): نلاحظ أن مشروع إنتاج المشروعات الغازية رقم أعماله (مدخلات) منخفض خلال 03 أشهر من فصل الشتاء(ديسمبر، جانفي، فيفري) وهذا راجع لقلة الطلب على المنتج في الفصل. أما في الأشهر المولالية فيرتفع رقم الأعمال ابتداء من شهر مارس إلى غاية شهر أوت وهذا راجع لطلب المتزايد وزيادة الاستهلاك، ثم يعود مرة أخرى إلى الإنخفاض في شهر سبتمبر. يعبر الفائض أو العجز الشهري عن زيادة أو إنخفاض في السيولة ويعبر عنه بـ: المبيعات مطروح منها نفقات التشغيل.

إحتياج إلى رأس المال العامل(BFR): هو الرأس المال اللازم لضمان تغطية الإحتياج من رأس المال العامل المتوسط للإستغلال وأخذ بعين الاعتبار التفاوت الزمني والمدخلات والمدفوعات النقدية ويقدر بـ: BFR 319320,42 دج.

ثامناً: ربحية المشروع

لتقدير ربحية المشروع نفصلها في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): ربحية المشروع

مشروع غازي		
رقم الأعمال	12045000,00	% 100
تكليف متغيرة	9303255,00	% 77,24
هامش عن التكلفة المتغيرة	2741745,00	%22,76
تكليف ثابتة	944580,42	%7,84
النتيجة	1797164,58	%14,92

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(17).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التكاليف المتغيرة بالنسبة لرقم الأعمال الشركة تقدر بـ77,24% وهي أكبر نسبة. حيث تقدر هامش التكلفة المتغيرة بالفرق بين رقم الأعمال والتكليف المتغيرة وتقدر بـ2741745% من رقم الأعمال فبخصوص هذه التكاليف الثابتة من هامش التكلفة المتغيرة حصل صاحب المشروع على نسبة أرباح فعلية من مشروعه والتي تقدر بـ14,92% أي بمبلغ: 1797164,58 دج.

وتمثل نقطة التعادل SR: مبلغ أو الحالة التي يكون فيها صاحب المشروع موازن بين الإنتاج والبيع أي مخصصات الإنتاج(التكليف) والمدخلات (سعر البيع) وتقدر بـ: 4149718,94 دج.

أما فيما يخص نقاط الضعف الخاصة بالمشروع فقد يواجه صاحب المشروع مخاطر في سعر المنتوج حيث يحدد سعر أقل من سعر التكلفة الكلية وفي هذه الحالة لا يغطي النفقات الأخرى وهي بمثابة خسارة لصاحب المشروع. وكذا نقطة التعادل في الكميات التي تعبّر عن نقطة التعادل SR قسمة سعر بيع الوحدة الواحدة والتي تقدر بـ: 1012,13 دج في هذه الحالة لا يتحقق صاحب المشروع لا ربح ولا خسارة.

تاسعاً: جدول حسابات النتائج

البيان	2021	2022	2023
المبيعات والمنتجات المساعدة	12045000	12647250	13249500
انتاج مثبت			
تغيرات مخزونات الانتاج			
إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية	12045000	12647250	13249500
المشتريات المستهلكة	-5765175	-6053433,75	-665877,13
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	-310380,42	-325899,44	-358489,39
استهلاك السنة المالية	-6075555,42	-6379333,19	-7017266,51
القيمة المضافة للاستغلال	596944,58	6267916,81	6232233,49
أعباء المستخدمين	-3408000	-3408000	-3408000
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-764280	-764280	-764280
الفائض الإجمالي للاستغلال	1797164,58	2095636,81	2059953,49
النفقات العملية الأخرى			
المنتجات العملية الأخرى			
الاھتالک والمخصصات وخسائر انخفاض القيمة	-805000,00	-805000,00	- 805000,00
خسائر انخفاض القيمة والمؤونات			
النتيجة العملية	992164,58	1290636,81	1254953,94
منتجات مالية			
نفقات مالية			
النتيجة المالية	00	00	00
النتيجة العادلة قبل الضريبة	992164,58	992164,58	992164,58
الضرائب المحققة على النتائج العادلة (IBS)			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادلة			

13249500,00	12647250,00	12045000,00	إجمالي الدخل من الأنشطة العادية
-11994546,51	-11356613,19	- 11052835,42	إجمالي نفقات الأنشطة العادية
1254953,49	1290636,81	993164,58	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
00	00	00	نتيجة الأنشطة غير عادية
1254953,49	1290636,81	1290636,81	نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (14).

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج ما يلي:

رقم الأعمال التقديرى للسنوات الثلاث(2021,2022,2023) ثابت ويقدر ب12045000 دج؛

إنتاج السنة المالية ويعبر عن المبيعات والمنتجات المساعدة التي يستخدمها المشروع وتقدر ب12045000 دج. استهلاك السنة المالية والذي يضم كل من المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى وتقدر ب(6075555,42). القيمة المضافة للاستغلال وهي تعبر عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكها وتقدر ب596944,58 دج؛

الفائض الإجمالي للاستغلال ويمثل الفرق بين القيمة المضافة للاستغلال وأعباء المستخدمين وضرائب والرسوم والمقدرة ب1797164,58 دج. النتيجة العملياتية هي العمليات التي تدخل في إطار النشاط العادي للمشروع ويمكن ايجادها بالفرق بين الفائض الإجمالي للاستغلال ومختلف الاسترجاعات على خسائر القيمة تقدر ب992164,58 دج. النتيجة المالية: معدومة نتيجة لعدم اعتماد المشروع على منتجات ونفقات مالية. النتيجة العادية قبل الضريبة تعبر عن مجموع النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، وبما أن النتيجة المالية تساوي الصفر فإن النتيجة العادية قبل الضريبة هي نفسها النتيجة العملياتية؛ النتيجة الصافية للأنشطة العادية وتعبر عن المجموع بين إجمالي الدخل من الأنشطة العادية وإجمالي نفقات الأنشطة العادية، وتقدر ب992164,58 دج. نتيجة السنة المالية وتعبر عن الفرق بين النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الأنشطة غير عادية وتقدر ب992164,58 دج وهي نفسها النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

المطلب الثالث: المعايير المستخدمة في تقييم المشروع الاستثماري ضمن مشتلة المؤسسات

لمشتلة المؤسسات دور كبير في نجاح المشروع حيث تقوم بتقديم الدعم المادي والمعنوي لأصحاب المشاريع الاستثمارية من خلال توفير الخدمات الضرورية واللازمة لإقامة المشروع والمرافقة وتوجيه المشروع نحو التطور والنجاح. ومن خلال هذه الدراسة التطبيقية استخلصنا أنه على مستوى مشتلة المؤسسات - محضنة ميلة - أنها لا تقوم بعملية تقييم للمشروع الاستثماري بل تدعم وتطور الأفكار الابتكارية وتسهل إجراءات اللازمة لتطبيقها على أرض الواقع، وكذا الحسابات المعتمدة في النشاط.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشتلة المؤسسات فرع ولاية ميلة والتعرف على قوانينها ومهامها ونوعية المشاريع الاستثمارية التي تمولها وترافقها وتحتضنها ومكونات دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع الاستثمارية، وكذا استعراض حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية ودعمها هذا من جهة ومن جهة أخرى قمنا كذلك باستعراض نشاطات مشتلة المؤسسات في مجال الدعم والمرافقنة للمشاريع الاستثمارية من مجرد فكرة إلى غاية تجسيد مشروع ناجح على أرض الواقع واحتضانه.

كل هذا من خلال دراسة ميدانية في فرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية ميلة واستعراض جدوى اقتصادية لمشروع استثماري ممول في إطار صيغة التمويل الثلاثي، وكذلك مشتلة المؤسسات بتاجانت عبر احتضانها لمشروع استثماري وتقديم كل الدعم والمرافقنة لإنجاحه.

خاتمة

خاتمة :

تعتبر المشاريع الاستثمارية من بين الأدوات الفاعلة في تعبئة وتجيئه عناصر الانتاج الازمة والكافية للانتقال من الركود إلى التطور والتنمية الاقتصادية، فللمشاريع الاستثمارية دور كبير بالنسبة للإقتصاد الوطني بصفة عامة وبالنسبة للوحدات الاقتصادية بصفة خاصة. ونظراً لأهمية المشاريع الاستثمارية وتأثيرها على حجم الدخل الوطني الأمر الذي يتطلب بضرورة السعي إلى التقليل من نسبة فشلها وهذا بضرورة إخضاعها لدراسات الجدوى قبل تنفيذها وتشغيلها.

تسمح دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية بالتحديد القبلي لإمكانية النجاح والقدرة على مواجهة المخاطر المختلفة وتقدير الربحية المبدئية المتوقعة للمشروع قبل البدء في تنفيذه، وكذلك معرفة الظروف التي سيسود فيها هذا المشروع (حالة المخاطرة، حالة عدم التأكيد وحالة التأكيد). فالخوض في مجال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية يستوجب دراسة دقة لكل حالات المشاكل التي من الممكن أن تواجه متخذ قرار الاستثمار في المستقبل، ومن خلال هذه الدراسة الشاملة تتمكن الصاحب القرار من تنفيذ المشروع وقبول تطبيقه على أرض الواقع.

فمن أجل هذا خصصت الدولة هيئات ومؤسسات داعمة للمشاريع الاستثمارية سواء من الناحية المالية التي تقدم قروض لأجل معين أو تقنية كون هيئات الدعم والمراقبة تقوم بدراسة تقديرية لجدوى المشروع الاستثماري. لدى أضخم من الضرورة إعطاء أهمية بالغة لدراسة الجدوى الاقتصادية لدى هيئات الدعم محل الدراسة كونها تعد وسيلة تساعد على اتخاذ القرارات الصائبة، مما يسمح باستثمارية المشروع الاستثماري وتحقيق الكفاءة في عمل هيئات الدعم والفعالية الاقتصادية والقدرة على استخدام الأمثل للموارد المتاحة.

ولقد حاولنا في هذا البحث إبراز أثر دراسة الجدوى الاقتصادية لدى هيئات الدعم والمراقبة على نجاح المشاريع الاستثمارية.

أولاً : نتائج الدراسة :

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج إنطلاقاً من الدراسة النظرية أو التطبيقية وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج :

1- نتائج الجانب النظري :

- يعد المشروع الاستثماري مجموعة متتالية من الأنشطة التي تعمل على مزج العوامل المادية والموارد البشرية لتكوين كيان اقتصادي متميز موجه لتحقيق أهداف مسطرة خلال عمره الافتراضي؛
- يتوقف اتخاذ القرار الاستثماري على التقييم الجيد للمشروع؛

- نقام المشاريع الاستثمارية لتحقيق جملة من الأهداف، تختلف من المشروع الخاص الذي يسعى إلى تعظيم الأرباح في إطار المصلحة الذاتية، عن المشروع العام الذي يسعى إلى تحقيق المنفعة العامة ويشتركان في سعيهما لتحقيق المصلحة أو لتحقيق الكفاءة العالية في الأداء في إطار المسؤولية الاجتماعية؛
- الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري هي منهجية علمية تتم من خلال مراحل متتابعة، تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والأسس التي تسمح بتحديد إمكانية تنفيذ المشروع من عدمه؛
- ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية راجع نتيجة لمجموعة من الصعوبات منها ما يتعلق بدراسة الجدوى الاقتصادية نفسها وأساليب إعدادها؛
- يتم تقييم المشروعات الاستثمارية في حالات التأكيد وعدم التأكيد وحالة المخاطرة باستخدام جملة من المعايير والأساليب تسهل على المستثمر اتخاذ القرار.

2- نتائج الجانب التطبيقي:

- استناداً على نتائج التحليل الإحصائي وإختبار فرضيات الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :
- زيادة التنمية الاقتصادية في الولاية وهذا من خلال تعطية الإنتاج المحلي وتوفير مناصب شغل وبالتالي محاربة البطالة؛
 - تقوم هيئات الدعم والمراقبة (ANADE و مشتلة المؤسسات) بدراسة جدوى أولية وتقدير للمشروع الاستثماري وكذا وضع توقعات مستقبلية بشأن الوضع المالي للمؤسسة وتقدير رقم الأعمال؛
 - إحتضان مشتلة المؤسسات لفكرة المشروع تساهم إلى حد كبير في التقليل من المجهودات والعراقيل المصاحبة لإنشاء المشروع الاستثماري؛
 - مولت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مختلف القطاعات سواء الفلاحية أو الصناعية أو قطاع الخدمات وقطاع الحرف بشكل كبير وهذا راجع إلى إهتمام الشباب المستفيدين من هذا القطاعات.

ثانياً: اختيار صحة الفرضيات:

- 1- من بين الطرق والأساليب المستخدمة لتقييم المشاريع الاستثمارية طريقة فترة الاسترداد(DR)، أسلوب صافي القيمة الحالية(VAN)، أسلوب معدل العائد المحاسبي(TRC) و مؤشر الربحية (IP). تساعد على اتخاذ قرار استثماري رشيد؛
- 2- تساهم هيئات الدعم والمراقبة في تشجيع المشاريع الاستثمارية وترقيتها عن طريق توفير المتطلبات الضرورية لتنمية وترقية المشاريع الاستثمارية من خلال امدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لمواجهة الصعوبات.

3- نعم تساهم هيئات الدعم والمرافقه (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومشتلة المؤسسات - ميلة) على نجاح المشاريع الاستثمارية من خلال تقديم المساعدة المادية والمعنوية لأصحاب المشاريع.

ثالثاً: التوصيات والاقتراحات

- يجب الاعتماد على دوبي الاختصاص من أجل تقييم المشاريع واتخاذ قرارات رشيدة؛
- لابد من توفر المعطيات والبيانات اللازمة لأصحاب المشاريع تساعدهم على اعداد دراسة الجدوى للمشروعات المقترحة؛
- عدم الاعتماد على معيار وحيد فقط في تقييم المشروعات الاستثمارية ودعم عملية اتخاذ القرار والاستفادة من التحليلات الاحصائية لمعالجة المخاطرة وعدم التأكيد، كل هذا لأجل نجاح المشاريع الاستثمارية واستمرارها؛
- تكثيف الجهود فيما يخص السياسات والبرامج الداعمة للمشاريع الاستثمارية، والتنسيق بين مختلف الهيئات المرافقه لها؛
- العمل على زرع الثقة بين المرافق وحاملي المشروع؛
- على كل مستثمر قبل القيام بأي مشروع استثماري القيام بدراسة جدوى اقتصادية متكاملة من كل الجوانب: القانونية، التسويقية، التقنية والمالية التي تضمن عدم الدخول في مشروع فاشل؛
- على كل مؤسسة مالية تختص في تمويل المشاريع الاستثمارية القيام بدراسة الجدوى المالية كاملة من قبل مختصين قبل اتخاذ قرار التمويل من أجل ضمان استرداد أموالها؛
- رغم أهمية دراسة الجدوى المالية إلا أنه يجب عدم النظر إليها على أنها ضمان كامل لنجاح المشروع الاستثماري؛
- لابد من مراعاة الدقة في تقدير العوائد المتوقعة من الاستثمار والتكاليف الممكن تحملها، وكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجية طول حياة المشروع؛
- الاعتماد على حاضنات الأعمال كشركاء مع وكالات دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية، والتنسيق فيما بين هذه الهيئات، ما يوفر خدمات وامتيازات إضافية لأصحاب المشاريع؛
- منح الأولوية والامتيازات الإضافية للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة خاصة في قطاع الفلاحة والصناعة، وكذا الاهتمام بالمشاريع التي تحمل الأفكار الجديدة.

رابعاً: آفاق الدراسة

وفي الأخير لا نزعم أننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع، وأننا ألمنا بكل تفاصيله، فموضوع دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع موضوع متشعب لكونه مرتبك بعدة متغيرات، لذا تم اقتراح بعض الموضع للبحث منها: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية على مستوى البنك، دراسة المشروع وتقييمه من طرف هيئات الدعم الأخرى، وكانت المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب :

- 1- أسامة عزمي سلام،موسى شقيري نوري، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقدير المشروعات الاستثمارية دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2011.
- 2- أموري هادي كاظم آخرون، الاحصاء التطبيقي(أسلوب تحليلي باستخدام SPSS)، دار الذاكرة للنشر والتوزيع،طبعة الأولى،عمان-الأردن،2013.
- 3- جهاد فراس الطيلوني ، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2010.
- 4- خليل يعقوب خليل،الادارة المالية، كلية علوم الحاسوب وتقانة المعلومات، جامعة النيل الأبيض السودان.
- 5- السيد متولي عبد الناصر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2009.
- 6- رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن ، عمان،2016.
- 7- سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ،الأردن .2001
- 8- طلال كداوي، تقدير قرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية ، عمان-
- 9- عاطف وليم أندرلوس ،دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع الإسكندرية ،مصر،2006.
- 10- قاسم نايف علوان،إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة ، عمان،الأردن ،2009.
- 11- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقدير المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان،الأردن ،2013.
- 12- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقدير المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن ،2019.

المدخلات :

- عبد الرحمن مغاري ، رشيد بوكسانى، مداخلة حول دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة مشاكل المؤسسات ومرکز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - جامعة أحمد بوفرة، بومرداس.
- محمد قويجل، محمد حافظ بوغابه، المراقبة في انشاء المشاريع الصغيرة تحليل نضري واسقاط على الواقع الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني، استراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يومي 18 و 19 أفريل 2011، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر.

المجلات:

- عمار زودة، حمزة بوكتة، حاضنات الأعمال داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة لمشاكل الجزائر، مجلة الدراسات المالية ، المحاسبية والادارية، العدد الثاني،جامعة أم البواقي الجزائر ، ديسمبر 2014.

الأطروحات والرسائل :

أطروحة دكتوراه:

- رامي حريد ، البديل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضر، بسكرة،2015/2014.
- زهية حوري ،تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ،قسنطينة ..الجزائر،2007..
- سليم بن رحمون، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،تخصص محاسبة،جامعة محمد خضر بسكرة،الجزائر 2018،2019.
- نور الدين تمجددين، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص . دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(منطقة الجنوب الشرقي). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خضر، بسكرة،الجزائر ، 2018 – 2019.

رسائل ماجيستر :

- 1- بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقيم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة شركة الاسمنت، رسالة ماجيستر، جامعة تلمسان، 2009.
- 2- حامد علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير . دراسة حالة مؤسسات مطاحن الأوراس باتنة الوحدة الإنتاجية أries كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 1010، 1011، ص:46.
- 3- حكيم بن حسان، دراسة الجدوى ومعايير تقيم المشاريع الاستثمارية . دراسة حالة مؤسسة لا بال لصناعة الفرنية و السميد . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع ادارة أعمال ،جامعة الجزائر ،2009.
- 4- سفيان فنيط، التقيم الاقتصادي لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير، جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر ،2006.
- 5- غنية بن حركو ، واقع دراسات الجدوى وتقيم المشاريع الاستثمارية في الجزائر ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة العربي بن مهيدى ،أم البوافي ،الجزائر ،2011.
- 6- نسرين غيتى ، مرافقه الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.
- 7- نصر الدين نمري، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري . دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة . ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم التسيير ،فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوفرة، بومرداس، الجزائر ،2009.

مذكرة ماستر :

- 1- كاهنة عيدون ، صبرينة شوبان ، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري(حالة تطبيقية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة أكلي محنـد اولـحـاجـ، البـورـةـ، الـجزـائـرـ.

المحاضرات :

- 1- أحمد ضيف، محاضرة في مقياس التقييم المالي للمشاريع، أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نceği وبنكي،جامعة البويرة،الجزائر.
- 2- خيرة مجذوب، محاضرة في مقياس تقييم المشاريع، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت،الجزائر. 2016/2017.
- 3- سفيان دلوف، محاضرة وتطبيقات في مقياس تقييم المشاريع الاستثمارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1،الجزائر،2019/2020.

المطبوعات :

- 1- حياة ابراهيمي بن حراث ، مطبوعة علمية في سياسة واستراتيجية الاستثمار (دروس وتمارين)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم المالية والمحاسبة،تخصص مالية المؤسسة،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،الجزائر ،2019/2020.
- 2- رامي حريد، مطبوعة في مقياس دراسة الجدوى و اختيار الاستثمارات ، سنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة،الجزائر ،2017/2018.
- 3- سفيان دلفوف، محاضرات و تطبيقات في مادة تقييم المشاريع الاستثمارية، موجهة لطلبة السنة ثلاثة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر ،2019،2020.
- 4- عمار زودة ، مطبوعة مقياس تقييم المشاريع (محاضرات مع حالات تطبيقية)، موجهة لطلبة الليسانس والماستر ، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01،2017،2018.

المواد القانونية :

- 1- المادة رقم 21 مكرر، المرسوم التنفيذي رقم 331-20 المصدق ل 22 نوفمبر 2020 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 170-18 المصدق ل 26 يونيو سنة 2018 الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها،العدد 70،الصادرة في 09 ربيع الثاني 1442 المصدق ل 25 نوفمبر 2020.
- 2- المادة رقم 02 ، المرسوم التنفيذي رقم 79-03، المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 المصدق ل 25 فبراير 2003 ، المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة في 25 ذي الحجة 1423 المصدق ل 26 فبراير 2003.

- المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 24/09/2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها.
- المادتين 4،5 من المرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في 6 يوليو 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية رقم 44، الصادرة بتاريخ 7 يوليو 1994.
- المادة رقم 01، المرسوم التنفيذي رقم 29696 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ،الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 11 سبتمبر 1996 .

مقابلات :

- 1- مقابلة أجرت مع: فريد ناموس ، مرافق رئيسي بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – ميلة-
- 2- مقابلة أجريت مع ولد مقدمي، محاسب لدى مشتبأة المؤسسات – محضنة ميلة-
- 3- مقابلة أجريت مع محمد بن عويدة، مرافق بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – ميلة-

الموقع الإلكتروني:

WWW.CNAC.DZ

1- الموقع الإلكتروني:

www.anade.dz

2- الموقع الإلكتروني :

WWW.ANDI.DZ

3- الموقع الإلكتروني :

<http://bib.univ-oeb.dz>

4- الموقع الإلكتروني:

www.ainirectory.com

5- الموقع الإلكتروني:

www-ennaharoline-com.cd.ampproject.org

6- الموقع الإلكتروني:

الملاحق

الملاحق

الملاحق (01)

ANSEJ

Chiffres d'affaires prévisionnel

Nombre de jour /mois 22 Nombre de mois 12

Exemple : Prévision d'un chiffre d'affaires de 4 500 DA/jour avec une évolution annuelle de 10%

En considérant une moyenne d'activité de (6 jours X 48 semaines) soit 288 jours / an.

Nombre Jours/an	CA / Jours	Montant:
264	0	0,00
Production vendue	8000	2 112 000,00
prestations fournies	0	0,00
- Chiffre d'affaires		2 112 000,00

VAN	3 605 761,24
RBE 1ER ANNEE	222 065,78

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Ventes marchandises	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	2 112 000,00	2 323 200,00	2 555 520,00	2 811 072,00	3 092 179,20	3 401 397,12	3 741 536,83	4 115 690,52
prestations fournies	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Chiffre d'affaires	2 112 000,00	2 323 200,00	2 555 520,00	2 811 072,00	3 092 179,20	3 401 397,12	3 741 536,83	4 115 690,52
Evolution	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%

Marchandises et matières consommées

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matières et Fournitures consom	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Evolution	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%

Services :

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
SERVICES	90 000,00	93 600,00	97 344,00	101 237,76	105 287,27	109 498,76	113 878,71	118 433,86
Transport	20 000,00	20 800,00	21 632,00	22 497,28	23 397,17	24 333,06	25 306,38	26 318,64
Loyers et charges locatives	60 000,00	62 400,00	64 896,00	67 491,84	70 191,51	72 999,17	75 919,14	78 955,91
Entretien et réparation	10 000,00	10 400,00	10 816,00	11 248,64	11 698,59	12 166,53	12 653,19	13 159,32
Autres services	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Evolution	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%

Frais du personnel:

Nombre associés	0	salaires associés	0
Nombre employés	2	salaires employés	30000
	2		60000
Rubriques	EX1	EX2	EX3
Salaires associés	0,00	0,00	0,00
Salaires employés	907 200,00	925 344,00	943 850,88
Evolution annuelle	2,00%	2,00%	2,00%
Frais du personnel	907 200,00	925 344,00	943 850,88

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Assurances	57 217,59	51 495,83	46 346,25	41 711,62	37 540,46	33 756,41	30 407,77	27 367,00
Cotisation Fonds de Garantie	18 360,73	18 360,73	18 360,73	18 360,73	14 688,59	11 016,44	7 344,29	3 672,15
Autre Frais	60 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL	135 578,32	69 856,56	64 706,98	50 072,36	52 229,05	44 802,85	37 752,07	31 039,14

الملاحق

الملاحق (02)

 <p>الرَّبْكَةُ الْوَطَّانِيَّةُ لِدِعْمِ شَغْفِ الْشَّيْخَاءِ ANSEJ</p>	<p>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية République Algérienne Démocratique et Populaire</p> <p>مِنْسِتَرُ الدِّرْجَاتِ وَالْمُتَعَدِّدَاتِ وَالْمُؤْسَسَاتِ اِلْجَمِيعِيَّاتِ</p> <p>الْأَجْهِمَانِيَّةِ اِلْجَمِيعِيَّاتِ</p> <p>الْأَجْهِمَانِيَّةِ اِلْجَمِيعِيَّاتِ</p> <p>الْأَجْهِمَانِيَّةِ اِلْجَمِيعِيَّاتِ</p>	<p>وزَارَةُ الْحَمْلِ وَالْمُتَعَدِّدَاتِ</p> <p>وَالْمُؤْسَسَاتِ اِلْجَمِيعِيَّاتِ</p> <p>الْأَجْهِمَانِيَّةِ اِلْجَمِيعِيَّاتِ</p> <p>الْأَجْهِمَانِيَّةِ اِلْجَمِيعِيَّاتِ</p>																																																																																																																								
<p>Zone : 1</p> <p>* Zone 1 : Zone normale * Zone 2 : Zone à promouvoir</p> <p>Type de financement: 1</p> <p>*Triangulaire *Mixte</p>																																																																																																																										
(D) ETUDE FINANCIERE																																																																																																																										
(D.1) Structure de l'investissement:																																																																																																																										
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="text-align: left;">Rubrique</th> <th style="text-align: center;">Coût</th> <th style="text-align: center;">Coût TOTAL</th> <th style="text-align: center;">N°Dossier :</th> <th style="text-align: center;">0</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Frais de la location</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td>Raison sociale</td> <td style="text-align: center;">0</td> </tr> <tr> <td>Frais préliminaires</td> <td style="text-align: center;">227 381,99</td> <td style="text-align: center;">227 381,99</td> <td>Gérant :</td> <td></td> </tr> <tr> <td>Cotisation fonds de garantie</td> <td style="text-align: center;">110 164,40</td> <td></td> <td>Activité :</td> <td style="text-align: center;">TRICOTAGE INDUSTRIEL</td> </tr> <tr> <td>Assurances</td> <td style="text-align: center;">57 217,59</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Autres frais</td> <td style="text-align: center;">60 000,00</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Equipements de production</td> <td style="text-align: center;">7 116 795,00</td> <td style="text-align: center;">7 116 795,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> Equipements locaux</td> <td style="text-align: center;">7 116 795,00</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> Equipements importés</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Cheptel</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Matériels roulants</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Aménagements</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Outilages</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Mobilier de bureau</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Matériels informatiques</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Droit de douanes et taxes</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Autres impôts et taxes</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Frais d'installation</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> Frais de transport</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> Montage et essais</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Forçis de roulement</td> <td style="text-align: center;">150 000,00</td> <td style="text-align: center;">150 000,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Autres1</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Autres2</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>TOTAL</td> <td style="text-align: center;">7 494 176,99</td> <td style="text-align: center;">7 494 176,99</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>			Rubrique	Coût	Coût TOTAL	N°Dossier :	0	Frais de la location	0,00	0,00	Raison sociale	0	Frais préliminaires	227 381,99	227 381,99	Gérant :		Cotisation fonds de garantie	110 164,40		Activité :	TRICOTAGE INDUSTRIEL	Assurances	57 217,59				Autres frais	60 000,00				Equipements de production	7 116 795,00	7 116 795,00			Equipements locaux	7 116 795,00				Equipements importés	0,00				Cheptel	0,00	0,00			Matériels roulants	0,00	0,00			Aménagements	0,00	0,00			Outilages	0,00	0,00			Mobilier de bureau	0,00	0,00			Matériels informatiques	0,00	0,00			Droit de douanes et taxes	0,00	0,00			Autres impôts et taxes	0,00	0,00			Frais d'installation	0,00	0,00			Frais de transport	0,00				Montage et essais	0,00				Forçis de roulement	150 000,00	150 000,00			Autres1	0,00	0,00			Autres2	0,00	0,00			TOTAL	7 494 176,99	7 494 176,99		
Rubrique	Coût	Coût TOTAL	N°Dossier :	0																																																																																																																						
Frais de la location	0,00	0,00	Raison sociale	0																																																																																																																						
Frais préliminaires	227 381,99	227 381,99	Gérant :																																																																																																																							
Cotisation fonds de garantie	110 164,40		Activité :	TRICOTAGE INDUSTRIEL																																																																																																																						
Assurances	57 217,59																																																																																																																									
Autres frais	60 000,00																																																																																																																									
Equipements de production	7 116 795,00	7 116 795,00																																																																																																																								
Equipements locaux	7 116 795,00																																																																																																																									
Equipements importés	0,00																																																																																																																									
Cheptel	0,00	0,00																																																																																																																								
Matériels roulants	0,00	0,00																																																																																																																								
Aménagements	0,00	0,00																																																																																																																								
Outilages	0,00	0,00																																																																																																																								
Mobilier de bureau	0,00	0,00																																																																																																																								
Matériels informatiques	0,00	0,00																																																																																																																								
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00																																																																																																																								
Autres impôts et taxes	0,00	0,00																																																																																																																								
Frais d'installation	0,00	0,00																																																																																																																								
Frais de transport	0,00																																																																																																																									
Montage et essais	0,00																																																																																																																									
Forçis de roulement	150 000,00	150 000,00																																																																																																																								
Autres1	0,00	0,00																																																																																																																								
Autres2	0,00	0,00																																																																																																																								
TOTAL	7 494 176,99	7 494 176,99																																																																																																																								
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th rowspan="2" style="text-align: center;">Montant des équipements importés en DA</th> <th colspan="2" style="text-align: center;">Cours de conversion relevé le</th> <th rowspan="2" style="text-align: center;">Droit de douanes</th> </tr> <tr> <th style="text-align: center;">Montant Equip</th> <th style="text-align: center;">Cours Devise en DA</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0%</td> </tr> </tbody> </table>			Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		Droit de douanes	Montant Equip	Cours Devise en DA	0,00	0,00	0,00	0%																																																																																																														
Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le			Droit de douanes																																																																																																																						
	Montant Equip	Cours Devise en DA																																																																																																																								
0,00	0,00	0,00	0%																																																																																																																							
(D.2) Structure de Financement:																																																																																																																										
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="text-align: left;">Rubrique</th> <th style="text-align: center;">Taux Particip</th> <th style="text-align: center;">Montant</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Apport personnel</td> <td style="text-align: center;">2%</td> <td style="text-align: center;">149 883,54</td> </tr> <tr> <td>Numéraires</td> <td></td> <td style="text-align: center;">149 883,54</td> </tr> <tr> <td>Nature</td> <td></td> <td style="text-align: center;">0,00</td> </tr> <tr> <td>PNR Classique</td> <td style="text-align: center;">28%</td> <td style="text-align: center;">2 098 369,56</td> </tr> <tr> <td>PNR LO</td> <td></td> <td style="text-align: center;">0,00</td> </tr> <tr> <td>PNR VA</td> <td></td> <td style="text-align: center;">0,00</td> </tr> <tr> <td>Crédit Bancaire</td> <td style="text-align: center;">70%</td> <td style="text-align: center;">5 245 923,89</td> </tr> <tr> <td>TOTAL</td> <td style="text-align: center;">100%</td> <td style="text-align: center;">7 494 176,99</td> </tr> </tbody> </table>			Rubrique	Taux Particip	Montant	Apport personnel	2%	149 883,54	Numéraires		149 883,54	Nature		0,00	PNR Classique	28%	2 098 369,56	PNR LO		0,00	PNR VA		0,00	Crédit Bancaire	70%	5 245 923,89	TOTAL	100%	7 494 176,99																																																																																													
Rubrique	Taux Particip	Montant																																																																																																																								
Apport personnel	2%	149 883,54																																																																																																																								
Numéraires		149 883,54																																																																																																																								
Nature		0,00																																																																																																																								
PNR Classique	28%	2 098 369,56																																																																																																																								
PNR LO		0,00																																																																																																																								
PNR VA		0,00																																																																																																																								
Crédit Bancaire	70%	5 245 923,89																																																																																																																								
TOTAL	100%	7 494 176,99																																																																																																																								
(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:																																																																																																																										
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="text-align: left;">Rubrique</th> <th style="text-align: center;">ANNEE 1</th> <th style="text-align: center;">ANNEE 2</th> <th style="text-align: center;">ANNEE 3</th> <th style="text-align: center;">ANNEE4</th> <th style="text-align: center;">ANNEE 5</th> <th style="text-align: center;">ANNEE 6</th> <th style="text-align: center;">ANNEE 7</th> <th style="text-align: center;">Année 8</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Montant du crédit</td> <td style="text-align: center;">5 245 923,89</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Durée du crédit</td> <td style="text-align: center;">8,00</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Taux d'intérêt bancaire</td> <td style="text-align: center;">5,5%</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Taux de bonification</td> <td style="text-align: center;">100%</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Taux d'intérêt réel</td> <td style="text-align: center;">0,00%</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>Rubrique</td> <td style="text-align: center;">ANNEE 1</td> <td style="text-align: center;">ANNEE 2</td> <td style="text-align: center;">ANNEE 3</td> <td style="text-align: center;">ANNEE4</td> <td style="text-align: center;">ANNEE 5</td> <td style="text-align: center;">ANNEE 6</td> <td style="text-align: center;">ANNEE 7</td> <td style="text-align: center;">Année 8</td> </tr> <tr> <td>Principal</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">1 049 184,78</td> </tr> <tr> <td>Reste à rembourser (encours)</td> <td style="text-align: center;">5 245 923,89</td> <td style="text-align: center;">4 196 739,12</td> <td style="text-align: center;">3 147 554,34</td> <td style="text-align: center;">2 098 369,56</td> <td style="text-align: center;">1 049 184,78</td> </tr> <tr> <td>Intérêts Bancaires bonifiés</td> <td style="text-align: center;">0,00</td> <td style="text-align: center;">288 525,81</td> <td style="text-align: center;">288 525,81</td> <td style="text-align: center;">288 525,81</td> <td style="text-align: center;">230 820,65</td> <td style="text-align: center;">173 115,49</td> <td style="text-align: center;">115 410,33</td> <td style="text-align: center;">57 705,16</td> </tr> <tr> <td>Cotisation au FG</td> <td style="text-align: center;">18 360,73</td> <td style="text-align: center;">18 360,73</td> <td style="text-align: center;">18 360,73</td> <td style="text-align: center;">18 360,73</td> <td style="text-align: center;">14 688,59</td> <td style="text-align: center;">11 016,44</td> <td style="text-align: center;">7 344,29</td> <td style="text-align: center;">3 672,15</td> </tr> <tr> <td>Cotisation à verser</td> <td style="text-align: center;">110 164,40</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>			Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8	Montant du crédit	5 245 923,89								Durée du crédit	8,00								Taux d'intérêt bancaire	5,5%								Taux de bonification	100%								Taux d'intérêt réel	0,00%								Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8	Principal	0,00	0,00	0,00	1 049 184,78	1 049 184,78	1 049 184,78	1 049 184,78	1 049 184,78	Reste à rembourser (encours)	5 245 923,89	5 245 923,89	5 245 923,89	5 245 923,89	4 196 739,12	3 147 554,34	2 098 369,56	1 049 184,78	Intérêts Bancaires bonifiés	0,00	288 525,81	288 525,81	288 525,81	230 820,65	173 115,49	115 410,33	57 705,16	Cotisation au FG	18 360,73	18 360,73	18 360,73	18 360,73	14 688,59	11 016,44	7 344,29	3 672,15	Cotisation à verser	110 164,40																			
Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8																																																																																																																		
Montant du crédit	5 245 923,89																																																																																																																									
Durée du crédit	8,00																																																																																																																									
Taux d'intérêt bancaire	5,5%																																																																																																																									
Taux de bonification	100%																																																																																																																									
Taux d'intérêt réel	0,00%																																																																																																																									
Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8																																																																																																																		
Principal	0,00	0,00	0,00	1 049 184,78	1 049 184,78	1 049 184,78	1 049 184,78	1 049 184,78																																																																																																																		
Reste à rembourser (encours)	5 245 923,89	5 245 923,89	5 245 923,89	5 245 923,89	4 196 739,12	3 147 554,34	2 098 369,56	1 049 184,78																																																																																																																		
Intérêts Bancaires bonifiés	0,00	288 525,81	288 525,81	288 525,81	230 820,65	173 115,49	115 410,33	57 705,16																																																																																																																		
Cotisation au FG	18 360,73	18 360,73	18 360,73	18 360,73	14 688,59	11 016,44	7 344,29	3 672,15																																																																																																																		
Cotisation à verser	110 164,40																																																																																																																									

الملاحق

الملاحق (03)

جدول تسديد القرض بدون فائدة (تمويل ثالثي)

الرقم	التاريخ	المبلغ دج
01	2027/12/31	209 836,00
02	2028/06/30	209 836,00
03	2028/12/31	209 836,00
04	2029/06/30	209 836,00
05	2029/12/31	209 836,00
06	2030/06/30	209 836,00
07	2030/12/31	209 836,00
08	2031/06/30	209 836,00
09	2031/12/31	209 836,00
10	2032/06/30	209 840,00

عدد سنوات
السداد 5 سنوات
المبلغ النهائي
للقرض 2 098 364,00

المدفوع	ناريمان التسديد	المدفوع
	٩٥٩٩/١٢/٣١	السداد ⑤
	٢٠٢٨/٠٦/٣٠	السداد ④

الملاحق

الملاحق (04)

N° dossier :	0
Raison sociale :	
Nom et Prénom du Gérant :	
Adresse :	TRICOPIAGE INDUSTRIEL

N° dossier :	0
Raison sociale :	
Nom et Prénom du Gérant :	
Adresse :	TRICOPIAGE INDUSTRIEL

Bilan Prévisionnel										Bilan Prévisionnel													
ACTIF	1 ^{ère} année			2 ^{ème} année			3 ^{ème} Année			4 ^{ème} Année			5 ^{ème} Année			6 ^{ème} Année			7 ^{ème} Année				
	BRUT	AMORT.	NET	BRUT	AMORT.	NET	BRUT	AMORT.	NET	BRUT	AMORT.	NET	BRUT	AMORT.	NET	BRUT	AMORT.	NET	BRUT	AMORT.	NET		
2-INVESTISSEMENTS																							
7344 176,99	757 155,90	0,00	7344 176,99	514 311,80	5 829 865,20	7344 176,99	521 467,70	5 072 119,30	7344 176,99	3 028 623,90	4 315 553,40	7344 176,99	3 785 779,40	3 558 397,50	7 116 795,00	4 279 077,00	2 846 716,00	7 116 795,00	4 981 756,50	2 155 058,50	7 116 795,00	5 693 426,00	1 423 355,00
Frais Preliminaires	227 361,99	45 475,40	181 905,59	227 381,99	60 352,80	136 429,20	227 381,99	136 429,20	0,00	105 952,80	227 381,99	181 905,59	45 476,40	227 381,99	227 381,99	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Équipements de Prod	7 116 795,00	711 679,50	6 405 115,50	7 116 795,00	1420 356,00	5 693 426,00	7 116 795,00	1256 036,50	4 981 756,50	7 116 795,00	2 846 716,00	4 279 077,00	7 116 795,00	3 558 397,50	7 116 795,00	4 279 077,00	2 846 716,00	7 116 795,00	4 981 756,50	2 155 058,50	7 116 795,00	5 693 426,00	1 423 355,00
Osttel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Outillage	0,05	0,00	0,05	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Équipements flouant	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Materies de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Matériel informatique	0,00	2,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Futes	0,00	0,05	0,00	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
5-STOCKS			0,00			0,00			0,00			0,00			0,00			0,00			0,00		
Matières et Fournit																							
4-CRÉANCES																							
la cause	1128 221,68			2 141 555,30			3 113 920,94		4 082 091,78		4 022 343,01		4 607 714,71		2 211 584,10		1 874 078,88						
la Banque	318 166,50			642 496,60			934 178,96		1 218 602,33		1 206 702,90		1 382 314,41		603 475,25		562 723,06						
Frais de location	796 450,17			1 499 088,73			2 179 750,95		2 843 405,44		2 815 640,11		3 225 400,30		1 548 106,61		1 311 852,21						
T O T A L	716 342,17			7 911 409,53			8 186 639,23		8 377 581,17		7 580 740,51		7 454 432,71		4 346 622,96		3 267 437,88						
PASSIF																							
1-FONDS PROPRES			149 883,54			149 883,54		149 883,54		149 883,54		149 883,54		149 883,54		149 883,54		149 883,54		149 883,54			
Résultat en int. d'Affect.																							
5-DETTE D'INVESTISSEMENT																							
Emprunts financiers	5 245 923,89			5 245 923,89			5 245 923,89		5 245 923,89		4 196 739,12		3 147 554,34		2 098 368,59		1 349 184,78						
Autres emprunts (AME)	2 098 369,56			2 098 369,56			2 098 369,56		2 098 369,56		2 098 369,56		2 098 369,56		2 098 369,56		2 098 369,56		2 098 369,56				
Dettes fournisseurs																							
Dettes à court terme																							
Défissoir pour compte	0,00			0,00			0,00		0,00		0,00		0,00		0,00		0,00		0,00		0,00		
Dettes d'exploitation	0,00			0,00			0,00		0,00		0,00		0,00		0,00		0,00		0,00		0,00		
RÉSULTATS	222 095,78			477 245,54			692 492,24		883 384,16		1 135 748,30		2 059 625,28		0,00		0,00		4 346 622,96		3 267 437,88		
T O T A L	7 716 342,71			7 911 409,53			8 186 639,23		8 377 581,17		7 580 740,51		7 454 432,71		4 346 622,96		3 267 437,88						

الملاحق

الملاحق (05)

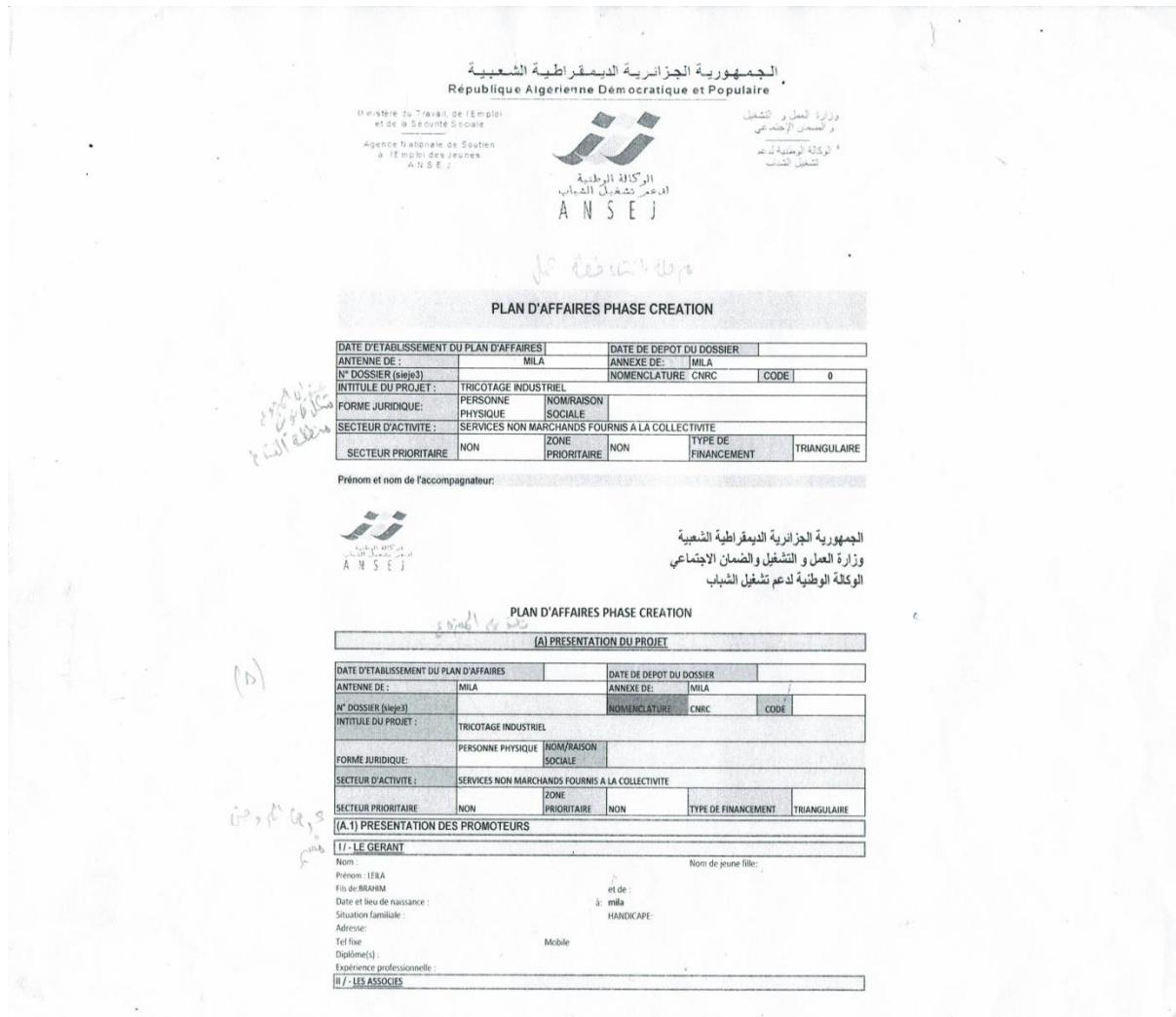
N°Dossier :	0
Raison sociale	0
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	TRICOTAGE INDUSTRIEL

(D.5) TCR PREVISIONNELS								
	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	2 112 000,00	2 323 200,00	2 555 520,00	2 811 072,00	3 092 179,20	3 401 397,12	3 741 536,83	4 115 690,52
Prestations fournies	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matière et fournitures consom,	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Services	90 000,00	93 600,00	97 344,00	101 237,76	105 287,27	109 498,76	113 878,71	118 433,86
Transport	20 000,00	20 800,00	21 632,00	22 497,28	23 397,17	24 333,06	25 306,38	26 318,64
Loyers charges locatives	60 000,00	62 400,00	64 896,00	67 491,84	70 191,51	72 999,17	75 919,14	78 955,91
Entretien et réparation	10 000,00	10 400,00	10 816,00	11 248,64	11 698,59	12 166,53	12 653,19	13 159,32
Autres services	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Valeur ajoutée	2 022 000,00	2 229 600,00	2 458 176,00	2 709 834,24	2 986 891,93	3 291 898,36	3 627 658,12	3 997 256,66
Frais de personnel	907 200,00	925 344,00	943 850,88	962 727,90	981 982,46	1 001 622,10	1 021 654,55	1 042 087,64
Frais divers	135 578,32	69 856,56	64 706,98	60 072,36	52 229,05	44 802,85	37 752,07	31 039,14
Assurances	57 217,59	51 495,83	46 346,25	41 711,62	37 540,46	33 786,41	30 407,77	27 367,00
Autres frais	78 360,73	18 360,73	18 360,73	18 360,73	14 688,59	11 016,44	7 344,29	3 672,15
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Amortissements	757 155,90	757 155,90	757 155,90	757 155,90	757 155,90	757 155,90	757 155,90	757 155,90
Charges d'exploitation	1 799 934,22	1 752 356,46	1 765 713,76	1 779 956,15	1 791 367,40	1 803 580,86	1 816 562,51	1 830 282,68
RBE	222 065,78	477 243,54	692 462,24	929 878,09	1 195 524,53	1 488 317,50	1 811 095,61	2 166 973,98
IFU	0,00	0,00	0,00	46 493,90	59 776,23	74 415,88	90 554,78	108 348,70
R.net d'exploitation	222 065,78	477 243,54	692 462,24	883 384,18	1 135 748,30	1 413 901,63	1 720 540,83	2 058 625,28
Cash flow net	979 221,68	1 234 399,44	1 449 618,14	1 640 540,08	1 892 904,20	2 171 057,52	2 477 696,73	2 815 781,18
Cash flow cumulés	979 221,68	2 213 621,11	3 663 239,25	5 303 779,33	7 196 683,53	9 367 741,06	11 845 437,78	14 661 218,96
Cash flow actualisés <i>VA</i> <i>VA</i> 915 160,45	1 078 172,27	1 183 320,21	1 251 560,17	1 349 614,53	1 547 934,01	1 766 563,52	2 007 613,06	
VAN	3 605 761,24							

0

الملاحق

المُلْكُ حَقٌّ:



الملاحق

[A.2] PRÉSENTATION DU PROJET	
[a] Nature du projet	
 [b] Localisation du projet	
Siège social : Caractéristiques de la zone où se trouvent ces locaux : URBaine	
 [c] Nombre d'emplois à créer :	
Nombre d'emplois directs (gérant + associés+employés) : 3	
 (B) ETUDE DE MARCHE	
[B.1] OFFRE GLOBALE	
 [B.2] DEMANDE GLOBALE ET MARCHE POTENTIEL	
BAZAR...GROSISTES DES VÊTEMENTS Caractéristiques de la demande :	
 [B.3] MARCHE CONCURRENTIEL	
AUTRE WILAYA	
 [B.4] MARCHE DU PROJET	
 [B.5] CANAUX DE DISTRIBUTION	
DIRECTE	

الملاحق

(B.6) POLITIQUE DES PRIX																																																																		
MARCHÉ																																																																		
(B.7) POLITIQUE DE PROMOTION																																																																		
QUALITÉ																																																																		
(C) ETUDE TECHNIQUE																																																																		
(C.1) ANALYSE DU PROCESSUS DE FABRICATION																																																																		
Cycle de production (en Jour)																																																																		
(C.2) EVALUATION DES INVESTISSEMENTS (en DA)																																																																		
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th>Rubrique</th> <th>Coût</th> <th>Coût TOTAL</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td>Frais préliminaires</td><td>227 381,99</td><td>227 381,99</td></tr> <tr><td>Cotisation fonds de garantie</td><td>110 164,40</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Assurances</td><td>57 217,59</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Autres frais</td><td>60 000,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Equipements de production</td><td>7 116 795,00</td><td>7 116 795,00</td></tr> <tr><td>Equipements locaux</td><td>7 116 795,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Equipements importés</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Chéptel</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Materiels roulants</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Aménagements</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Outilages</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Materiels informatiques</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Droit de douanes et taxes</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Autres impôts et taxes²</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Frais d'installation</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Frais de transport</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Montage et essais</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Fonds de roulement</td><td>150 000,00</td><td>150 000,00</td></tr> <tr><td>Autres¹</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>Autres²</td><td>0,00</td><td>0,00</td></tr> <tr><td>TOTAL</td><td>7 494 176,99</td><td>7 494 176,99</td></tr> </tbody> </table>	Rubrique	Coût	Coût TOTAL	Frais préliminaires	227 381,99	227 381,99	Cotisation fonds de garantie	110 164,40	0,00	Assurances	57 217,59	0,00	Autres frais	60 000,00	0,00	Equipements de production	7 116 795,00	7 116 795,00	Equipements locaux	7 116 795,00	0,00	Equipements importés	0,00	0,00	Chéptel	0,00	0,00	Materiels roulants	0,00	0,00	Aménagements	0,00	0,00	Outilages	0,00	0,00	Materiels informatiques	0,00	0,00	Droit de douanes et taxes	0,00	0,00	Autres impôts et taxes ²	0,00	0,00	Frais d'installation	0,00	0,00	Frais de transport	0,00	0,00	Montage et essais	0,00	0,00	Fonds de roulement	150 000,00	150 000,00	Autres ¹	0,00	0,00	Autres ²	0,00	0,00	TOTAL	7 494 176,99	7 494 176,99
Rubrique	Coût	Coût TOTAL																																																																
Frais préliminaires	227 381,99	227 381,99																																																																
Cotisation fonds de garantie	110 164,40	0,00																																																																
Assurances	57 217,59	0,00																																																																
Autres frais	60 000,00	0,00																																																																
Equipements de production	7 116 795,00	7 116 795,00																																																																
Equipements locaux	7 116 795,00	0,00																																																																
Equipements importés	0,00	0,00																																																																
Chéptel	0,00	0,00																																																																
Materiels roulants	0,00	0,00																																																																
Aménagements	0,00	0,00																																																																
Outilages	0,00	0,00																																																																
Materiels informatiques	0,00	0,00																																																																
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00																																																																
Autres impôts et taxes ²	0,00	0,00																																																																
Frais d'installation	0,00	0,00																																																																
Frais de transport	0,00	0,00																																																																
Montage et essais	0,00	0,00																																																																
Fonds de roulement	150 000,00	150 000,00																																																																
Autres ¹	0,00	0,00																																																																
Autres ²	0,00	0,00																																																																
TOTAL	7 494 176,99	7 494 176,99																																																																
(C.3) DETERMINATION DU FONDS DE ROULEMENT																																																																		
Le fonds de roulement doit couvrir les frais d'exploitation pour une période qui varie selon la nature de l'activité.																																																																		
150 000 DA																																																																		